



المجلة الجغرافية العربية

تصدر عن الجمعية الجغرافية المصرية

التقييم المكاني لمواقع الباعة الجائلين ف بعض أقسام مدينة الجيزة بإستخدام أسلوب تحليل التسلسل الهرمي وأسلوب تخصيص المواقع

أ.م. د/ إيناس فؤاد غبور

أستاذ جغرافية العمران المساعد - قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية

كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة



كافة حقوق النشر محفوظة للجمعية الجغرافية المصرية
وجميع الأراء الواردة في بحوث هذه السلسلة تعبر عن آراء
أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر الجمعية الجغرافية المصرية

الترقيم الدولي الموحد للطباعة: ١١١٠ - ١٩١١

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني: ٢٦٨٢ - ٤٧٩٥

الموقع على شبكة الانترنت: www.egyptiangs.com

All rights reserved. This book is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Egyptian Geographical Society.

قواعد النشر

تهدف هذه السلسلة إلى نشر البحوث الجغرافية الأصلية التي يقوم بها الجغرافيون المصريون المتخصصون، بهدف تعريف المؤسسات العلمية العالمية والعربية بالنشاط العلمي الذي تتبناه وتتوفر عليه الجمعية الجغرافية المصرية.

وتقوم بحوث هذه السلسلة على الدراسات الجغرافية الميدانية، وعلى البحوث التي تهتم بطرح رؤى جديدة في مناهج البحث الجغرافي وأساليبه، كما تعنى بالبحوث النفعية في مختلف مجالات الجغرافيا التطبيقية، وهو ما يتيح للجغرافيين العرب والأجانب الإطلاع على ما تقوم به الجمعية الجغرافية المصرية التي تعد أقدم الجمعيات الجغرافية في العالم العربي، كما تعد رائدة في إجراء البحوث والدراسات الجغرافية الجادة والأصلية.

وقد تتضمن بحوث هذه "السلسلة" ملخصات مكثفة لرسائل الماجستير والدكتوراة المجازة في الجامعات المصرية والعربية وغيرها.

ويشترط في البحوث التي تنشر ضمن هذه السلسلة مراعاة القواعد التالية:

- تقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث التي تتسم بالأصالة وتسهم في تقدم المعرفة الجغرافية.
- يقدم مع البحوث المكتوبة باللغة العربية ملخص (Abstract) باللغة الإنجليزية. كما يقدم مع البحوث المكتوبة بلغة أجنبية ملخص باللغة العربية.
- لا يزيد البحث عن ١٥٠ صفحة، ويجوز لمجلس الإدارة استثناء البحوث الممتازة من هذا الشرط.
- يشترط ألا يكون العمل المقدم قد سبق نشره أو قدم للنشر في أية جهة أخرى.
- يقدم البحث في صورته الأخيرة المقبولة للنشر من ثلاث نسخ مرفقاً به اسطوانة ليزر (CD) مستخدماً إحدى برمجيات معالجة النصوص مع نظام ويندوز المتوافق مع IBM، على أن تكون الكتابة بينط ١٤ ومسافة ١ بين الأسطر، وتقدم الخرائط والصور والأشكال مستقلة محفوظة في صورة JPEG أو Tiff و Resolution ٢٠٠ فأكثر.
- يفضل أن تقدم الخرائط والأشكال البيانية بالألوان بحيث لا تتجاوز مساحتها (٢٠سم عرض × ١٨سم طول)، وإن تعذر ذلك تقدم بالأبيض والأسود وفق القواعد الكارتوجرافية.
- يكتب الباحث اسمه واسم البحث في ورقة منفصلة ويكتفى بكتابة عنوان البحث فقط على رأس البحث مراعاة لسرية التحكيم.
- يعرض البحث على اثنين من المحكمين من كبار الأساتذة في مجال التخصص، وفي حالة اختلاف رأى المحكمين، يرسل البحث إلى محكم ثالث، مرجح، وبناء على تقاريرهم يمكن قبول البحث للنشر أو إعادته للباحث لإجراء التعديلات أو التصويبات الضرورية قبل نشره.
- البحوث التي تقدم للنشر لا ترد إلى مقدميها سواء نشرت أو لم تنشر.
- تحتفظ الجمعية بحقوق النشر كاملة.
- يسلم للباحث ١٠ نسخ من بحثه بعد نشره، وإذا أراد نسخاً إضافية يسدد ثمنها طبقاً لسعر البيع الذي تحدده الجمعية.

هيئة تحرير المجلة

رئيس مجلس إدارة المجلة	أ.د. محمد زكي السديمي
نائب رئيس مجلس إدارة المجلة ورئيس التحرير	أ.د. إسماعيل يوسف إسماعيل
مدير التحرير	أ.د. مصطفى محمد البغدادى
محرر تنفيذي	أ.م. د. محمد إبراهيم خطاب
محرر تنفيذي	أ.م. د. كامل مصطفى كامل
محرر تنفيذي	د. محمد ربيع عبد الظاهر
محرر تنفيذي	د. رشا حسين رمضان
مدقق لغوي	د. بشير الشوربجي

مجلس إدارة الجمعية الجغرافية المصرية

رئيس مجلس إدارة الجمعية	أ.د. محمد زكي السديمي
نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية	أ.د. عبد الله علام عبده علام
أمين عام الجمعية	أ.د. إسماعيل يوسف إسماعيل
أمين صندوق الجمعية	أ.د. مسعد السيد أحمد بحيري
عضو مجلس إدارة الجمعية	أ.د. فتحي محمد أبو عيانة
عضو مجلس إدارة الجمعية	أ.د. أحمد حسن إبراهيم
عضو مجلس إدارة الجمعية	أ.د. أحمد السيد الزامل
عضو مجلس إدارة الجمعية	أ.د. شحاتة سيد أحمد طلبة
عضو مجلس إدارة الجمعية	أ.د. مصطفى محمد البغدادى
عضو مجلس إدارة الجمعية	أ.د. عبد العظيم أحمد عبد العظيم
عضو مجلس إدارة الجمعية	أ.د. عمر محمد علي محمد
عضو مجلس إدارة الجمعية	أ.د. سامح إبراهيم عبد الوهاب
عضو مجلس إدارة الجمعية	أ.د. عادل عبد المنعم السعدني
عضو مجلس إدارة الجمعية	أ.د. عطية محمود الطنطاوي
عضو مجلس إدارة الجمعية	أ.د. عيبر ابراهيم عبد الله

الهيئة الاستشارية

- أ.د. عبد الله يوسف الغنيم
أ.د. نبيل سيد امبايي
أ.د. فتحي عبد العزيز أبو راضي
أ.د. فاروق كامل عز الدين
أ.د. سعيد محمد عبده
أ.د. محمد عبد الرحمن الشرنوبي
أ.د. السعيد إبراهيم البدوي
أ.د. جودة فتحي التركماني
أ.د. كريم مصلى صالح
أ.د. محمد نور الدين السبعوي
أ.د. عزة أحمد عبد الله
أ.د. مسعد سلامة مندور
أ.د. إبراهيم محمد علي بدوي
أ.د. إبراهيم علي عبد الهادي غانم
أ.د. محمد فوزي عطا
أ.د. ايمللي محمد حلمي حمادة
أ.م. د. علي الدوسري
- أستاذ الجغرافيا الطبيعية بمركز البحوث والدراسات الكويتية
أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة عين شمس
أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة الاسكندرية
أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة الزقازيق
أستاذ بقسم الجغرافيا كلية البنات جامعة عين شمس
أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة الفيوم
أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الدراسات الأفريقية العليا جامعة القاهرة
أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة القاهرة
أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة سوهاج
أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة المنيا
أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة بنها
أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة المنصورة
أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة دمياط
أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة طنطا
أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة بني سويف
أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة المنوفية
أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود - السعودية
- National & Kapodistrian University of Athens
Faculty of Geology and Geoenvironment,
Greece**
- Dr. Niki Evelpidou**

فهرس المحتويات

ص	العنوان	م
١	المُلخص	
٢	مقدمة	
٢	أهمية الدراسة وأسبابها	
٣	تحديد منطقة الدراسة وإشكاليتها	
٥	الدراسات سابقة	
٨	أهداف الدراسة	
٩	تساؤلات وفرضيات الدراسة	
١٠	مناهج - أساليب الدراسة ومصادر البيانات	
١٤	عناصر الدراسة	
٣٢-١٤	أولاً: خصائص الحيز المكاني لمواقع الباعة الجائلين	
١٤	١. الخصائص الاجتماعية والاقتصادية	
	٢. الخصائص الاجتماعية والأبعاد السلوكية في الحيز المكاني	
١٨	لمواقع الباعة الجائلين	
٢٠	٣. الخصائص العمرانية للحيز المكاني لمواقع الباعة الجائلين	
	ثانياً: تحليل وتقييم العوامل المكانية المؤثرة في التفضيل المكاني للمواقع	
٤٥-٣٢	الحالية والمحتملة للباعة الجائلين	
٤٩-٤٥	ثالثاً: سياسات وآليات الحوكمة والإدارة الحضرية المكانية المستدامة	
٥١-٤٩	نتائج الدراسة	
٥٢-٥١	توصيات الدراسة	
٥٦-٥٣	قائمة المراجع	
٥٧	المُلخص باللغة الإنجليزية	
٦٧-٥٨	ملاحق	

فهرس الأشكال والخرائط

ص	العنوان	م
٣	الموقع الجغرافي والحدود الإدارية لمنطقة الدراسة	١
٢١	استخدامات الأرض على مستوى بعض الأقسام الإدارية في مدينة الجيزة (منطقة الدراسة)	٢
٢٣	التوزيع النسبي لاستخدامات الأرض على مستوى الأقسام في منطقة الدراسة	٣

٣٠	٤	هيكارية شبكة الطرق الداخلية وتوزيع المواقع الحالية لتركز الباعة الجائلين على مستوى أقسام منطقة الدراسة ٢٠٢٣
٣٩	٥	درجات الملاءمة المكانية للأسواق التقليدية المقترحة لتوطين الباعة الجائلين في إطار المعايير التخطيطية
٤١	٦	تصنيف درجات الملاءمة المكانية المرتفعة للأسواق التقليدية المقترحة لتوطين الباعة الجائلين في إطار المعايير التخطيطية
٤٢	٧	التحليل المكاني لنطاقات الخدمة للمواقع المحتملة ذات الملاءمة المكانية المرتفعة
٤٤	٨	مواقع الأسواق التقليدية المقترحة لتوطين الباعة الجائلين طبقاً لتحليل تخصيص المواقع

فهرس الجداول

ص	العنوان	م
٤	١	حجم السكان والمساحة على مستوى بعض أقسام مدينة الجيزة ٢٠١٧ (منطقة الدراسة)
١٣	٢	توزيع حجم العينة على مستوى بعض أقسام مدينة الجيزة عام ٢٠٢٣
١٦	٣	التوزيع الجغرافي لإجمالي السكان وكثافتهم على مستوى بعض الأقسام في مدينة الجيزة ٢٠٢٣
٢٢	٤	التوزيع المطلق لمساحات استخدامات الأراضي على مستوى بعض أقسام مدينة الجيزة ٢٠٢٣
٢٢	٥	التوزيع النسبي لاستخدامات الأراضي على مستوى أقسام منطقة الدراسة ٢٠١٨
٣٠	٦	هيكارية وأطوال شبكة الطرق الداخلية على مستوى أقسام منطقة الدراسة ٢٠١٨
٣٤	٧	توصيف المعايير المستخدمة في تحليل التسلسل الهرمي لمواقع الباعة الجائلين ومصادر تقييم كل معيار
٣٤	٨	مصفوفة المقارنة الثنائية للمعايير الجاذبة لاختيار مواقع الباعة الجائلين
٣٦	٩	التقييم الإجمالي لملاءمة مواقع الباعة الجائلين الحالية طبقاً للمعايير المكانية

٣٧	توصيف المعايير التخطيطية المقترحة لمواقع توطين الباعة الجائلين المحتملة ومصادر تقييمها	١٠
٣٨	مصفوفة المقارنة الثنائية للمعايير التخطيطية المقترحة لاختيار مواقع توطين بديلة للباعة الجائلين	١١

المُلخَص:

يمثل التقييم المكاني للبيئة المبنية الحضرية جانباً هاماً في الدراسات الحضرية، وتمثل العلاقات التفاعلية القائمة بين الكتلة المبنية بخصائصها وطبيعة الاقتصاد خاصة غير الرسمي أحد أهم القضايا في دراسات هذا الاتجاه حيث تربطهما علاقة مركبة، وتسعى الدراسة للكشف عن كيفية تأثير البيئة المبنية على توجيه وتنظيم وتوطين مواقع أماكن العمل غير الرسمي للباعة الجائلين، والخصائص المكانية والسلوكية والاقتصادية التي تشكل سمات مواقع تركيزهم، وتحليل دور الهيكل المكاني واستخدام الأرض والتوزيع المرتبط بشبكات النقل في تحديد واختيار مواقعهم، وتحديد مدى الملاءمة المكانية لمواقع أنشطتهم في مختلف أقسام الدراسة بتطبيقات تحليل القرار متعدد المعايير في بيئة نظم المعلومات الجغرافية (GIS-MCDA) من خلال استخدام أسلوب التسلسل الهرمي التحليلي (AHP) لتحديد أوزان المعايير للمواقع الحالية والتخطيطية والمحتملة، وانتقاء أعلى درجات الملاءمة منها وانتخاب نقاط بعينها تراعى معايير التوزيع المكاني وفق المحددات المكانية والسلوكية التي تحكم العلاقة بين الباعة والمترددين من المستهلكين من خلال تطبيق تخصيص المواقع location allocation، وذلك ضمن سياقات المعالجات والدراسات لتوفير البيانات لصياغة آليات الحوكمة والإدارة المكانية الحضرية المستدامة، وبشكل خاص تعزيز مشاركة المجتمع والشراكات المتعددة لإدماج المجتمعات المحلية كشركاء فاعلين في التطوير الحضري والتنمية الحضرية المستدامة، وقد انتهت نتائج الدراسة إلى عدم توافق وملاءمة الخصائص المكانية لمواقع الباعة الجائلين المدرة للدخل سواء الحالية أو المحتملة وفق معايير تخطيطية مع الاحتياجات الفعلية لاستخدام الأرض في هذه المساحات، لذا انتهت الدراسة إلى تحديد مواقع منتقاه لإقامة أسواق تقليدية لأنشطة الباعة الجائلين في إطار المعايير المكانية والسلوكية الموجهة للتوزيع والانتظام المكاني لها كمدخل لحل إجرائي تخطيطي، ينبغي دمجاً طبقاً لما انتهت إليه نتائج الدراسة مع نظم التصميم الحضري المرن لاستخدام الأرض لشبكة الطرق الداخلية بما يحقق التوازن الوظيفي، فضلاً عن التوسع في الاعتماد على النهج التشاركي بما يضمن تفعيل مشاركة المجتمع المحلي وتفعيل نظم الإدارة الحضرية.

الكلمات الدالة: مواقع الباعة الجائلين، الاقتصاد غير الرسمي، تحليل التسلسل الهرمي،

تخصيص المواقع، الملاءمة المكانية، التخطيط المكاني.

(المجلة الجغرافية العربية، المجلد (٥٥) العدد (١٩٠) عدد خاص، فبراير ٢٠٢٤، ص ص)

مقدمة:

يمثل التقييم المكاني للبيئة المبنية الحضرية بما يدعم جوانب التخطيط الحضري واستدامة التنمية جانباً هاماً في الدراسات الحضرية، كما لم يحظ اتجاه تحليل الجوانب السلوكية والاجتماعية لسكان المدن ودلالاتها وانعكاساتها على تخطيط المدن واستدامتها بحظ وافر من الدراسات الجغرافية العربية، وتمثل العلاقات التفاعلية القائمة بين الكتلة المبنية بخصائصها وتأثيرها على توجيه وتنظيم وتوطين مواقع أماكن الاقتصاد خاصة غير الرسمي كمواقع عمل الباعة الجائلين والخصائص المكانية والسلوكية والاقتصادية التي تشكل سمات المواقع وتركزها أحد أهم قضايا ذات الأبعاد المركبة التي تحتاج إلى الكشف عن خصائص انتظامها داخل الحيز الحضري، وتحليل وتقييم خصائصها المكانية والسلوكية المؤثرة في انتقاءها لتحديد مدى الملاءمة المكانية لمواقع الأنشطة والتي أصبحت تمثل واقعاً متنامياً لاستخدام حضري قائم في العديد من المدن الكبرى في مصر ودول العالم النامي، ويشير مفهوم الاقتصاد غير الرسمي وفقاً لمنظمة العمل الدولية إلى العمل خارج الترتيبات التنظيمية الرسمية (ILO, 2014, a) وتركز هذه الدراسة بشكل أساسي على الباعة الجائلين في القطاع غير الرسمي.

أهمية الدراسة وأسبابها:

أصبح الاقتصاد غير الرسمي يمثل الطابع العام للاقتصاد الحضري في العديد من المدن الأفريقية ومدن العالم النامي خاصة الكبرى منها ذات معدلات النمو الحضري السريعة، وتشغل الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية حيزاً مكانياً داخل المدينة، وتميل إلى تحديد وانتقاء المواقع في الحيز الحضري، ويرتبط البيع في الشوارع ارتباطاً وثيقاً بتوافر الأماكن العامة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، مثل الأرصفة والطرق والمنتزهات والشواطئ، بينما ترتبط به العديد من المشكلات والجوانب السلبية، ويعد هذا النوع من الأنشطة غير الرسمية بمثابة وسيلة للأفراد للبقاء والمعيشة، كما يعتبر قطاعاً ديناميكياً متنامياً إذ ينمو باستمرار عبر التحاق المهاجرين إلى المدن به، وهو ما يجعله يمثل ملاذاً لحياة غالبية فقراء الحضر في الدول النامية.

ويعد تحديد جوانب تلك القضية من الأهمية بمكان ضمن الدراسات الجغرافية الحضرية لفهم خصائص مواقعها وانعكاساتها على التخطيط المكاني، من خلال التعرف على تقضيلات الموقع المكانية وسلوكيات انتقائه من أجل المساهمة في صياغة آليات وسياسات دمج احتياجات القطاع ضمن قرارات تخصيص مساحات الأراضي وعملية التخطيط والتنمية الحضرية.

تحديد منطقة الدراسة وإشكالياتها:

تعد منطقة الدراسة جزءاً من مدينة الجيزة، وتقع مدينة الجيزة عند تقاطع خط الطول 31° شرقاً ودائرة العرض 31° شمالاً، وتقع في الجزء الشمالي علي الضفة الغربية لنهر النيل، وتتحصر المدينة بين النيل شرقاً وقوس الطريق الدائري غرب النيل، ويحدها من الشمال مركز أوسيم ومن الجنوب مركز أبو النمرس (وزارة الاسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، ٢٠١٢)، وتضم المدينة تسعة أقسام إدارية، كما يتضح من الشكل (١)، هي قسم الأهرام، الجيزة، العجوزة، الدقي، العمرانية، الطالبة، بولاق الدكرور، الوراق وإمبابة، وبلغ إجمالي سكان المدينة ٤,٤٣٢,٨٧٩ نسمة عام ٢٠١٧ بما يمثل ٥٢٪ من إجمالي سكان المحافظة بمساحة بلغت ١٣٦,٣ كم ٢ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد ٢٠١٧).



مصدر البيانات: اعتماداً على مركز نظم المعلومات الجغرافية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - التقسيم الإداري لمدينة الجيزة ٢٠١٧.

شكل (١) الموقع الجغرافي والحدود الإدارية لمنطقة الدراسة

وتقع حدود منطقة الدراسة، كما يتضح من الشكل (١)، بين خطى طول $31,9^{\circ}$ إلى $33,4^{\circ}$ شرقاً وبين $30,3^{\circ}$ إلى $29,58^{\circ}$ شمالاً، ويحدها من الشمال قسم العجوزة ومن الجنوب مركز أبو النمرس ومن الغرب قسم الأهرام وشرقاً الضفة الغربية لنهر النيل، وبذلك تتناول الدراسة أقسام (الجيزة، الدقي، بولاق الدكرور، الطالبية، العمرانية)، وكما يتضح من بيانات جدول (١)، والذي يوضح إجمالي حجم السكان والمساحة لمنطقة الدراسة، يبلغ إجمالي مساحة منطقة الدراسة $50,36$ كم 2 ، وتضم طبقاً لبيانات عام ٢٠١٧ إجمالاً $1,783,764$ نسمة، وقد تم استخدام بيانات جدول (١) وشكل (١) في تحديد منطقة الدراسة واختيار أحجام العينة.

جدول (١) حجم السكان والمساحة على مستوى بعض أقسام مدينة الجيزة ٢٠١٧ (منطقة الدراسة)

القسم	المساحة (كم 2)	السكان (بالآلاف نسمة)
الجيزة	١٠,٨	٢٨٥٧٢٣
الدقي	٥,٦٠	٧٠٩٢٦
بولاق الدكرور	١٣	٩٦٠٠٣١
العمرانية	١٦,٢٠	٣٦٦٠٦٦
الطالبة	٢١,١٦	٤٥٧٦٦٧
إجمالي منطقة الدراسة	٥٠,٣٦	١٧٨٣٧٦٤

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ٢٠١٧، التعداد العام للسكان والمنشآت، النتائج النهائية، تعداد ٢٠١٧.

وتتمثل إشكالية الدراسة في أن الانتظام المكاني لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي داخل المدينة كما هو الحال في تجارة الشوارع التي يمارسها الباعة المتجولون تخضع في جانب كبير من تنظيمها للتنظيم الذاتي الذي توجهه العديد من العوامل المكانية المادية داخل المدينة وتحكمه العديد من الجوانب السلوكية وغيرها، وتحتاج الإدارة الحضرية والحوكمة إلى الإسراع في تغيير سياستها بتجريم ومحاربة هذه الأنشطة الاقتصادية لمساهمتها المباشرة في دخل المدينة، وتطوير أشكال تنظيمها ودمجها داخل النسيج الحضري للمدينة، بما يتوافق مع ما ينص عليه الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، وهو "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة" (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٥، ١٨).

كما تتعلق الإشكالية أيضاً بالتناقضات المكانية المرتبطة بقيام الأنشطة غير الرسمية على مساحات رسمية وعدم اقتصارها على المناطق غير الرسمية إذ أن "الطابع غير الرسمي" ليس مجرد

ظاهرة ترتبط بمناطق الأحياء الفقيرة غير الرسمية (Eldefrawi, S., 2013,4) بما يوسع إطار التأثيرات السلبية على مساحات كبيرة من المدن، لما تشكله تجارة الشوارع من ضغط وتهديد بيئي على الأراضي الحضرية في عدة جوانب تتعلق بالتلوث البيئي، وارتفاع تهديدات المخاطر الصحية، السلامة والأمن الحضري، والازدحام المروري إلخ وجميعها مشكلات محط اهتمام الدراسات الحضرية وقضايا استدامتها.

الدراسات سابقة:

رصدت الدراسة الحالية عدداً من دراسات سابقة جغرافية وأخرى في علوم تهتم بالحيز والإطار المكاني من أبعاد مختلفة وتعالج القضية بأساليب علمية متعددة تنوعت بين أساليب التحليل المكاني والأساليب الوصفية والتجريبية في أحيان أخرى، حيث ناقشت العديد من الدراسات موضوع البيع في الشوارع كأحد أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وعلاقته من منظور التخطيط العمراني والتصميم الهندسي والحضري، وتناولت هذه الدراسات القضية من منظور استغلال الفضاء العام وتقييم البيع في الشوارع كنشاط قانوني أو غير قانوني، بمعنى الحق في العمل والحق في استخدام الفضاء العام مثل دراسة كل من (Meneses, R., & Caballero, J. A, 2014)، (Blomley, 2007)، (Bhowmik, K., & Sharit, 2005)، (Deguchi et al, 2005) وقد تباينت المناقشة والتحليل للقضية وفق وجهتي نظر، تمثلت إحداها في تبنى وجهة نظر أهمية تخطيط المدينة كأولوية لا يمكن التفريط بها حتى على حساب إتاحة فرص لمعيشة عدد كبير من الفقراء ممن يعتمدون على البيع في الشوارع كاستراتيجية للبقاء ووضح ذلك جلياً في دراسة (Roever, S., & Skinner, C, 2016) استناداً للقوانين التي تدين وتجرم ممارسة البيع في الشوارع، وتتيح للسلطات المحلية ردع البيع في الشوارع حتى وإن كان بقدر من العدائية كالإخلاء المتكرر، ومصادرة البضائع وفرض الغرامات والاحتجاز كوسيلة لحماية الحياة الحضرية في المدن من الوجود الفوضوي للباعة الجائلين في شوارعها، بينما تتبنى وجهة النظر الأخرى الدفاع عن حق البيع في الشوارع كألية واستراتيجية للبقاء كما في دراسات مثل (Delaney, D., 2010)، (Delving, 2011) وتستند قانوناً أيضاً إلى الحق الدستوري للبائعين الجائلين في العمل وجنى الفوائد الاقتصادية، كما تناولت بعض دراسات التخطيط العمراني والتصميم الحضري مثل دراسة (Akiyode, A. H., 2017) الأبعاد المكانية للاقتصاد غير الرسمي من منظور التصميم الهندسي لشبكة الشوارع اعتماداً على تحليلات إمكانية الوصول لشبكة النقل البري.

وعلى جانب آخر اعتمدت بعض الدراسات الجغرافية الأجنبية لموضوع الدراسة على استخدام تقنيات التحليل المكاني في تحديد التوجيه المكاني لانتقاء مواقع الباعة الجائلين من بينها أسلوب النمذجة

المكانية مثل دراسة (Rahayu, M. J., Putri, R. A., & Rin, E. F., 2018) والتي تم خلالها بناء نموذج للمواقع البديلة اعتماداً على المسافة والقرب المكاني لسكن الباعة والمستهلكين، بينما اعتمدت دراسة (Widjajanti, R., & Wahyono, H., 2018) على الأسلوب الوصفي التحليلي بالاعتماد على أسلوب العينة وإجراء الاستبيانات وعمل المصفوفات المتقاطعة للمتغيرات الحاكمة لاستغلال الفضاء، ونوع الاستغلال، بينما ناقشت العديد من الدراسات العوامل والنماذج المقترحة لمواقع البيع وتجارة الشوارع مثل دراسة (Akil, A., Yudono, A., et al., 2023) حول الباعة المتجولين في سيمارانج ومساكار في إندونيسيا على التوالي معتمدة على أسلوب التحليل الهرمي المتسلسل، وخلصت الدراسة إلى تحديد العوامل الحاكمة لانتقاء المواقع التي اختارها الباعة المتجولون هي كما يلي: الموقع الاستراتيجي (بين المناطق السكنية والتعليمية)، وإمكانية الوصول إلى الأنشطة الحضرية الرئيسية (مثل التجارة) والتعليم والمكاتب والمرافق الخدمية) لكل من الباعة المتجولين والمستهلكين، وطرق النقل العام، وجوانب الراحة (مثل المساحة الواسعة، والمساحات المفتوحة، والأرصفة، والبنية التحتية الحضرية، والسلامة من المخاطر)، في مقابل قياس عدد من العوامل السلبية المثبطة لاختيار المواقع، كما انتهت دراسة (Widjajanti, R., 2016)، باستخدام المنهج الوصفي الكمي وحصر البيانات عن طريق إجراء المسوحات والاستبيانات إلى تحديد دوافع استخدام الباعة الجائلين للمساحة بناءً على خصائص الموقع متمثلة في موقعهم الاستراتيجي، وسهولة الوصول، والنشاط الرئيسي، والراحة، والخصائص التي تشير إلى نشاطهم، وقد اعتبرت الدراسة الحالية الخصائص في هاتين الدراستين بمثابة نقطة انطلاق لتحديد معايير الدراسة.

وعالجت العديد من الدراسات الجغرافية العربية تحليل توزيع الخدمات ودراسة المواقع والكشف عن طبيعة التنظيم المكاني لظواهر المكانية وتقييم المواقع وملاءمتها المكانية باستخدام أساليب التحليل المكاني والنمذجة المكانية والتطابق الموزون، من بينها دراسة (أبو العلا، هاني سامي، ٢٠١٧)، الاستخدام السكني في المدينة المنورة بعد التوسعة السعودية الثالثة للمسجد النبوي، نموذج كارتوجرافي مقترح، ودراسة (عبد الكريم، أشرف، ٢٠٢٠) تحسين التخطيط المكاني لمحطات الوقود ومراكز الخدمة على طريقي مكة المكرمة - المدينة المنورة، استناداً إلى نظم المعلومات الجغرافية متعددة المعايير GIS-MCA، بينما تناولت دراسات عربية جغرافية موضوع الدراسة عبر المنهج التحليلي من بينها دراسة (شتية، ضرغام عبد اللطيف، برهم، نسيم فارس، ٢٠١٨) عن القطاع الاقتصادي غير الرسمي حيث تناولت ظاهرة البسطات والباعة المتجولين في وسط مدينة عمان، وعالجت عبر المنهج التحليلي بعض

خصائص الباعة المتجولين وطبيعة الصراعات والنزاعات مع الجهات الرسمية والمحلات التجارية القائمة، ودراسة (عبد الرزق، إيمان محمود رمزي ٢٠٢١)، بائعو البسطات في نطاق الحرم بالمدينة المنورة دراسة للعمالة النسائية المبسطة حول الحرم، وتناولت الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للباعة المتجولين حول الحرم المدني، وتوزيع الباعة تبعاً لنوع البضاعة، ودور أمانة الحرم في التعامل مع الظاهرة وإدارتها.

كما مثل موضوع الاقتصاد غير الرسمي للباعة الجائلين كقضية مركبة الأبعاد محط اهتمام العديد من المجالات والتخصصات العلمية الأجنبية والعربية في مجالات الاقتصاد والقانون والعلوم الإنسانية الاجتماعية بتخصصاتها المختلفة، حيث أصلت دراسة (Chen, M. A., 2012) لقضايا تعريف القطاع غير الرسمي وعرضت للمقارنة بين المدارس المختلفة التي تناولت مفهوم القطاع، متتبعه الجذور التاريخية للمفهوم، وناقشت الدراسة كيفية إضفاء الطابع الرسمي على العاملين في القطاع، واقترحت تنظيم الدولة لمؤسسات ترعى الوظائف غير الرسمية، وتوسيع نطاق حماية العمالة في القطاع غير الرسمي بشكل قانوني، بينما أجرى (Mitullah, 2003) بناء على توصية من البنك الدولي دراسة لتقييم القيود المفروضة على نمو القطاع غير الرسمي للباعة الجائلين في حالات دراسية في إفريقيا، في كل من كينيا، وأوغندا، وزيمبابوي، وغانا، وساحل العاج، وجنوب إفريقيا، وتناولت الدراسة القيود على الباعة المتجولين، والردود التي قدمها أصحاب المصلحة من المستهلكين والباعة المتجولين، وانتهت الدراسة إلى أن من يعملون في بيئات غير نظامية وغير آمنة خاصة النساء - لن تمكنهم ظروف العمل الحالية من التطور نحو العمل الرسمي المستقر، ومن بين الدراسات العربية غير الجغرافية التي عالجت موضوع الدراسة في مجال علوم الاقتصاد دراسة (كمال، محمد محمود، ٢٠١٢) مشكلة الباعة الجائلين المنتشرين بجميع أنحاء المدن المصرية كجزء من الاقتصاد غير المنظم بالتطبيق على ميدان التحرير وبحث إمكانية الحل، ودراسة (حسن، أمل حسن محمد، ٢٠١٨) رأس المال الاجتماعي لدى الجماعات الهامشية دراسة ميدانية على عينة من الباعة الجائلين في مدينة سوهاج.

كما رصدت الدراسة الحالية العديد من الدراسات الهامة حول الإطار العام الأوسع لمنطقة الدراسة منها دراسة (عبد، أشرف على، ٢٠٠١) المناطق المتدهورة في مدينة الجيزة، متتبعاً النمو العمراني وتطور المناطق المتدهورة وأنماطها ومشكلاته، ودراسة عبد الصمد، فاطمة محمد عن منطقة الأعمال المركزية في مدينة الجيزة ٢٠١٤ وتحليل المنطقة المركزية من خلال تحليل خريطة استخدام الأرض،

ودراسة (فهمي، هاجر صبحي، ٢٠٢٠) للأسواق الرئيسية في مدينة الجيزة دراسة تطبيقية، تناولت خلالها التوزيع المكاني للأسواق وتحليل أنماط التوزيع ومشكلات الأسواق الرئيسية وسياسات حلول المشكلات، ودراسة (فرج، محمد ربيع، ٢٠٢١) تحليل الارتباط المكاني للأنشطة التجارية والخدمية على جانبي شارع فيصل بمدينة الجيزة دراسة في الجغرافيا الاقتصادية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، ودراسة (ابراهيم، هاجر عزت عرفة، ٢٠٢٢) للحراك السكني في مدينة الجيزة دراسة في جغرافية العمران والتي ناقشت خلالها الحراك السكني واتجاهاته ودوافعه بالمدينة وخصائص المتحركين الاقتصادية والإجتماعية والسكنية ومشكلات الحراك السكني وتصوره المستقبلي في المدينة، ودراسة (طاحون، عمرو، ٢٠٢٣) عن التوزيع المكاني لمحال بيع المواد الغذائية بالتجزئة في مدينة الجيزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد دراسة في جغرافية المدن، وناقش خلالها دراسة الخصائص العامة للأحياء ومستويات المعيشة وتصنيف الأحياء طبقاً لها، ودراسة حالة للتحليل المكاني لمحال بيع المواد الغذائية بالتجزئة لحي الدقي، وانتهت الدراسة لوضع مقترح لإنشاء نظام معلومات جغرافية لتسويق وبيع التجزئة للمواد الغذائية بالحي.

ويتضح مما سبق أن الفجوة البحثية للدراسة تتمثل في تركيز العديد من الدراسات الجغرافية العربية على دراسة مواقع الخدمات والأنشطة الرسمية وتقييم ملاءمتها المكانية بهدف تحسين التخطيط الحضري، كما أن الدراسات التي تناولت الأنشطة غير الرسمية قد ركزت على تحليل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمتحمين بالأنشطة، دون تناولها لتحليل الجوانب السلوكية والاجتماعية لسكان المدن ودلالاتها وانعكاساتها على تخطيط المدن واستدامتها، وهو أحد الاتجاهات البحثية التي تقتصر اسهامات الدراسات الجغرافية العربية به على نحو ٥٪ من إجمالي موضوعات التخطيط الحضري والتنمية الحضرية بالدوريات العربية خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠٢١ م (عبور، إيناس فؤاد، ٢٠٢١، ٣٧)، وتسعى الدراسة الحالية للمساهمة في سد هذه الثغرة ضمن حيز منطقة الدراسة الذي لم يسبق تغطيته ضمن هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

تأتي الدراسة في فترة تشهد اهتماماً بقضايا الاقتصاد غير الرسمي في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها المرتقبة وانعكاساتها المتوقعة على زيادة معدلات التحضر والهجرة نحو المدن والتي

تعاني بالأساس من تفتش الظاهرة وتفاقم أبعادها ومشكلاتها، وهي ظاهرة يكتنفها نقص وغياب البيانات الرسمية والدراسات التفصيلية وتهدف الدراسة الحالية إلى:

- رصد وتحليل خصائص تنظيم الحيز المكاني لمواقع الباعة الجائلين الحالية بمنطقة الدراسة من حيث الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والمكانية.
- تحليل وتقييم التفضيل المكاني للمواقع الحالية والمحتملة للباعة الجائلين، من خلال تقييم المدخلات المادية المكانية (هيراركية شبكة الطرق والشوارع - وطبيعة التنظيم المكاني لاستخدام الأرض وإمكانات الوصول - تحليل منطقة الخدمة) ومدى ارتباطها بتوجيه انتقاء مواقع الباعة الجائلين بمنطقة الدراسة.
- الاستفادة من تطبيقات أساليب التحليل المكاني في تقييم العوامل المكانية الموجهة لانتقاء مواقع انتشار الباعة الجائلين الحالية والمحتملة لدعم القرار التخطيطي والاستفادة بالنتائج في التخطيط والإدارة والحوكمة الحضرية، بالاعتماد على دمج تطبيقات عديدة (تطبيقات تحليل الشبكات "Network analysis"، وتحليل الملاءمة المكانية للمواقع من خلال التحليل متعدد المعايير القائم على نظم المعلومات الجغرافية).
- التوصل لمقترح إجرائي تخطيطي لتحسين ودعم اتخاذ القرار حيال انتقاء مواقع لإقامة أسواق تقليدية لتوطين الباعة الجائلين في منطقة الدراسة، مع صياغة مقترحات قابلة للتطبيق تدعم التخطيط الحضري المستدام بما يعزز دور الإدارة والحوكمة الحضرية في حل مشكلات البيئة الحضرية.

تساؤلات وفرضيات الدراسة:

- ما هي الخصائص المكانية وغير المكانية لمواقع أنشطة الباعة الجائلين وطبيعة توزيعها؟ إذ تفترض الدراسة تباين خصائص توزيع الأنشطة الاقتصادية الحضرية غير الرسمية الكبيرة عن هذا النوع من الأنشطة الصغيرة الذي يخضع توزيع مواقعها وانتقائها لتأثيرات التنظيم والتفضيل المكاني الذاتي سواء من الباعة أو المستهلكين بما ينعكس على تصميم الهيكل المكاني والشكل الحضري.
- ما هي طبيعة استخدامات الأرض المرتبطة بتوزيع مواقع الباعة الجائلين، وإلى أي مدى تؤثر شبكات النقل وإمكانية الوصول على توزيع المواقع؟ وهل تحد تلك الأنشطة بمساحات إشغالاتها من التوازن الوظيفي لاستخدامات الأرض؟ إذ تفترض الدراسة وجود توازن بين الأدوار الوظيفية المتعددة لشبكة الطرق الداخلية والشوارع في منطقة الدراسة لصغر مساحة الأنشطة.

- ما مدى فاعلية دمج أساليب التحليل المكاني (تطبيقات تحليل الشبكات- وتحليل التسلسل الهرمي في بيئة نظم المعلومات الجغرافية) في تقييم الملاءمة المكانية والتوصل لقرار تخطيطي إجرائي على المستوى الموضوعي التفصيلي؟ إذ تفترض الدراسة أنه في ظل صعوبة اتخاذ القرار المكاني وصياغة البدائل وما يتطلبه من تعدد معايير التقييم متباينة الأهمية، قد يمكن دمج تحليل الملاءمة المكانية وتخصيص المواقع من الوصول لمقترح على المستوى الموضوعي التفصيلي.

مناهج - أساليب الدراسة ومصادر البيانات:

يتطلب الموضوع المركب للدراسة المزج بين مناهج وأساليب عدة فمن غير الممكن الاعتماد فقط على النماذج المعيارية التي تطرحها التحليلات المكانية الكمية لنظم المعلومات الجغرافية. لذا تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بأساليبه واختيار عينات من بؤر الاستخدام الكثيفة للباة الجائلين بالقرب من مراكز النقل وعقدها والأسواق والتجمعات الخدمية، لتفسير الأثر المتبادل بين عناصر البيئة الحضرية وتوجيهها للسكان من الباعة الجائلين بانثناء مواضع ومواقع بعينها تتيح لهم فرص ممارسة أنشطتهم، وتفسير العلاقات المترابطة بين شتى الأبعاد والخصائص العمرانية والسكانية، كما استخدم المنهج السلوكي لفهم وتفسير التباينات المكانية لتفاعل السكان مع طبيعة التنظيم المكاني، وفهم الآليات والعمليات وراء صنع قرار وسلوك التفضيل المكاني ومدى تأثيره على تنظيم الظاهرة وتوزيعها الجغرافي، وتحليل ما يرتبط بأنماط السلوك البشري وخصائص العاملين بالأنشطة غير الرسمية ومستخدمي وقاطني الشوارع المختارة.

واستخدم المنهج التركيبي أو البنوي "الذي يعنى بالكشف عن تأثير القوى السياسية والمؤسسية على طبيعة علاقات النظام الحضري" (مكي، محمد شوقي، ١٩٩٥، ١٧٥) لتفسير نتائج واختيار المواقع البديلة المقترحة في إطار المعايير التخطيطية لإقامة أسواق تقليدية بالمدينة والتي لا يخضع القرار فيها فقط لرغبة السكان من الباعة الجائلين أو المستهلكين، إنما توجهه وتحدده القرارات السياسية والتنموية التي تصيغ وتحدد ما يخص المشروعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمدينة.

كما تم الاعتماد على أساليب التحليل المكاني في نظم المعلومات الجغرافية، حيث جمعت الدراسة بين أكثر من أسلوب من أساليب التحليل المكاني في بيئة نظم المعلومات الجغرافية، من أجل تقييم التنظيم المكاني وتصور التخطيط المكاني الملائم، فتم استخدام أسلوب التحليل المتعدد المعايير وتطبيق نموذج التحليل الهرمي (AHP) The Analytical Hierarchal Process، هو التحليل الذي يساعد على

اتخاذ القرار في ظل مجموعة من المعايير طبقاً لكل المعايير عبر اختيار عدد من المتغيرات الكمية أو النوعية أو كليهما وذلك من خلال تحديد واختيار أفضل حل ويتم اعتبار بعض المعايير للدعم والتعظيم والأخرى للاستبعاد (Banai-Kashani, R. 1989,687) وتحديد رتبة الأولوية للمعايير لتحديد الملاءمة المكانية للمواقع الحالية والمحتملة اعتماداً على طريقة التطابق الموزون، بينما استخدمت الدراسة تطبيقات تحليل الشبكات "Network Analysis" بالاعتماد على أسلوب تحليل نطاق الخدمة "Service Area" في تقييم تخطيط مواقع والتوزيع المكاني ضمن مدخلات التقييم المكاني، في حين تم الاعتماد على أسلوب تخصيص المواقع في انتخاب مواقع محددة من بين الفئة الأكثر ملائمة لمراعاة بعد المسافة كمتغير حاكم مكانياً وسلوكياً لدى الباعة المتجولين والمستهلكين المترددين معاً.

وتم توفير البيانات المطلوبة من خلال الاعتماد على كل من البيانات الأولية والثانوية، واستخدمت البيانات الثانوية في إعداد قواعد البيانات المكانية وتنوعت بين الخرائط الرقمية والبيانات الوصفية والكمية لبعض البيانات الديموغرافية في الدراسات المسحية الرسمية، متمثلة في النتائج النهائية لتعداد السكان والمنشآت - مدينة الجيزة ٢٠١٧ والنتائج النهائية لمؤشرات القطاع غير الرسمي لتعداد ٢٠١٧ / ٢٠١٨ والخريطة الإدارية الرقمية لمدينة الجيزة، والمخططات الإستراتيجية للمدينة الصادرة عن هيئة المجتمعات العمرانية ووزارة الاسكان، كما تم الاعتماد على الخريطة الرقمية لمدينة الجيزة ٢٠١٨ الصادرة عن هيئة المجتمعات العمرانية ١:٥٠٠٠٠ في إنشاء خريطة استخدام الأرض وتحديد الأنماط العامة لاستخدامات الأرض والتحقق منها وتحديثها من خلال الجمع بينها وبين الدراسة الميدانية لمطابقة استخدامات الأراضي العامة في عينة نقاط وبؤر تركز الظاهرة ورصد تداعياتها ومشكلاتها في نفاط العينة بالمقابلات والملاحظة المباشرة وتطبيق الاستبيان، والاستفادة من الزيارات الميدانية في رصد التداعيات المادية التخطيطية والتصميمية لأنشطة البيع غير الرسمي بالشوارع من حيث التعديات على (الأرصعة، وأماكن وقوف السيارات، أماكن الأنشطة الرسمية، وواجهات المحلات التجارية، ومداخل المباني ، والمساحات الخضراء والمفتوحة الخ) كما تم إجراء عملية تدقيق للبيانات للتأكد من صحتها بأخذ عينات عشوائية من الطبقات المختلفة لاستخدامات العامة ومقارنتها بالوضع الراهن ومعالجتها من خلال الزيارة الميدانية وإدراجها في قاعدة البيانات الجغرافية للدراسة خاصة فيما يخص مساحات الفضاء والمناطق الخضراء والتي تطلب الأمر تحديثها في نقاط العينة نظراً للتغيير الذي طرأ على بعضها مع تطوير شبكات الطرق والكباري وتصميم شبكات النقل الكهربائي.

وقد تم الإعتماد على تقنيات نظم المعلومات الجغرافية في معالجة البيانات واستخدام التحليل متعدد المعايير وتطبيق نموذج التسلسل الهرمي لمعالجة المؤشرات الموضوعية والبيانات المكانية من خلال الطبقات الرقمية، وهوما تطلب اشتقاق البيانات المكانية للمؤشرات وتحديدتها واستخراج طبقاتها (استخدامات الأرض المحدثة وتحليل خريطة شبكة الطرق الداخلية، وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية) واستخدامها في تحليل مدى التفاضلية والملاءمة المكانية للمواقع وفقاً للمعايير المحددة والتوصل من خلال التحليلات المكانية والاحصائية مثل تحليل (خريطة طبيعة استخدام الأرض، خريطة مؤشر إمكانية الوصول للخدمات) لإنشاء خرائط لدرجات الملاءمة المكانية للمواقع الحالية، وتطبيق مؤشرات المواقع البديلة وفق المعايير التخطيطية لإنتاج خريطة للمواقع المحتملة، واقتراح تصميم بديل باستخدام تطبيقات التحليل الشبكي location allocation تخصيص المواقع لانتخاب نقاط بعينها ضمن المواقع المحتملة التخطيطية لحصر أفضل وأقل عدد لنقاط ومواقع تتغلب على عامل المسافة باعتباره المؤشر المكاني السلوكي الأساسي الذي يوجه الباعة والمستهلكين وتحظى في ذات الوقت بالإمكانات المادية المكانية ذات الأهمية والأفضلية طبقاً لما أظهرته عملية القياس والتقييم.

واعتمدت الدراسة على جمع البيانات الأولية التي تلائم طبيعة الموضوع خاصة مع غياب ونقص البيانات التي تخص السكان (الباعة الجائلين والمستهلكين) وخلو التعداد الرسمي لمؤشرات النشاط الاقتصادي قطاع الأعمال غير الرسمي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من أي من البيانات الخاصة بالفئة واقتصره على معالجة المنشآت الثابتة لقطاع الأعمال غير الرسمي وما يخصها على مستوى الدولة والمحافظات، فضلاً عن احتياج الدراسة لجمع ومعالجة بيانات خصائص الباعة الجائلين والعوامل السلوكية الموجهة لاتخاذ قراراتهم بالبيع والشراء ودوافع انتقاء المواقع وتم توفير البيانات من خلال تطبيق استمارة استبيان.

بينما تم الاعتماد في قياس وتحليل البيانات المتعلقة بالجوانب الديموغرافية والسلوكية للسكان الباعة الجائلين والمستهلكين على البيانات الأولية من خلال إجراء مسح مباشر بالعينة للباعة الجائلين وتحليل نتائج تطبيق استمارة الاستبيان (ملحق ٩، ١٠) لرصد الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للباعة الجائلين والتقييمات الذاتية للأبعاد المكانية لمواقع العمل خاصتهم وما يتعلق بها من خلال تحليلها بالاعتماد على برنامج SPSS، واستخراج مؤشرات التفصيلية والعامة، وتم إجراء الدراسة الميدانية وتطبيق أدواتها خلال الفترة ١٥-٧-٢٠٢٣/٣٠-٩-٢٠٢٣ بهدف جمع البيانات التفصيلية التي

تتطلبها الدراسة لتحقيق أهدافها في الكشف عن خصائص الباعة الجائلين وتأثير العوامل السلوكية للباعة والمستهلكين للتفضيل المكاني خلال الفترات العادية وفترات الذروة للتجمعات وحركة البيع والشراء متمثلة في حلول عيد الأضحى في ٢٧ يوليو ٢٠٢٣ وبداية العام الدراسي في ١ أكتوبر ٢٠٢٣ والفترة البينية خلالها.

وقد تم الإعتماد على العينة العنقودية والتي تعتمد على تقسيم مجتمع العينة إلى مجموعات بينما تم سحب العينة الإحتمالية بشكل عشوائي وهي نوعية من العينة تتناسب مع مجتمع البحث الكبير المنتشر جغرافياً على نطاق واسع، وتم تحديد نقاط تركيز الباعة الجائلين المحتملة واختيار العينة عشوائياً من ضمن مجموعات الباعة الجائلين وللتغلب على اتساع المساحة أيضاً وانتشار ظاهرة الباعة الجائلين على مستوى المدينة بشكل شاسع تم التركيز على الظاهرة المرتبطة بشكل أكبر بعينة من شبكة الطرق والشوارع بهيراركيته وما يرتبط بمواقف النقل الداخلي ومحطات المترو والساحات والميادين العامة باعتبارها من أكثر القطاعات تضرراً بالأثار السلبية في منطقة الدراسة، بينما تطلب تحديد حجم العينة تبعاً لحجم مجتمع الدراسة بمفرداته الكبيرة انتقاء واتباع معادلة إحصائية مناسبة، وقد تم الإعتماد على معادلة (ستيفن ثامبسون) لتقدير حجم العينة لمجتمع غير معلوم، كما يلي (Steven K. Thompson, 2012, 59):

$$n = \frac{p(1-p)}{(d^2/z^2)}$$

حيث تمثل p القيمة الإحتمالية وتساوى ٠,٠٥ كقيمة عظمى لمجتمع غير محدود، فيما تمثل Z الدرجة المعيارية وتساوى ١,٩٦ المقابلة لمستوى الثقة ٠,٩٥ بما يعنى مستوى المعنوية $d = ٠,٠٥$ ، وبتطبيق المعادلة تبين أن حجم العينة المطلوب ٣٨٤ عينة، وهوما استلزم توزيع عدد استمارات نحو ثلاثة أضعافه تجنباً لنسبة الاستمارات الخاطئة المحتملة.

جدول رقم (٢) توزيع حجم العينة على مستوى بعض أقسام مدينة الجيزة عام ٢٠٢٣

القسم	عدد مواقع الاستبيان	عدد الاستمارات التي تم توزيعها	عدد الاستبيانات الصحيحة
الجيزة	٨	٢٠٠	١٢٩
الدقي	٢	٥٠	٣٩
الطابية	٥	٢٠٠	١٩١
العمرائية	٤	١٥٠	٧٧
بولاق الدكرور	١٤	٤٠٠	٣٣٥
الإجمالي	٣٣	١٠٠٠	٧٧١

مصدر البيانات: من حساب الباحثة بعد جمع استمارات الاستبيان وفحصها.

تم إجراء استبيان مرفق ملاحق (١٠-١:١٠-٤) ضم ثلاثة وثلاثين موقعاً، وتم توزيع ١٠٠٠ استبيان وبلغ إجمالي عدد الاستبيانات الصحيحة منها ٧٧١ استبياناً.

عناصر الدراسة:

أولاً: خصائص الحيز المكاني لمواقع الباعة الجائلين.

ثانياً: تحليل وتقييم العوامل المكانية المؤثرة في التفضيل المكاني للمواقع الحالية والمحتملة للباعة الجائلين.

ثالثاً: سياسات وآليات الحوكمة والإدارة الحضرية المكانية المستدامة.

رابعاً: النتائج والتوصيات.

أولاً: خصائص الحيز المكاني لمواقع الباعة الجائلين:

يتشكل الحيز المكاني في المدينة نتيجة العديد من العوامل المؤثرة منها ما يتعلق بالسكان و منها ما تفرضه طبيعة العوامل المكانية وهو ما يصيب المكان بخصائص وسمات محده (ديموغرافية واجتماعية وعمرانية) تميز التنظيم المكاني لظواهره، و تتباين خصائص الحيز المكاني لأنشطة الباعة الجائلين عن غيرها من الأنشطة غير الرسمية الكبيرة خاصة فيما يتعلق بالعوامل المكانية، حيث تتعدد أنواعها بين التنقل وتغيير الحيز المكاني وبين الثبات في أماكن محددة، كذا قد تتسم أنشطة الباعة الجائلين بالاستمرارية في العمل طول العام أو الموسمية. (الخ) لذا قد لا تنطبق على أنشطة الباعة الجائلين بوصفها أحد أنشطة القطاع غير الرسمي الصغيرة تفسيرات محفزات توطين و توزيع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي التي انتهت العديد من النظريات إلى حصرها في تفسيرات (اجتماعية واقتصادية وسياسية)، وتستهدف دراسة وتحليل الظواهر المكانية الموجودة بالمدينة خاصة غير المرغوب فيها كما هو الحال في البيع غير الرسمي في الشوارع الوقوف على خصائص حيزها المكاني في إطار فهم دوافع انتقائها لمواقعها وتقييمها بهدف الوصول لآليات إعادة تنظيم تواجدها و توزيعها وفق رؤية تخطيطية مستدامة.

١. الخصائص الاجتماعية والاقتصادية:

يوجه سلوك المجتمع بأكمله تخطيط واستعمال الأرض والتنظيم المكاني داخل الحيز المكاني، لذا فإن خصائص مجموعات الأفراد في هذا المجتمع تؤثر في تصميم موقع محدد وتوجه تخطيطه كما هو

الحال في فئة الباعة الجائلين، لذا يمثل تحليل وتحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان جانباً هاماً في عمليات التخطيط الحضري ينبغي أخذه في الاعتبار.

أ. الخصائص الديموغرافية والاقتصادية:

تجنح العديد من النظريات والتفسيرات الاجتماعية الحضرية إلى تفسير وجود وانتشار أنشطة القطاع غير الرسمي نتيجة تسارع معدلات ومستويات التحضر، خاصة المرتبط منها بالهجرة بحثاً عن فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة، وبالرغم من المحاولات العديدة لإعادة توزيع السكان وتقليل كثافة مدينة الجيزة من خلال توفير مدن جديدة في غربها، إلا أن حجم المدينة حقق نمواً بلغ ٢,٤٪ خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ (وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ٢٠١٢، ٧١)، وارتفع خلال الفترة التالية ٢٠٠٦-٢٠١٧ إلى ٢,٨٪ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧).

ويؤدى ارتفاع مستويات التحضر ومحدودية فرص العمل في القطاعات الرسمية إلى زيادة عدد العاملين في القطاع غير الرسمي، وبالرغم مما اتجهت إليه العديد من الجهات الدولية والرسمية الحكومية المركزية والمحلية من مساهمات لدمج الاقتصاد غير الرسمي في سياسات التخطيط لتلافي تداعياته السلبية الناجمة عن غياب الآليات الرسمية للتخطيط الحضري والتنمية الحضرية، إلا أن استمرارية تسارع معدلات النمو في المدن الكبرى تعيق وجود نتائج إيجابية حقيقية لأى من الجهود المبذولة، وقد سجلت نسبة السكان داخل قوة العمل (المشتغلين) ٢٨,٦٪ من إجمالي سكان مدينة الجيزة في ٢٠١٧ في مقابل ٣,٥٪ متعطلين و ٦٧,٩٪ خارج قوة العمل من إجمالي سكان المدينة، وعلى مستوى أقسام الدراسة سجلت نسبة المتعطلين داخل قوة العمل في قسم بولاق الدكرور ٤٪ بينما سجل قسمي الجيزة والطالبية والعمرانية ٣٪، ٣,٣٪ و ٣,٤٪ على التوالي، وحقق قسم الدقي أدنى نسبة للمتعطلين بلغت ١,٩٪ من إجمالي السكان به داخل قوة العمل في ٢٠١٧ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، محافظة الجيزة، ٢٠١٧).

كما سجل إجمالي عدد منشآت القطاع غير الرسمي على مستوى محافظة الجيزة ٢٥٣,٤٧٩ منشأة مثلت ١١,٨٪ من إجمالي عدد منشآت القطاع غير الرسمي على مستوى الدولة طبقاً لنتائج مؤشرات القطاع غير الرسمي ضمن نتائج التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/٢٠١٨ وبلغ إجمالي حجم العاملين بالقطاع غير الرسمي ٥٠٤,٣٤١ ملتحق على اختلاف المهنة والنوع حيث مثل حجم الذكور منهم ٤٤٠,٤٩٧ ملتحقاً بلغ حجم الإناث الملحقين ٦٣,٨٤٤ من بينهم ٦٩,٠٠٣ من الأميين بنسبة بلغت ١٣,٦٪، في مقابل ٤١,٢١٢ ملتحق من ذوى المؤهلات الجامعية وفوق الجامعية والتي بلغت نسبتهم

٨,١٧٪ من إجمالي الملحقين بالقطاع على مستوى المحافظة في ٢٠١٨ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨، جدول ٢-١ / ٢-١٢).

ويفسر توزيع السكان وكثافتهم طبيعة انتشار وتوزيع وتركز الباعة الجائلين على مستوى الأقسام المختارة في مدينة الجيزة محل الدراسة، فكما يتضح من تحليل بيانات جدول (٣) يرتبط تباين تأثير التحضر الزائد كسبب في تركيز القطاع غير الرسمي على مستوى منطقة الدراسة.

جدول (٣) التوزيع الجغرافي لإجمالي السكان وكثافتهم على مستوى بعض الأقسام في مدينة الجيزة ٢٠٢٣

القسم	إجمالي سكان القسم		مساحة القسم		الكثافة ساكن/كم ^٢
	بالألف نسمة	%	(كم ^٢)	%	
الجيزة	٢٨٥٧٢٣	٦,٤٤	١٠,٨٠	١٤,٦٧	١٤٢٨٦
الدقي	٧٠٩٢٦	١,٥٩	٥,٦	٤,١١	١٢٦٦٥
بولاق الدكرور	٩٦٠٠٣١	٢١,٦	١٣	٩,٥٤	٧٣٨٤٨
العمرانية	٣٦٦٠٦٦	٨,٢٥	١٦,٢	١١,٨٩	٢٢٥٦٩
الطابية	٤٥٧٦٦٧	١٠,٣٢	٢١,١٦	١٥,٥٢	٢١٦٢٨
إجمالي المدينة	٤٤٣٢٨٧٩	٤٠,١٧	١٣٦,٣	٥٥,٧٣	٣٢٥٢٢

مصدر البيانات: اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ٢٠١٧، التعداد العام للسكان والمنشآت، النتائج النهائية، تعداد ٢٠١٧، المساحة والكثافة من حساب الباحثة.

إذ أظهرت النتائج أن الأحياء الفقيرة والشعبية يصدق عليها هذا التفسير كما هو الحال في قسم بولاق الدكرور والذي يحتل المرتبة الأولى من حيث حجم السكان وكثافتهم ليس فقط على مستوى منطقة الدراسة بل ومستوى مدينة الجيزة ذاتها إذ يمثل ٢١,٦٪ من إجمالي سكان المدينة، مما يسهم في زيادة انتشار القطاع غير الرسمي في مناطق الأحياء الفقيرة به مقارنة بغيره، خاصة مع تحيز سياسات التخطيط والإدارة الحضرية في تركيزها على تخطيط وإدارة المناطق الحضرية الراقية على حساب المناطق الأخرى، يليه على التوالي في المرتبة الثانية وما يليها أقسام الطابية والعمرانية ثم الجيزة، بينما تتدنى نسبة السكان وكثافتهم من الإجمالي لأدناها في قسم الدقي والذي بلغ إجمالي سكانه ٧٠٩٢٦ ألف نسمة في ٢٠١٧.

كما تخلق الأنشطة غير الرسمية للباعة الجائلين نوعاً من الكثافات المحلية داخل مواقعها وتتحول الشوارع الضيقة والمتعرجة إلى مناطق مكتظة بالسكان في قطاعات الاستخدامات السكنية والتجارية، وتختلف طبيعة الكثافة الناجمة عن أنشطة الباعة الجائلين طبقاً للكثافة النسبية لتدفق حركة المشاة والمركبات في شكل مواقع متناثرة كما في منطقة الدقي والمهندسين، وتبعاً لتباين طبيعة وحدات البيع كونها ثابتة أو قابلة للتقل والحركة كسيارات النقل الخفيف وغيرها من وحدات البيع المتنقلة.

وللكشف عن الخصائص الديموغرافية للباعة الجائلين، أظهر تحليل نتائج بيانات الاستبيان بالعينة ملحق (١٠-١٠:٤) أن معظمهم بما يمثل ٩٧٪ وقع في المرحلة العمرية من ١٥ لأقل من ٦٥ عاماً، بينما سجلت نسبة أقل من ١٥ عاماً ١٪ من إجمالي العينة، في حين بلغت نسبة النوع ٦٣٪ من الذكور و٣٧٪ من الإناث، وأظهرت النتائج أهمية المرأة في المساهمة في هذا القطاع، كما أوضحت النتائج ارتباط النوع ببيع بعض السلع.

وسجلت خصائص الحالة التعليمية للعينة نسبة ٣٠٪ لكل من الحاصلين على المرحلة الابتدائية و٣١٪ نسبة للحاصلين على المرحلة الإعدادية في مقابل ٢٧٪ لحملة المؤهلات المتوسطة و ١٠٪ لحملة المؤهلات فوق المتوسط من حاملي شهادات معاهد لاسلكي ومعاهد فوق متوسطة ونسبة ٢٪ من حملة المؤهلات العليا الجامعية، وأظهرت تحليل نسبة الحالة الزوجية ٣١٪ للمتزوجين من إجمالي العينة في مقابل ٢٧٪ أعزب والمطلقين الأرمال ٢١٪ تقريباً لكل منهما، وبلغت نسبة أرباب الأسر من بينهم ٣٧٪ أب و ٢٦٪ أم و ٣٧٪ حالات أخرى بين الجد والأخ أو الأخت.

وعلى الرغم من أن القطاع غير الرسمي غالباً ما يرتبط بالفقر طبقاً للخصائص العامة القطاع، فمن المهم الإشارة إلى أنه ليس كل من يعمل في القطاع غير الرسمي فقيراً، فكما أن خصائص القطاع غير الرسمي لها آثار إيجابية للتخفيف من حدة الفقر كما هو الحال بالنسبة للعمال غير المهرة ممن لم يتح لهم فرصة الالتحاق بعمل رسمي، فيمثل القطاع البديل الوحيد لهم للحصول على الدخل، إلا أنه في ذات الوقت يعول عليه تحسين مستوى المعيشة والرفاه الاقتصادي لغير الفقراء ممن يلتحقون بالقطاع، حيث أوضحت نتائج تحليل بيانات الاستبيان فيما يخص مستويات الدخل وكفايتها، تبايناً واضحاً في مستوى الدخل الشهري، وقد بلغت نسبة كفاية الدخل بين العينة ٨٣٪ بينما سجلت ١٧٪ دخل غير كاف، وتنوعت نسبة توزيع بنود الإنفاق للعينة بين ٤٢٪ من جملة الإنفاق للمعيشة و ٢٩٪ على السكن و ٢٣٪ على الصحة و ٤٪ على التعليم و ٢٪ على مكان العمل يصرف أغلبه على (إيجار وإتاوات وغرامات إشغال. إلخ)، ووفقاً لـ de Soto

يعتمد عادة خيار العمل بشكل غير رسمي أو رسمي على مبدأ التكلفة والفائدة لكن الوضع في مدن الدول النامية ليس مسألة اختيار، إنما هو مسألة بقاء (TUNAS, D,2008,98).

٢. الخصائص الاجتماعية والأبعاد السلوكية في الحيز المكاني لمواقع الباعة الجائلين:

تساعد النظريات المكانية السلوكية في فهم وتفسير تأثير الأشكال المتباينة من التفضيلات المكانية للمواقع والقرب المكاني منها والتي ينتج عنها تباين الأنماط المكانية للنشاط الاقتصادي، وتتبع قيمة المساحة والموقع في مجال أنشطة تجارة الشوارع غير الرسمية بشكل ذاتي من احتياجات مستخدمي السلعة واختيارات الباعة للمواقع التشغيلية بناء على القرب من العملاء وإعلاء لراحة العملاء كهدف جاذب لهم ضمن رحلاتهم متعددة الأغراض.

ويتطلب انتقاء موقع معين وانتخاب موقع مركزي ضمن نظام شبكة الشوارع في المدن من قبل الباعة الجائلين مستوى معين من الإدراك البيئي، وتوجه العوامل السلوكية القرارات لأي من الأطراف سواء الباعة أو العملاء في إطار عدة أبعاد تتعلق ب (الوقت - التكلفة - الدخل - الجهد) (إبراهيم، عصام صباح، ٢٠٢٢، ٢٧)، فكما اتضح من الدراسة الميدانية تتواجد وحدات تجارة الشوارع بالقرب من مواقع جاذبة لتوالد الأنشطة البشرية وتوافد المستهلكين المحتملين.

وتظهر أنشطة الباعة الجائلين في انتقاء مواقعها وارتكازها درجة عالية من المرونة من حيث التخصيص المكاني المعتمد على الروابط الاجتماعية، حيث تجنح بالأساس إلى استغلال الأماكن غير الرسمية من المساحات غير المخصصة رسمياً للأنشطة الاقتصادية سواء خاصة أو عامة والتي يتم استخدامها لممارسة عملية الإنتاج في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، ويؤكد تخصيص المساحة غير الرسمية خاصة العامة منها للأنشطة موجهة للاقتصاد الفردي على أهمية وتأثير مبدأ رأس المال الاجتماعي، حيث يتطلب الأمر الحصول على موافقة ضمنية معينة من أفراد المجتمع المحلي الآخرين طبقاً للروابط الاجتماعية القائمة، فلا يمكن تشكيل الفضاء مستقلاً عن العمليات الاجتماعية (TUNAS, D,2008, 102:115)، وقد أظهر تحليل نتائج الاستبيان فيما يخص نسب إشغال مواقع العمل بالنسبة للعينة، راجع ملحق (١٠)، أن ٩٦٪ من إشغال المساحات جاءت لمساحات مفتوحة عامة (مواقف السيارات ومحطات المترو والمساجد والأماكن الترفيهية وكافيهات الخ...) و ٣٪ إشغال مساحات أمام محال تجارية ومباني التعليمية و ١٪ إشغال المسكن الخاص بالبائع.

وتشكل العمليات والروابط الاجتماعية الهيكل المادي للمكان وترتيب النسيج العمراني خاصة في الأحياء والمناطق الشعبية طبقاً لنوع وقوة العلاقة الاجتماعية ومدى قرب العائلات والجماعات ومستوى التضامن والتفاعل الاجتماعي بينها، حيث تستند مورفولوجيا المناطق العشوائية في تكوينها على تأثير عدة عمليات ولعل أبرزها هي عملية الألفة المكانية بمراحلها الثلاثة (الاستيطان والانتشار والتآلف)، والتي تأثرت بها بعض أقسام منطقة الدراسة منذ الستينيات بعد موجات الهجرة الداخلية من محافظات الوجه القبلي ومرور عدة مناطق بمرحلة الاستيطان، كما هو الحال في قسم بولاق الدكرور، ثم توافد المزيد من المهاجرين بعد تحسن الحياة الاجتماعية والاقتصادية لذويهم و تشجيع المهاجرين الأول عائلاتهم وأقاربهم للانضمام إليهم لتبدأ مرحلة الانتشار ومن ثم مرحلة التعارف والتآلف مع المجتمع الجديد والعثور على وظائف وتأسيس مواقع عمل جديدة غير رسمية (GTZ Egypt, 2009, 63).

وتدعم الأبعاد الاجتماعية من خلال ما يرتبط بالخصائص الحضارية والثقافية لدى القاطنين في الأحياء المنخفضة الدخل تواجد تلك الأنشطة، وقد أظهرت نتائج تحليل الاستبيان تأييد جانب من السكان المقيمين لوجود تلك الأنشطة ليس فقط لكونها وسيلة لتلبية الاحتياجات بجهد وتكلفة أقل أو تأييدهم للإشغالات كسبل معيشية وفرص عمل بل لقناعتهم بارتباطها بتوفير الأمن المجتمعي الذي توفره العلاقات الاجتماعية وجوانب التفاعل المجتمعي بين السكان وذوى الأنشطة من (باعة جائلين ثابتين في نفس الأماكن أو مترددين بشكل منتظم معروف لدى القاطنين) مما يرفع من إحساسهم بالأمان من التعرض للجرائم وللسرقة والشغب، بالرغم من أن المعايير التصميمية والتخطيطية العمرانية تنافي وجود أنشطة الباعة الجائلين غير الرسمية بالشوارع لارتباطها بالعديد من المشكلات.

كما تلعب الجوانب السلوكية دوراً هاماً أيضاً في التنظيم المكاني للباعة الجائلين من حيث التخصص في نوع السلعة المعروضة وتركز مواضع بيعها كما اتضح من الدراسة، ولا يشترط أن تفصل التجهيزات المادية بين نقاط توزيع الباعة الجائلين في الشارع أو الحي الواحد بل أن التنظيمات الاعتبارية تفرض نفسها لتؤدي هذا الدور، فنجد الباعة الجائلين لسلعة واحدة يتركزون في التوزيع والانتظام في مسافات متقاربة لتليها السلعة التالية في بعض نماذج الشوارع التي تتسم بالطابع التجاري بشكل عام وخاصة تجارة التجزئة، كما اتضح من الدراسة الميدانية لشارع الطوابق بقسم بولاق الدكرور، حيث يتركز الباعة الجائلين المتخصصين في الفاكهة في مدخله الثلاثي الاتجاهات ليليه ظهور الباعة الجائلين بوحدهات تنقل وعرض متعددة الأنواع (ثابتة ودائمة وأخرى متنقلة) ويتخصصون في بيع الوجبات سريعة الإعداد، وبالمثل في الشوارع الثانوية الأصغر كما في شارع مكتب التموين المتفرع من شارع العشرين فيصل.

كما يبرز دور التنظيمات الاعتبارية والسلوكية الاجتماعية بعيداً عن القرارات الإجرائية الرسمية التنظيمية في إقامة الأسواق الأسبوعية غير الرسمية في نماذج عديدة من الشوارع في منطقة الدراسة كما هو الحال في شارع ترعة عبد العال (١) المتفرع من شارع العشرين وإقامة سوق أسبوعي غير رسمي يعتمد في انعقاده بالكامل على الباعة الجائلين يوم الجمعة بشكل يغلق الشارع ويفقده أداء وظيفته بالكامل، فلا يسمح باستخدام الشارع للمركبات بأنواعها باستثناء الدراجات مع استخدامات للمشاة بشكل بالغ الصعوبة حتى فترة المساء كما اتضح من الدراسة الميدانية.

وتقف الجوانب السلوكية أيضاً وراء انتقاء مواقع استراتيجية ومواقع مميزة بالتخصيص الذاتي لعرض بضائع بشكل متكيف مع طبيعة تصميم الشارع وكثافة تدفق المشاة والمركبات بشكل لا يعرض الباعة للرفض والاعتراض من القاطنين خاصة في مناطق الأحياء المخططة، كما هو الحال في شارع الموسيقار على اسماعيل - متفرع من ش التحرير في قسم الدقي، فقد اتضح خلال الدراسة الميدانية (ملحق ١) أنه نظراً لانخفاض كثافة تدفق المشاة والمركبات، تنتشر نقاط التخصيص في جميع أنحاء الشارع دون التكتيف في منطقة معينة.

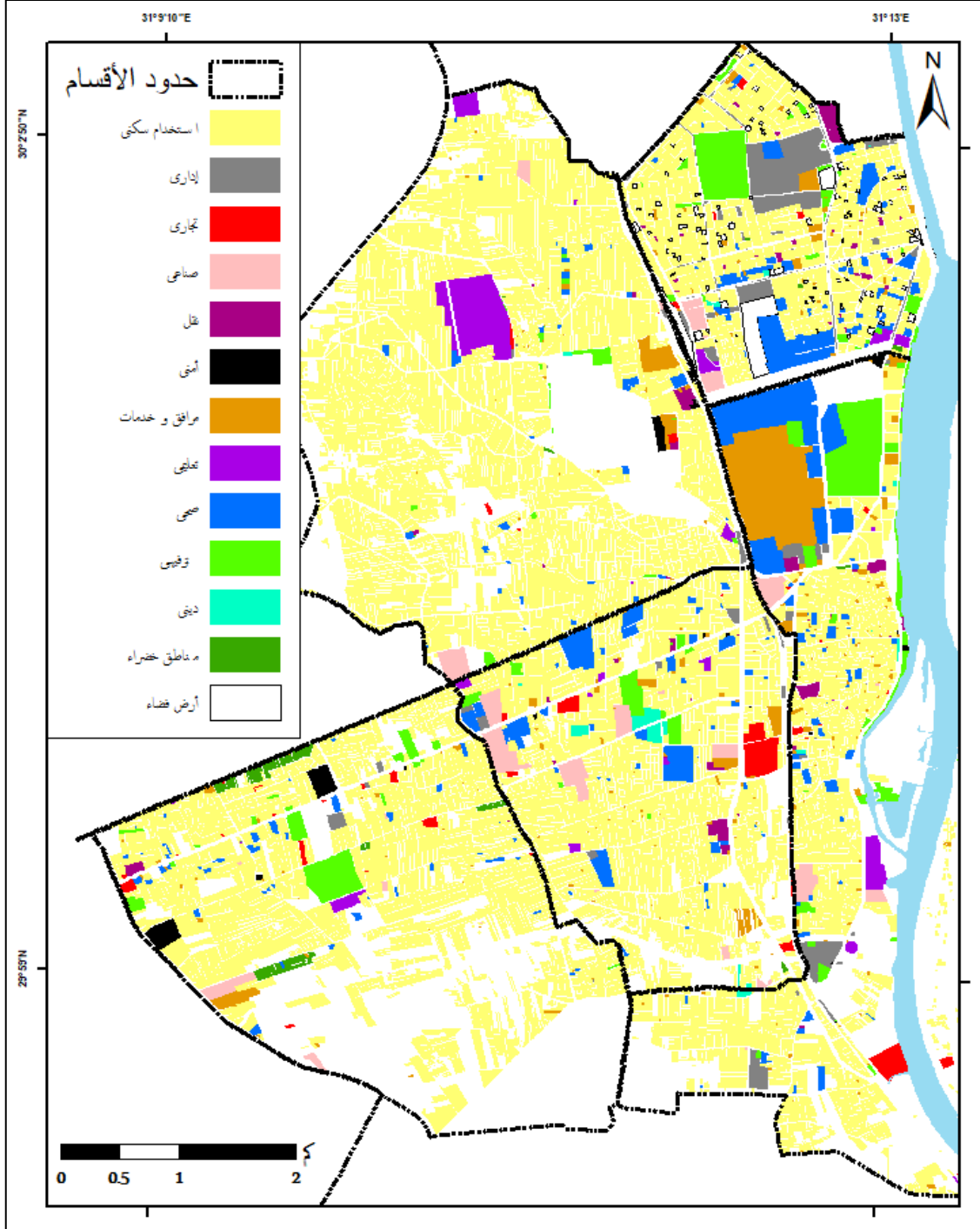
٣. الخصائص العمرانية للحيز المكاني لمواقع الباعة الجائلين:

يساعد تحليل خصائص الهيكل المكاني من خلال فحص وتحليل استخدام الأرض وهيكلية شبكة الطرق والشوارع الداخلية وإمكانية الوصول خلالها وارتباطها بطبيعة توزيع مواقع الباعة الجائلين في الكشف عن خصائص البنية الحضرية المادية الجاذبة لمواقع الباعة الجائلين، ودلالات وأثر وانعكاسات مواقع أنشطة البيع وطبيعة توزيعها على الخصائص المورفولوجية للبيئة الحضرية وعلى تخطيط المدن واستدامتها في المقابل.

أ. استخدامات الأراضي:

يظهر تحليل خريطة استخدامات الأراضي على مستوى منطقة الدراسة عام ٢٠١٨ وما تم تحديثه خلال الدراسة الميدانية كما يتضح من كل من شكل (٢) وتحليل بيانات جدول (٤) أن إجمالي مساحة الاستخدامات القائمة على مستوى منطقة الدراسة عام ٢٠٢٣ قد بلغ (٢٩,٦٥٢,٠٤٨) متراً مربعاً/كم مربع، استحوذت الاستخدامات السكنية منها على نسبة ٧٥,٨٨٪ حيث احتلت المرتبة الأولى، بينما جاءت الاستخدامات الصحية والترفيهية بنسبة ٥,٥٪ و ٤,٥٪ في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي، وسجلت استخدامات المرافق والخدمات ٣,٧٪ بينما بلغت نسبة الاستخدامات الإدارية ٢,٤٪ والتجارية ١,٠٤٪،

واقترنت نسبة مساحات الفضاء والمناطق الخضراء على نسب ضئيلة حيث سجلتا ٠,٩٦% و ٠,٤٨% على التوالي، كما يتضح من جدول (٥) تباين صورة التوزيع على مستوى أقسام منطقة الدراسة خاصة في الاستخدامات الجاذبة لتركز الباعة الجائلين.



مصدر البيانات: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ٢٠١٨، الخريطة الرقمية لمدينة الجيزة ١:٥٠٠٠٠.

شكل (٢) استخدامات الأرض على مستوى بعض الأقسام الإدارية في مدينة الجيزة (منطقة الدراسة)

جدول (٤) التوزيع المطلق لمساحات استخدامات الأراضي على مستوى بعض أقسام مدينة الجيزة ٢٠٢٣

استخدام الأرض	الجيزة	الدقي	الطالبة	العمرانية	بولاق الدكرور	الإجمالي
إداري	١٥٧,٣٣٣	٤٦٧,٢٦٧	٢٥,٥١٧	٤٧,٧١٥	١٧,٢٥٤	٧١٥,٠٨٦
أرض فضاء	-	٢٨١,٧٣٥	-	-	٤,٠١٠	٢٨٥,٧٤٦
أمنى	١٢,٤١٩	-	٩٢,٧١٣	٣,٢٦٦	٢٩,٣٠٣	١٣٧,٧٠٠
تجاري	٨٦,٥١٦	١٣,١١٧	٤٥,٦٢٣	١٤٦,٥٦٧	١٧,٢٤٧	٣٠٩,٠٧١
ترفيهي	٥٨٥,٨١٤	٣٣٦,٠١١	٢٤٥,٩٨٤	١٢٤,٨٢٧	٦١,٨٩٥	١,٣٥٤,٥٣١
تعليمي	٧٨,٧٥٧	٥٨,٨٨٢	٢٩,١٣٥	٣٢,٦٠١	٣٧٠,٨٥٤	٥٧٠,٢٢٨
ديني	١٥,٩٩٦	٦,٤٩٨	-	٧٠,٥٠٤	٢,١٥٥	٩٥,١٥٣
سكنى	٣,٣٥٠,٦٥٣	٢,٥١٠,٠٩٢	٤,٨٢٠,٢٩٨	٤,١٩٦,٦٤٨	٧,٦٢١,٧٣٠	٢٢,٤٩٩,٤٢١
صحي	٦٧٤,١٢٠	٣٩٨,٢١١	٩٢,٨٥٨	٣٨٣,٥٩٩	٨٦,٩٧٧	١,٦٣٥,٧٦٥
صناعي	١١٥,٠٢٠	٦٦,٣٣١	٥٨,٥٧٨	٢٤٥,٩٢٣	٧٦,٢٨٢	٥٦٢,١٣٤
مرافق وخدمات	٧٤٢,٩٢٧	٨٨,٨١٩	٦٦,٧٨٩	١٢١,٤٠٦	١٠٤,٣٢١	١,١٢٤,٢٦١
مناطق خضراء	٢,٩٠٢	٦,١٢٨	١٢٧,٠٥٢	٣,١٣٧	٤,٠١٩	١٤٣,٢٣٧
نقل	٥٥,٧٩٩	٧٢,٢٥٠	١٤,٥٤٩	٤٥,٥٠٢	٣١,٦١٦	٢١٩,٧١٦
الإجمالي	٥,٨٧٨,٢٥٥	٤,٣٠٥,٣٤٠	٥,٦١٩,٠٩٥	٥,٤٢١,٦٩٤	٨,٤٢٧,٦٦٣	٢٩,٦٥٢,٠٤٨

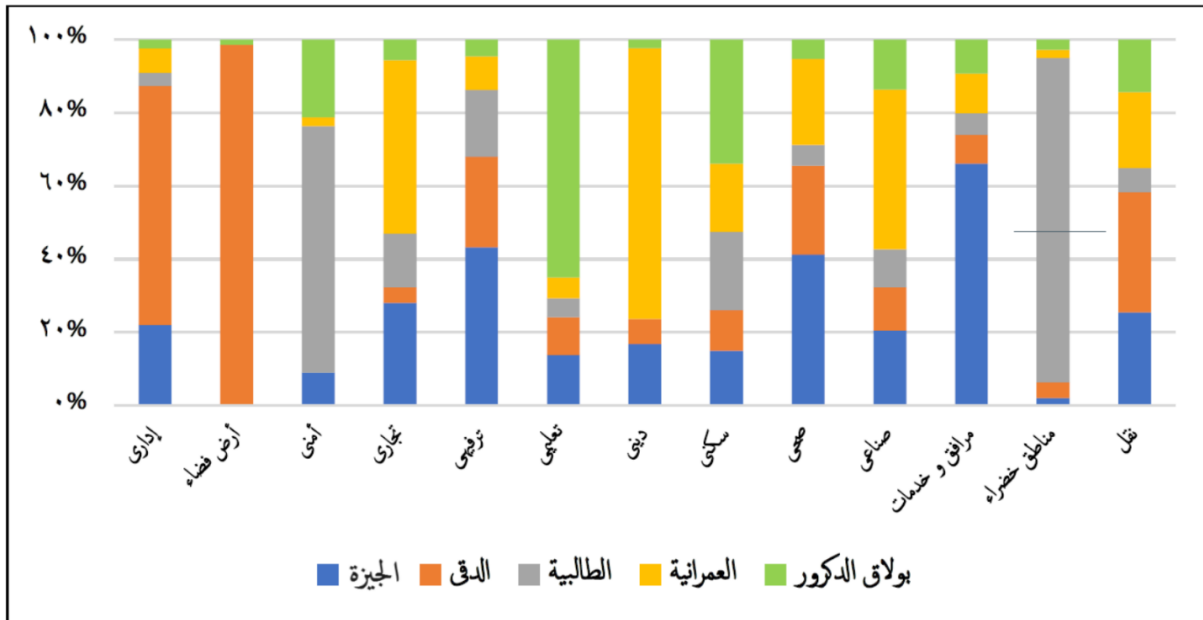
مصدر البيانات: من حساب الباحثة باستخدام برنامج (ARCGIS10.8) لتحليل خريطة استخدامات الأراضي على مستوى منطقة الدراسة عام ٢٠١٨.

جدول (٥) التوزيع النسبي لاستخدامات الأراضي على مستوى أقسام منطقة الدراسة ٢٠١٨

استخدام الأرض	الجيزة (%)	الدقي (%)	الطالبة (%)	العمرانية (%)	بولاق الدكرور (%)	إجمالي الاستخدام (%)
إداري	٢٢.٠٠	٦٥.٣٤	٣.٥٧	٦.٦٧	٢.٤١	١٠٠
أرض فضاء	٠.٠٠	٩٨.٦٠	٠.٠٠	٠.٠٠	١.٤٠	١٠٠
أمنى	٩.٠٢	٠.٠٠	٦٧.٣٣	٢.٣٧	٢١.٢٨	١٠٠
تجاري	٢٧.٩٩	٤.٢٤	١٤.٧٦	٤٧.٤٢	٥.٥٨	١٠٠
ترفيهي	٤٣.٢٥	٢٤.٨١	١٨.١٦	٩.٢٢	٤.٥٧	١٠٠
تعليمي	١٣.٨١	١٠.٣٣	٥.١١	٥.٧٢	٦٥.٠٤	١٠٠
ديني	١٦.٨١	٦.٨٣	٠.٠٠	٧٤.١٠	٢.٢٦	١٠٠
سكنى	١٤.٨٩	١١.١٦	٢١.٤٢	١٨.٦٥	٣٣.٨٨	١٠٠
صحي	٤١.٢١	٢٤.٣٤	٥.٦٨	٢٣.٤٥	٥.٣٢	١٠٠
صناعي	٢٠.٤٦	١١.٨٠	١٠.٤٢	٤٣.٧٥	١٣.٥٧	١٠٠
مرافق وخدمات	٦٦.٠٨	٧.٩٠	٥.٩٤	١٠.٨٠	٩.٢٨	١٠٠
مناطق خضراء	٢.٠٣	٤.٢٨	٨٨.٧٠	٢.١٩	٢.٨١	١٠٠
نقل	٢٥.٤٠	٣٢.٨٨	٦.٦٢	٢٠.٧١	١٤.٣٩	١٠٠

مصدر البيانات: من حساب الباحثة اعتمادا على بيانات جدول (٤).

استحوذ قسم بولاق الدكرور على النصيب الأكبر من مساحات الاستخدام السكنى بنحو ٣٣,٨٪ من إجمالي الاستخدام السكنى على مستوى منطقة الدراسة في مقابل ١١,١٦٪ في قسم الدقي كأدنى نسبة، بينما سجل قسم العمرانية أكبر نسبة للاستخدامات التجارية على مستوى منطقة الدراسة بنسبة بلغت ٤٧,٤٪ بينما جاء قسم الجيزة في المرتبة الثانية وبلغت نسبته ٢٧,٩٩٪، وقلت الفروق النسبية بين التوزيع النسبي لاستخدامات النقل الجاذبة للباعة الجائلين على مستوى الأقسام حيث سجلت أقصاها في قسم الدقي وبلغت نسبتها ٣٢٪ يليها قسم الجيزة بنسبة ٢٥٪ تقريباً وفي المرتبة الثالثة قسم العمرانية يليه قسم بولاق الدكرور بنسبة ١٤٪ تقريباً، وسجلت أكبر نسبة من استخدامات أراضي الفضاء على مستوى منطقة الدراسة في قسم الدقي بمساحة بلغت ٢٨١,٧٣٥ ألف متراً مربعاً بنسبة بلغت ٩٨٪ بينما سجلت أقصى نسبة لاستخدامات المناطق الخضراء في قسم الطالبية، كما يتضح من شكل (٣).



مصدر البيانات: اعتماداً على بيانات الجدول (٥).

شكل (٣) التوزيع النسبي لاستخدامات الأرض على مستوى الأقسام في منطقة الدراسة

وكشف تحليل استخدامات الأرض والدراسة الميدانية عن أن مساحات الاستخدامات التجارية بمنطقة الدراسة توفر نقاطاً جاذبة لعمل الباعة الجائلين، لما تحظى به من مزايا موقعية وعلاقات مكانية فضلاً عن أن وحدات الاقتصاد الرسمي كالمحلات والمتاجر الثابتة تمثل في بعض الأحيان مخازن وموردين للبيع غير الرسمي، وتقع وحدات الباعة الجائلين على الأطراف والمسافات البينية منها، ويوفر

قرب المسافة والموقع وعلاقاته فرص لتسوق التجزئة متباين السعر والجودة بما يجذب العملاء، ويعكس الارتباط المرن بين القطاع الرسمي وغير الرسمي.

كما تستهدف أنشطة القطاع غير الرسمي للباعة الجائلين الأماكن والمساحات على كباري المشاة الداخلية والتي تم رصدها خلال الدراسة الميدانية، كما يتضح من ملحق (٣)، في كل من (كوبرى محطة جامعة القاهرة في الاتجاهين المؤدى لمخرج جامعة القاهرة وسلم المترو- والمخرج المؤدى لاتجاه موقف أبو قتادة وقسم بولاق الدكرور - وكوبرى مشاه علوى الدائري شارع السودان - وكوبرى مشاه أرض اللواء وكوبرى الخشب اتجاه ناهيا- بولاق الدكرور) وفى محطات المترو وفى ساحات ودرج المحطات وفى الشوارع جوار مداخل ومخارج محطات المترو (محطة مترو المشابك - فيصل، محطة مترو الجيزة - محطة مترو جامعة القاهرة، محطة مترو البحوث - الدقي)، والتي توفر جميعها حيزاً مكانياً مجهزاً وممهداً وفى مجال الحركة الشرائية المرتبطة بمرور المشاة وصولاً لوسائل النقل، كما يدعم توافر وسيلة نقل رخيصة غير رسمية "التوك توك والعربات الفان الصغيرة المتهاكة" كوسائل وسيطة بين المحطات الرئيسية والشوارع الجانبية والقريبة الوجود المكثف للباعة الجائلين الذين يستهدفون مستخدمي المحطات وكباري المشاة باتجاه مواقف النقل، مما يؤدي إلى الازدحام المفرط كما هو الحال حول محطة مترو المشابك فيصل كما يتضح من ملحق (٤أ) ومحطة الجيزة كما يتضح من ملحق (٤ب).

وعلى الجانب الآخر لا تزال أنشطة الباعة الجائلين تستهدف تلك الأماكن بالرغم من تدخلات الإدارة الحضرية لتنظيم مجالات الاستخدامات في بعض النقاط (على امتداد شارع السودان) (بطول شارع التحرير - الدقي) للحد من الظاهرة بتوفير إشغالات وإستخدامات رسمية في مداخل كباري المشاة والمحطات على سبيل المثال (خدمات مصرفية لماكينات الصرف الآلي - خدمات السفر والحجز للرحلات البرية - خدمات تجارة تجزئة للمواد الغذائية "مشروبات ووجبات سريعة") خلف محطة مترو الجيزة مدخل محطة القطار للأقاليم - كوبرى مشاه بولاق الدكرور باتجاه ناهيا وكوبرى مشاه أرض اللواء).

وتشكل وتوجه الخصائص المورفولوجية للشوارع والمزيج الوظيفي لأنماط الاستخدامات والشكل الحضري القائم إنتقاء الباعة الجائلين لمواقع إستراتيجية حيث توفر استخدامات الأراضي بالمناطق السكنية ذات الكثافات لمرتفعة، والاستخدامات المختلطة التجارية والإدارية والتعليمية، في القطاعات التي تتمتع بوصول مباشر مع هيكل شبكة الشوارع الداخلية للمناطق غير الرسمية القريبة منها مواقع مميزة

لأنشطة الباعة الجائلين، كما في منطقتي فيصل و الهرم على سبيل المثال، حيث تخضع كليهما بالأساس لنموذج التصميم الشبكي الطولي فهما عبارة عن شوارع متوازية، إلا أن العديد من شوارعهما ترتبط بالفوضوية والعشوائية، وقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية وقوع غالبية أنشطة الباعة الجائلين وتركزها طبقاً لهيكلية الشوارع في تقاطعات الشوارع الرئيسية كما في شارعى الطالبية فيصل، والطوابق فيصل، وشارع ضياء وشارع العريش في اتجاه شارع الهرم حيث وجود أكبر تدفق للحركة على طول شارع فيصل الرئيسي مقارنة بأجزاء الشارع الأخرى.

وتحدد خصائص الفئة المستهدفة من المستهلكين إضافة لكثافة حركة المشاة والمركبات طبيعة المنتج والسلعة لدى الباعة الجائلين، وهو ما أمكن تمييزه ورصده من خلال المنتجات المتنوعة المعروضة في تقاطعات الشوارع الرئيسية، بما في ذلك (الملابس والأحذية والمنتجات الجلدية والسجاد والإكسسوارات ومستلزمات الهاتف المحمول والوجبات الخفيفة)، ومن حيث نتائج المترددين والمتسوقين في الشوارع، اتضح غلبة وسيطرة سكان المنطقة وسكان التجمعات العمرانية القريبة في العديد من الحالات في أقسام (العمرانية- بولاق الدكرور- الطالبية) لارتفاع نسبة المترددين عليها خاصة للتسوق والاستفادة من الأنشطة التجارية المتعددة المستويات والتردد على الخدمات الأخرى المرتبطة باستخدامات الأرض المتنوعة.

وتدعم طبيعة الخصائص المادية للبنية الحضرية، تركز مواقع الباعة الجائلين في مواقع بعينها، وتترك أنشطة الباعة الجائلين آثارها على تركيب تلك المواقع في المقابل، حيث تعمل الشوارع على تهيئة حيز مكاني مناسب لهذه الأنشطة، من خلال الأرصفة والتي تتمثل أبرز الجوانب المادية الهيكلية وأكثرها تأثيراً في الشوارع وتصميمها، ويُفترض أنها المساحة المصممة لاستخدام المشاة بشكل أساسي لذا فهي أكثر الجوانب المادية تأثراً بالجوانب السلبية للاستخدامات المفترضة لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي، وتتسم الأرصفة في الشوارع الرئيسية كشوارع التحرير بالدقي بالاتساع بما يتناسب مع عرض الشارع ذاته كما اتضح من الدراسة الميدانية، إلا أن ذلك تم استغلاله في فرض أنماطٍ من سوء الاستخدام تتمثل في أنشطة الباعة الجائلين غير الرسمية فضلاً عن تعدى الأنشطة الرسمية للمحال التجارية على الأرصفة وعرض الشارع في إقامة ملحق غير رسمي وهو ما يمثل تعدياً عشوائياً حتى وإن كان لا يعيق حتى الآن حركة الشوارع والأرصفة عن أداء وظيفتها الكاملة إنما يندر بالخطر بما يتطلب اتخاذ إجراءات وتدابير احترازية، كذا توفر البنية الحضرية أيضاً مواقعاً تستغل من قبل الباعة الجائلين مثل واجهات المباني السكنية والحكومية واستغلالها في عرض البضائع، راجع ملحق (٣) و(٤ب).

كما تميل مناطق أنشطة استخدامات الاقتصاد غير الرسمي إلى التركيز في الشوارع الأكثر تدهوراً في الأحياء التي تعاني من انخفاض مستوى نوعية الحياة ومن عدم وجود البنية التحتية المناسبة، وتتسم الأرصفة من حيث تصميمها المادي خاصة في الشوارع الثانوية بعرض ضيق كما هو الحال في شوارع فيصل وبولاق الدكرور، كما اتضح من معاينة شوارع ملحق (٢) (منطقة منزل كوبري فيصل من اتجاه الجيزة_والذى يتشعب إلى ثلاثة شوارع منها ما يتجه إلى شارع المساكن واتجاه شارع مسجد حمد واتجاه الشارع الموازي أسفل الكوبري وينعقد عند مدخله موقف للمركبات الخفيفة_، وشوارع العريش وضياء والعشرين والطوابق والأربعين) وتتنوع الأنشطة المدرة للدخل غير الرسمية بشكل أساسي بين الباعة الجائلين ممن يعرضون منتجاتهم على وحدات قابلة للطى بينما يحتل البعض الآخر أماكن ثابتة على الأرصفة بشكل يومي بما يؤثر على وظائف الشوارع ويوجه تصميمها نحو استخدام الشارع ذاته بدلاً من الرصيف لتأدية وظائف مشتركة، كما يمثل نمط تعدى المحلات التجارية الرسمية بقوائم ثابتة بشكل غير رسمي لعرض المنتجات على الأرصفة نمطاً شائعاً أيضاً، فضلاً عن تعديت المقاهي الشعبية ومحال بيع العصائر الطازجة ومطاعم المأكولات وإعداد الوجبات لتحل مساحات من الشارع ذاته، ويختفي الرصيف نتيجة الأنشطة الموجودة دون إتاحة أي خيار للمشاة باستثناء السير داخل الشارع الضيق نفسه من خلال حارة واحدة فقط للعمل دون تناسب يكفى استخدامه للمرور والمشاة معاً، فضلاً عن عجز توفير مساحات لوقوف السيارات لقاطني الشارع وسط الشوارع المفعمة بالحيوية بشكل مفرط.

وتؤثر طبيعة أنشطة البيع غير الرسمي وإشغالات الباعة الجائلين على مورفولوجية المدينة وإعادة التنظيم المكاني وصياغة التصميم الحضري من خلال التدخل الذاتي لتلبية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتعديت على تصميم الشوارع باعتبارها مساحة عمل ونشاط اقتصادي وفقاً لرغبة البائع الجائل ومتطلبات منتجه وطبيعة احتياجات تسويقه، فقد اتضح من خلال دراسة نماذج للشوارع الجانبية والثانوية حدوث التدخل والتعدي على تصميم الشارع (التعدي على عرض الشارع - غلق نهاية الشارع - اقتطاع جزء من مدخل الشارع... الخ) للتغلب على ضيق عرض الشارع وللاستفادة من المساحة أمام المسكن، كما يتضح من ملحق (٤)، في وجود وحدة ثابتة قابلة للطى أو الحركة لبيع الفواكه الطازجة أو الخضراوات أو بيع الوجبات الشعبية السريعة.

كما توجه صورة توزيع استخدامات الأراضي اختياري مواقع ومواضع الباعة الجائلين بمنطقة الدراسة واتضح ذلك جلياً في الارتباط المكاني في اختيار المواقع والمواضع المرتبطة باستخدامات شبكة الطرق والاستخدامات التجارية وبشكل خاص حال اقترانهما، وهو الأمر الذى من شأنه أن يمثل نقاطاً جاذبة للانتقاء

حيث كثافة حركة المشاة والمترددین للتسوق وطبيعة استخدام الأرض المختلط وتكتل الأنشطة الاقتصادية والبشرية وطبيعة العلاقات الاجتماعية المكانية متعددة الطبقات، ويتضح ذلك بالمثل من الدراسة الميدانية في شوارع ضياء والعريش منطقة فيصل قسم بولاق الدكرور حيث تتركز الأنشطة والاستخدامات الاجتماعية والأنشطة التجارية ودور السينما على سبيل المثال في آخر تقاطع ضياء والعريش كمنطقة تجارية، تجذب المتسوقين الذين يرغبون في شراء منتجات بأسعار مناسبة مثل الملابس والأحذية وحقائب اليد، كما يضم شارع الطالبة- فيصل عدداً من المدارس الخاصة والحكومية والمجلس المحلي لحي الهرم فضلاً عن موقف سرفيس، وهو ما يركز بانعوا اللوازم المدرسية ووحدات الوجبات السريعة والباعة الجائلين للخضر والفاكهة والمستلزمات منزلية على طول الشارع، كما يقدم شارع الطوابق في فيصل نموذجاً آخر لاستخدامات النقل ودورها في اجتذاب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي للباعة الجائلين، حيث يقع كمدخل لثلاثة طرق إشعاعية ومحيطية تربط الشارع الرئيسي فيصل بشوارع عالية الكثافة مثل (كعبيش - الأربعين - الطابق الأول).

كما يساعد استخدام الأراضي المختلط (الاستخدامات السكنية) المقترن بعقد النقل على اجتذاب الباعة الجائلين لانتقاء مواقع ومواضع تمركزهم، كما يتضح من ملحق (٥)، كما هو الحال في (شارع العشرين - فيصل وشارع ساقية مكي - المنيب قسم الجيزة وشوارع (المحلاوي - الصناديلي - سعد زغول ومقرعاتهم) من ميدان الجيزة حيث تعد موطناً للمستودعات التجارية ويحصل الباعة على إمداداتهم من هذه المستودعات عند نفاذ البضاعة، علاوة على ذلك يعيش العديد من الباعة المتجولين في الشوارع في المناطق السكنية المحيطة، مما يتيح لهم توفير تكلفة النقل عندما يحتاجون إلى العودة إلى المنزل لذا فإن مناطق البيع تمثل امتداداً للمساحات السكنية لبعض الباعة الجائلين، وقد أظهرت نتائج تحليل العينة كما يتضح من ملحق (٩-١-٩-٤) أن نسبة من تفصلهم مسافة أقل من ٥ كم من المسكن إلى موقع العمل قد بلغت نسبة ٤٩٪، في حين بلغت نسبة من تفصلهم مسافة من ٥ كم لأقل من ١٠ كم ٥٠٪، واقتصرت نسبة من تفصلهم مسافة أكثر من ١٠ كم من المسكن عن موقع العمل على ١٪، لذا أوضحت نتائج وسيلة التنقل إلى العمل الاعتماد في معظمها على السير على الأقدام كوسيلة للتنقل بنسبة بلغت ٢٨٪، بينما بلغت نسبة الاعتماد على وسيلة نقل عام ٢٤٪، في حين بلغت نسبة الاعتماد على سيارات الأجرة ٢٢٪، ونسبة الاعتماد على سيارة أجرة مخصوص ١٩٪، وسجلت نسبة الاعتماد على وسيلة خاصة (عجل وتروسيكل وعربات كارو مدفوعة ... ٧٪).

كما تساهم الاستخدامات المختلطة في توفير أماكن لتخزين البضائع، حيث أوضحت نتائج تحليل الاستبيان اعتماد نسبة ٣٧٪ من العينة على وجود مخزن في مقابل ٣٥٪ من بينهم يعتمدون على

التخزين في منزل قريب (خاص بهم/ أقارب/أجرة)، وبلغت نسبة التخزين في مكان عام ٢٨٪ تقريباً حيث تعمل بعض الشوارع الداخلية الثانوية الأصغر كمساحات تخزين أو مواقف لعربات البيع وتوفر مساحات آمنة يلجأ إليها الباعة المتجولون عند حدوث عمليات الإخلاء.

كما تجذب الاستخدامات التعليمية (المدارس) أنشطة الباعة الجائلين ولا يرتبط ذلك بالأحياء والقطاعات غير المخططة وخير مثال على ذلك شارع ثروت وبين السرايات والجهة المقابلة لسور الجامعة والشوارع الجانبية المتفرعة والتي تتضمن العديد من الوحدات الثابتة والمتنقلة غير المرخصة للباعة الجائلين (بيع الاطعمة السريعة والحلوى الشعبية في وحدات متنقلة "سيارات صغيرة ودراجات مع وحدة عرض")، وكذا العديد من النماذج حول المدارس مثل مدرسة ميت عقبة تقاطع شارع شهاب مع وادى النيل (حي المهندسين) مما يجعل الشارع يعاني من الاختناقات المرورية وانتشار الباعة الجائلين معظم ساعات النهار.

ويتضح من تحليل الخصائص العمرانية لمواقع أنشطة الباعة الجائلين طبقاً لطبيعة استخدام الأرض القائم، إمكانية تصنيفها إلى عدة أنماط من بينها أنماطاً خطية ترتبط بمناطق استخدامات الأرض لأغراض النقل وشبكة الطرق، في حين تشير المواقع حول منطقة الميادين الرئيسية مثل ميدان الجيزة إلى النمط المتمركز، ويظهر النمط القطاعي في مناطق الاستخدامات السكنية المختلطة مثل شوارع الطوابق والعشرين وضياء والعريش والتحرير، وقد أصبحت التجارة غير الرسمية للباعة الجائلين بذلك جزءاً لا يتجزأ من استخدام الأراضي المختلط وأنتجت وظائفاً وعلاقات اجتماعية مكانية أوسع في مناطقها بشكل لا يمكن فصله أو التغاضي عنه، وهو ما ينبغي التعامل معه بإجراءات تخطيطية تعيد النظر إلى الاستخدامات الحضرية بآليات تتسم بمرونة التصميم والتفاعل والتكامل لشبكة الشوارع الداخلية والطرق كمساحات اقتصادية وأسواق طبيعية لتوفير الدخل، فليست مواقف النقل عقداً للتنقل في المدن فقط من وجهة نظر التصميم الحضري، أو بؤراً للفقراء والمتسولين والباعة الجائلين ممن يعانون من البطالة.

ب. هيراركية شبكة الطرق وإمكانية الوصول:

تتضمن دراسة التركيب المكاني وتحليل التشكل الحضري للمدن دراسة وتحليل العلاقة بين مورفولوجيا البيئة المبنية للمدينة والنسيج الحضري الذي ينعكس على تركيبها وتصميمها لذا تتضمن الدراسة الحالية تحليل إمكانية الوصول المكاني طبقاً لتخطيط شبكات النقل البري، حيث يفترض المبادئ النظرية المعنية بانتخاب مواقع البيع بالتجزئة أن تزيد إمكانية الوصول إلى مواقع العمل غير الرسمية

المتصلة جيداً بوسائل النقل العام وشبكات الطرق ومسارات المشاة من احتمالية قرارات اختيار المواقع وبالتالي تحدد خصائص الحيز المكاني لها.

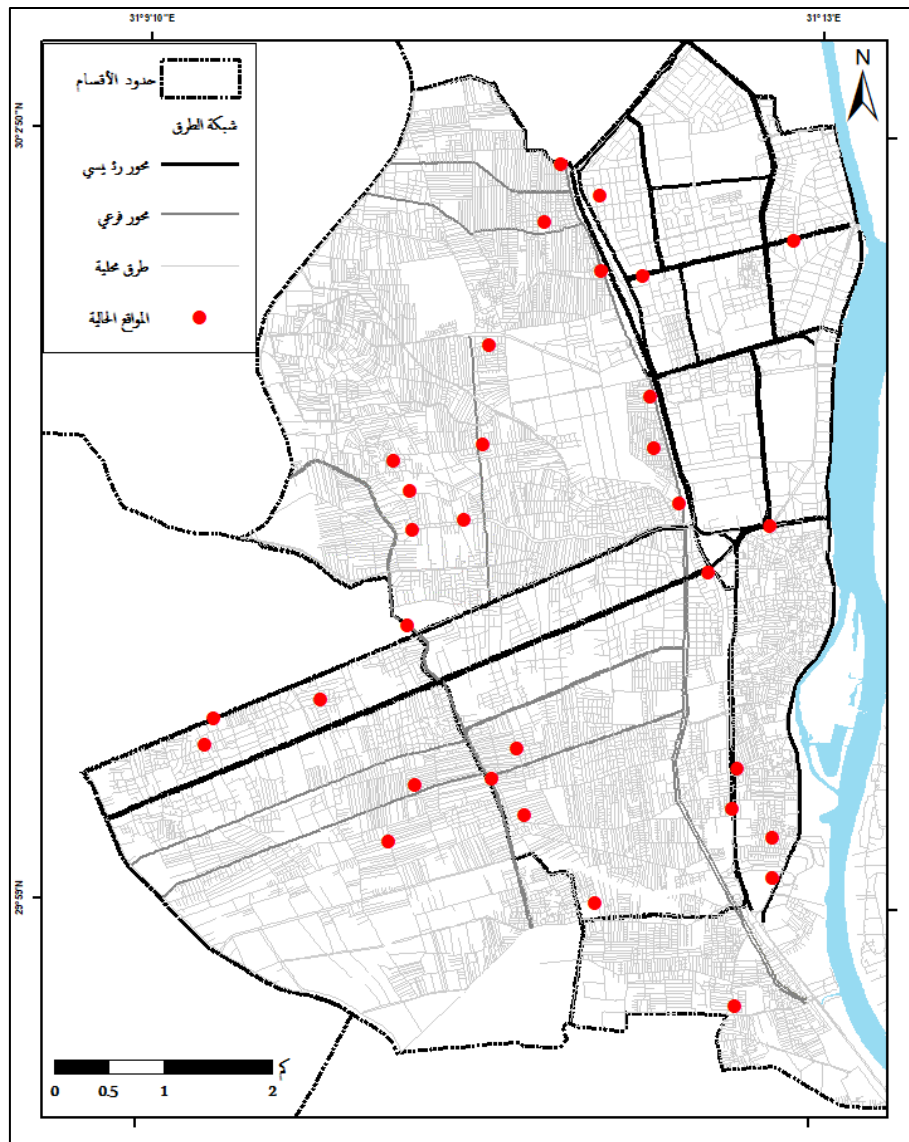
وتوجه شبكة الشوارع وانتظامها وتتحكم هيراركيته في حركة التدفقات ومدى جذب الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية بما يؤثر على كافة الأبعاد والسياقات في المدينة خاصة الخصائص المكانية وارتباطها بالخصائص الاقتصادية، حيث يمكن أن تعمل العديد من القطاعات داخل المدينة محلياً بشكل منفصل عن بقية المدينة اعتماداً على خصائصها الذاتية المحلية القوية بشكل يمكنها من أن تعول نفسها دون أن تندمج في سياق المدينة الأكبر، ويشجع ذلك على اقتراح نهج التكامل المادي للبنية المحلية لمثل هذه المناطق ذات السياق المحلي والمدينة ككل (Onyenechere, E. C., et al., 2022,321)، لذا فمن الهام الكشف والتعرف على هيراركية الشبكة وتحليل فاعليتها في التوجيه المكاني لانتقاء المواقع، وكما يتضح من استقراء وتحليل بيانات جدول (٦) وشكل (٤)، يصل إجمالي أطوال شبكة الطرق البرية في منطقة الدراسة ١,٣٠٣,٥٣٣ متراً، تمثل الرئيسية منها نحو ٤,٨٪ من إجمالي أطوال شبكة الطرق على مستوى المنطقة في مقابل ٣,٤٪ للطرق الفرعية وأخيراً ٩١,٨٪ للطرق الثانوية المحلية بإجمالي طول بلغ ١,١٩٥,٦٤١ متراً بنسبة ٩١,٧٪، ويستحوذ قسم بولاق الدكرور على ٣٥٪ من شبكة الطرق المحلية على مستوى منطقة الدراسة يليه قسم الجيزة بنسبة ٢١٪ تقريباً وقسم الطالبية بنحو ١٨,٨٪ على النسبة الأكبر من استخدامات الأرض لأغراض النقل من مستوى شبكة الطرق المحلية.

وتحفر الميادين الرئيسية التي تتشكل حول محاور الشبكة الرئيسية تركز ظاهرة البيع غير الرسمي في الشوارع لتركز استخدامات النقل والخدمات الادارية والهيئات المركزية المالية (البنوك) والخدمات الصحية بها كما هو الحال في ميدان الجيزة بقسم الجيزة و الشوارع الرئيسية المرتبطة به مثل شارع الأهرام وشارع الجامعة والشوارع الثانوية المتصلة بها، كما اتضح من الدراسة الميدانية، فتوفر الاستخدامات الهامة الموجودة من حركة مشاة ومرور فضلاً عن انتشار أماكن انتظار الميكروباص بمواقع متفرقة بالميدان سوقاً شرائية تدفع كعوامل اقتصادية لمزيد من التأثير على انتشار وتركز نقاط الباعة الجائلين، مما يؤدي إلى إعاقة حركة المرور والمشاة في ذات الوقت خاصة مع نقص تخصيص أماكن العبور للمشاة وعدم الالتزام بالأماكن الموجودة في معظم الأحوال.

جدول (٦) هيراركية وأطوال شبكة الطرق الداخلية على مستوى أقسام منطقة الدراسة ٢٠١٨

القسم	محور رئيسي	محور فرعي	طرق محلية	الإجمالي
الجيزة	١٩,٧٥٧	٢,٢٢٨	٢٥٣,٥٩٠	٢٧٥,٥٧٥
الدقي	٢٤,٣٩٤	—	٩٣,٦٣٥	١١٨,٠٢٩
الطابية	٨,٣٥٠	٨,٧٣١	٢٢٥,٥٥٨	٢٤٢,٦٣٩
العمرائية	٨,١٤٨	١٩,١٤١	١٩٥,٣٩١	٢٢٢,٦٨٠
بولاق الدكرور	١,٨٨٧	١٥,٢٥٥	٤٢٧,٤٦٧	٤٤٤,٦٠٩
الإجمالي	٦٢,٥٣٦	٤٥,٣٥٦	١,١٩٥,٦٤١	١,٣٠٣,٥٣٣

مصدر البيانات: من حساب الباحثة باستخدام برنامج (ARCGIS10.8) لتحليل خريطة شبكة الطرق على مستوى منطقة الدراسة عام ٢٠١٨.



مصدر البيانات: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ٢٠١٨ - الخريطة الرقمية لمدينة الجيزة ١:٥٠٠٠٠.

شكل (٤) هيراركية شبكة الطرق الداخلية وتوزيع المواقع الحالية لتركز الباعة الجائلين على مستوى أقسام منطقة الدراسة ٢٠٢٣

وتعانى الشوارع الرئيسية ذات إمكانية الوصول المرتفعة مكانياً طبقاً لدلالات الاتصال بالشبكة في بعض قطاعاتها من انتشار الباعة الجائلين بشكل أكبر وهو ما يحد من كفاءة امكانيات الوصول بها، حيث اتضح من الدراسة الميدانية أن شارع التحرير في قسم الدقي، راجع ملحق (١)، وهو أحد المحاور الرئيسية والذي يضم عدة قطاعات متعددة من الاستخدامات الأراضية التجارية، الترفيهية والسكنية والإدارية، يعانى القطاع الممتد فيه من شارع النيل شرقاً حتى تقاطع شارع باخوم الغربي بطول إجمالي ١,٣٢ كم من انتشار الباعة الجائلين وإشغالات غير رسمية، حيث يضم العديد من الاستخدامات المختلطة التي يغلب عليها الاستخدامات السكنية والنقل مثل (محطة المترو ومحطات المركبات المختلفة الأنواع "سرفيس، ونقل عام- سيارات الخاصة والدراجات البخارية الخاصة وخدمات التوصيل") فضلاً عن أنه شارع رئيسي لحركة المشاة الأساسية المرتبطة بالخدمات العامة المتنوعة، ويعانى القطاع المشار إليه من التدهور الحاد لتقلص مساحة المشاة في العديد من المواقع، والتكدس المرورى على مدار اليوم لانتشار المعاهد البحثية والهيئات والمدارس ووجود محطة المترو وتركز الأنشطة التجارية، ويستغرق زمن السير على الأقدام لقطع الشارع نحو ١٥ دقيقة في المتوسط في أوقات انعدام كثافة الحركة في الوقت متأخر ليلاً بعد الحادية عشر مساءً، بينما يستغرق نحو ٣٠ دقيقة نتيجة التزاحم وصعوبة حركة السير نتيجة الإشغالات من الباعة الجائلين والأكشاك غير المرخصة وإشغالات المحلات للأرصفة وهو ما يعيق إمكانيات الوصول لمستخدمي المركبات بأنواعها خاصة سيارات السرفيس غير الرسمي لعدم وجود مواقف رسمية وأماكن محددة للتوقف وتحميل الركاب ومستخدمي النقل بالمترو.

ويتضح أيضاً من تحليل مستويات هيراركية شبكة الشوارع ومن خلال الدراسة الميدانية وجود تأثير قوى لمستوى الشارع ومدى اتصاله بالشوارع الثانوية وطبيعة استخداماته خاصة السكنية في تحديد طبيعة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية السائدة في الشارع، حيث تبرز العلاقة واضحة بين إمكانية الوصول وميل أنشطة الباعة الجائلين لارتباطها بالشوارع الثانوية والضيقة التي يعتمد الكثير من السكان عليها للذهاب إلى للعمل سيراً على الأقدام، وهو بطبيعة الحال ما أجابت عنه سابقاً الخصائص الاجتماعية والاقتصادية في الحيز المكاني للباعة الجائلين والتي أظهرت وجود ارتباط قوى بين عدة عناصر حاكمة للعمل والسكن بهذه المناطق سواء للباعة الجائلين أو المترددين المستهلكين، وتمحورت نتائجها حول قصر المسافات بين العمل والسكن والخدمات وهى سمة هامة ترتبط بخصائص الأنشطة الاقتصادية في العديد من المستويات والأبعاد الاجتماعية والعمرائية والاقتصادية.

وتمثل الشوارع الجانبية والأزقة المستوى الأدنى في شبكة الطرق والشوارع الداخلية بمنطقة الدراسة، وتتسم بشكل أكبر بالمزيج الوظيفي والاستخدامات المختلطة السكنية والتجارية خاصة غير الرسمية منها مثل (ورش الإصلاحات والسيارات والبقالات - صالونات الحلاقة - وتجار تجزئة بضائع مختلفة - مطاعم وجبات سريعة متعددة التخصص) وتتنوع مواقع الباعة الجائلين عبرها بشكل مشتت وليس مجمع كما هو الحال في التقاطعات الرئيسية، وقد اتضح خلال الدراسة الميدانية، راجع ملحق (٤)، أن أنشطة الباعة الجائلين في الأزقة تنجح إلى انتقاء الأجزاء الواسعة من الأزقة لإدارة أعمالها، حيث تتوزع في معظمها عند نقاط إلتقاء الزقاق والشارع ليتمكن الباعة الجائلون من جذب انتباه المستهلكين مستغلين حركة المشاة وتدفق السكان في الشوارع خلال ساعات النهار، كما أظهرت مقابلات الأفراد من الباعة، راجع ملحق (٤أ)، أن معظمهم في هذه الحالات يقطنون في ذات الأزقة، ويتولد لديهم القرار ذاتياً بحثاً في اختيار موقع العمل وتحديد نوع السلعة بل وتخصصها بناء على تقديراتهم لاحتياجات المستهلك في المنطقة وغياب أو بعد مسافات الحصول على ذات المنتجات من مناطق أخرى على مسافات أبعد، والتي في معظمها تتخصص في بيع نوع واحد فقط من المنتجات (بيع الخضر الفاكهة والعطارة - منظمات صناعة منزلية - المأكولات الشعبية- منتجات الألبان "الجبن- الزبدة. الخ" - مخبوزات صناعات منزلية).

ثانياً: تحليل وتقييم العوامل المكانية المؤثرة في التفضيل المكاني للمواقع الحالية والمحتملة للباعة الجائلين:

ناقشت العديد من النظريات الاجتماعية والاقتصادية الجوانب المتعلقة بالقطاع غير الرسمي وأنشطته والتنظيم المكاني للحياة في المدينة والعوامل الأساسية التي تؤثر على دوافع السكان وتوفر الحوافز للدخول في أنشطة القطاع غير الرسمي من بينها نظرية Dialectic لهنري لوفيفر Lefebvre والتي تركز على القواعد المكانية التي توجه قرارات الموقع في حياة المدينة، وتسعى للكشف عن الأساس الموضوعي المادي الذي يفسر اتخاذ القرارات لدى السكان وتيسير حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أكدت نظرية دي سوتو على تأثير الأشكال المكانية الحضرية على قرارات الموقع لأنشطة غير رسمية وإن كانت النظريات السابقة تتاسب تفسير التأثيرات المادية والمكانية للتنظيم المكاني الحضري لمواقع الأنشطة غير الرسمية الكبرى خاصة المنشآت الثابتة منها فإنها لا تتوافق في تفسيراتها المكانية مع مواقع الأنشطة غير الرسمية الصغيرة كالبيع بالتجزئة غير الرسمي لدى الباعة

الجائلين (Jabareen, Y., 2014, 415)، لذا يستدعى الوصول لتفسيرات مكانية تلائم طبيعة النشاط وخصائصه استخدام مناهج ومداخل وأساليب عدة.

ويساعد أسلوب التحليل المتعدد المعايير على اتخاذ القرار في ظل مجموعة من المعايير خاصة في القضايا ذات البيانات المحدودة، وهو أسلوب ونموذج فعال لتقييم المشكلات التي تنطوي على معايير متعددة ومتنوعة وإجراء المقارنات بين البدائل، ومن خلاله يمكن تحديد الأهمية النسبية للعوامل المحددة لملاءمة المواقع، ويتم تطبيق نموذج التحليل الهرمي AHP من خلال تنفيذ عدة خطوات تتمثل الأولى منها في تحليل المشكلة إلى مستويات مترابطة مع بعضها وفق نظام هرمي متسلسل يحتوي على جميع العناصر ذات الصلة بالمشكلة (الأهداف، المعايير، البدائل) (Banai-Kashani. R, 1989, 687)، وتهدف الدراسة الحالية من خلال تطبيق النموذج تقييم ملاءمة مواقع الباعة الجائلين الحالية والمحتملة وبدائلها طبقاً لمعايير مكانية باستخدام التطابق الموزون، وتتمثل معايير تقييم مواقع الباعة الجائلين الحالية في ستة معايير اتفقت عليها العديد من الدراسات السابقة وهي (الموقع، إمكانية الوصول، المساحة، نسبة التقاطع، القرب من السكن، أماكن التخزين)، كما هو موضح بالجدول (٧)، والذي يوضح توصيف المعايير المستخدمة وأوزان وقياس وتقييم كل معيار.

وقد تضمنت المعايير تحليل إمكانية الوصول لما لها من فاعلية ليس فقط كمتغير يحدد طبيعة استخدام الحيز المكاني في الأنشطة الاقتصادية الرسمية وغيرها بل كأحد تطبيقات التحليل المكاني التي تضيف معيارية لاتخاذ قرار الملاءمة المكانية، في حين تم الاعتماد على مؤشر التقاطع لقياس وتحليل التفضيل المكاني للمواقع لارتباط تزايد التقاطعات داخل شبكة النقل بخلق نقاط تزايد بها حركة المشاة والأنشطة المحتملة وهو ما يسهل التفاعلات بين مستخدمي المكان ويحفز نمو بؤر ساخنة لتركز الباعة الجائلين.

بينما تتمثل الخطوة الثانية في بناء مصفوفة المقارنات الزوجية (الثنائية) التي تعتبر تمثيلاً عددياً للعلاقة بين كل معيارين (Banai-Kashani. R, 1989, 687)، وقد تم تكوين المصفوفة وعمل مقارنات ثنائية بين كل من المعايير الجاذبة لاختيار الموقع لترتيب المعايير طبقاً للأكثر أهمية والحصول على نسبة مئوية لكل معيار كما يتضح من الجدول رقم (٨).

جدول (٧) توصيف المعايير المستخدمة في تحليل التسلسل الهرمي لمواقع الباعة الجائلين ومصادر تقييم كل معيار

المعيار	طريقة التقييم
الموقع	يتم رصد الاستخدامات السكنية والتجارية والصناعية والنقل داخل نطاقات منطقة الخدمة Service Area، ويتم رصد ٦٠ درجة للموقع اذا تواجدت تلك الاستخدامات داخل نطاق ٥٠٠ متراً بواقع ١٠ درجة لكل استخدام، وفي حالة عدم تواجد استخدام معين في النطاق الأول يتم البحث عنه في نطاق من ٥٠٠ - ١٠٠٠ متراً ويرصد ٧,٥ درجة لكل استخدام من الاستخدامات الأربعة، وإذا تواجد الاستخدام في نطاق أكبر من ١٠٠٠ متراً يتم رصد ٢,٥ للاستخدام، حيث يتراوح تقييم الموقع بين ٦٠ درجة اذا تواجدت كافة الاستخدامات داخل نطاق ٥٠٠ متراً، و ٣٠ درجة إذا تواجدت كافة الاستخدامات داخل نطاق ٥٠٠ - ١٠٠٠ متراً، و ١٠ درجات اذا لم تتواجد الاستخدامات إلا في نطاق أكبر من ١٠٠٠ متراً.
نسبة التقاطع	تم احتساب امكانية الوصول بناء على عدد الوصلات في شبكة النقل ضمن نطاق ٥٠ متراً حول مكان تجمع الباعة الجائلين بحيث تتراوح القيمة ما بين ٦٠ درجة و ١٠ درجات.
المساحة	تم احتساب درجة التخزين اعتماداً على الاستبيان، إذا كانت المساحة المخصصة كافية يتم رصد ٦٠ درجة، ويتم رصد ٣٠ درجة إذا كانت كافية إلى حد ما، ويتم رصد ١٠ درجات إذا كانت غير كافية، ويتم حساب المتوسط الموزون لكل موقع.
امكانية الوصول	تم احتساب رتبة أقرب طريق ضمن نطاق ٥٠ متر بحيث يرصد ٦٠ درجة للمحاور الرئيسية و ٣٠ درجة للمحاور الفرعية والطرق الرئيسية و ١٠ درجات للطرق الفرعية والمحلية.
القرب من السكن	تم احتساب درجة القرب من السكن اعتماداً على الاستبيان، إذا كانت المسافة بين محل السكن ومحل العمل أقل من ٥ كيلو متراً يتم رصد ٦٠ درجة، ويتم رصد ٣٠ درجة إذا كانت المسافة بين ٥ - ١٠ كم، ويتم رصد ١٠ درجات إذا كانت المسافة أكبر من ١٠ كم، ويتم حساب المتوسط الموزون لكل موقع.
أماكن التخزين	تم احتساب درجة التخزين اعتماداً على الاستبيان، إذا كان التخزين في مخزن يتم رصد ٦٠ درجة، ويتم رصد ٣٠ درجة إذا كان التخزين في منزل قريب، ويتم رصد ١٠ درجات إذا كان التخزين في مكان عام، ويتم حساب المتوسط الموزون لكل موقع.

المصدر: من اعداد الباحثة.

جدول (٨) مصفوفة المقارنة الثنائية للمعايير الجاذبة لاختيار مواقع الباعة الجائلين

المعيار	الموقع	امكانية الوصول	المساحة	رتبة الطريق	القرب من السكن	أماكن التخزين	الأهمية النسبية
الموقع	١,٠٠	٣,٠٠	٩,٠٠	٢,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٠,٤٢
نسبة التقاطع	٠,٣٣	١,٠٠	٣,٠٠	٠,٥٠	٢,٠٠	٢,٠٠	٠,١٣
المساحة	٠,١١	٠,٣٣	١,٠٠	٠,٢٠	٠,٣٣	٠,٣٣	٠,٠٤
إمكانية الوصول	٠,٥٠	٢,٠٠	٥,٠٠	١,٠٠	٥,٠٠	٥,٠٠	٠,٢٧
القرب من السكن	٠,١٧	٠,٥٠	٣,٠٠	٠,٢٠	١,٠٠	٠,٥٠	٠,٠٧
أماكن التخزين	٠,١٧	٠,٥٠	٣,٠٠	٠,٢٠	٢,٠٠	١,٠٠	٠,٠٨

مصدر البيانات: من حساب الباحثة اعتماداً على نتائج الاستبيانات.

وتم احتساب قيمة المقارنة تساوى (١) في حالة تساوى تأثير كلا المعيارين، وتساوى (٩) للمعيار الأكثر تأثيراً في حالة أن يكون تأثيره طاعياً على المعيار الآخر، بينما تم احتساب درجات متفاوتة بين (١) و(٩) حسب تأثير المعيار الأقوى، ورصد مقلوب القيمة التي تم رصدها للمعيار الأقوى للمعيار الأقل تأثيراً، وقد تم استخدام الموقع "<https://comcastsamples.github.io/ahp-tool/>" لحساب الأهمية النسبية لكل معيار طبقاً لمصفوفة المقارنة الثنائية كما هو موضح بالعمود الأخير في الجدول.

تم تقييم المعايير لكل موقع قائم لتركز الباعة الجائلين والتي تم رصدها خلال الدراسة الميدانية اعتماداً على نتائج الاستبيان والخرائط الرقمية، كما يتضح من جدول (٩) حيث تم تقييم معايير (الموقع ونسبة التقاطع وإمكانية الوصول) من خلال إجراء تحليل الشبكة لتحديد نطاق الخدمة حول مواقع انتشار الباعة الجائلين في منطقة الدراسة اعتماداً على الخرائط الرقمية لشبكات الطرق بتصنيفاتها (المحاور الرئيسية، المحاور الفرعية، الطرق الرئيسية، الطرق الفرعية، الطرق المحلية)، وكذا خريطة استخدامات الأرض، في حين تم تحليل معايير (المساحة، والقرب من المسكن، أماكن التخزين) اعتماداً على نتائج الاستبيان، بينما تم احتساب التقييم الإجمالي لكل موقع من خلال تطبيق التطابق الموزون يساوى مج+ (درجة تقييم الموقع في كل معيار × الأهمية النسبية للمعيار).

واتضح من تحليل البيانات تباين تقييم المواقع بين أربعة فئات أولها فئة الملاءمة المرتفعة فوق ٤٥ فأكثر لإجمالي وزن التقييم وحققتها أربعة مواقع وهي (الطوابق، ساقية مكي، مترو البحوث ومترو الجيزة)، وفئة الملاءمة المتوسطة ووقعت بين أكثر من ٣٠ لأقل من ٤٥ وحققتها أحد عشر موقعاً، بينما جاء ستة عشر موقعاً في فئة الملاءمة المنخفضة والتي تقع بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠، وأخيراً جاء موقعان في فئة دنيا حيث سجلا أقل من ٢٠ لتصنف كمواقع غير ملاءمة وهي مواقع تجمع الباعة الجائلين في (شارع الثلاثيني الجديد - قسم العمرانية/الشوربيجي نزلة بهجت - قسم بولاق الذكور).

وقد يفسر تفاوت نتائج الملاءمة المكانية الذي أظهره تحليل المواقع الحالية للباعة الجائلين لخضوع معايير اختيارها مكانياً بشكل مطلق من قبل الباعة الجائلين ومن وجهة نظر المستهلكين لذا فإنها تقف أيضاً وراء العديد من المشكلات التي تواجهها البيئة الحضرية وسكان تلك المواقع (مشكلات الازدحام المروري/التلوث بأنواعه/عمليات الشغب وغياب الأمن.....) مما يستدعي مجابهة الظاهرة بطول تخطيطية واختيار مواقع بديلة لإعادة توطين الباعة بمعايير تضمن تحقيق المزايا المكانية والبيئية الجاذبة للباعة والمستهلكين، وفي ذات الوقت تسعى للقضاء على المشكلات الناجمة عن الاختيار العشوائي لمواقعهم الحالية.

جدول (٩) التقييم الإجمالي لملاءمة مواقع الباعة الجائلين الحالية طبقاً للمعايير المكانية

AHP	موقع التخزين	المسافة بين السكن والعمل	إمكانية الوصول	المساحة	نسبة التقاطع	الموقع	نقاط تجمع الباعة الجائلين
٣٣,٨	٣٦,٣	٥٧,٨	٣٠,٠	٣٢,٦	١٧,١	٣٧,٥	ش الطالبية فيصل
٤٥,٣	٤٤,١	٤٦,١	٦٠,٠	٤٨,٥	٣٢,١	٤٠,٠	الطوابق
٥١,٧	٣٢,٠	٥٧,٠	٦٠,٠	٣٥,٢	٤٧,١	٥٢,٥	شارع عرب سعيد - ساقية مكي
٢٥,٤	٣١,٦	٢٤,٠	١٠,٠	٢٥,٣	٧,١	٤٠,٠	سوق أحمد ابراهيم الحضاري - الملكة
٢٨,٠	٣٧,٩	١٥,٠	١٠,٠	٣٧,٩	٢٤,٣	٤٠,٠	شارع المجزر الآلي
٣٠,٨	٣١,١	١٩,٠	٣٠,٠	٣١,١	١٧,١	٣٧,٥	البحر الأعظم تحت الدائري
٢٨,٥	٤٢,٦	٢٣,٠	١٠,٠	٤٦,٩	٢٦,٤	٣٧,٥	شارع المدرسة - الجيزة
٢٧,٨	٣٣,٢	١٩,٠	١٠,٠	٣٣,٢	٩,٣	٤٥,٠	شارع مدكور - ش السودان الدقي
٤٤,٠	٣٠,٠	١٩,٢	٦٠,٠	٣٦,٠	٣٢,١	٤٥,٠	سوق السمك الحضاري - المنيب
٢٤,٢	٣١,١	١٦,٠	١٠,٠	٣١,١	٩,٣	٣٧,٥	شارع حسين أبو عسل - الطالبية
٢٦,٣	٣١,٤	٢٠,٠	١٠,٠	٣٤,٥	١٣,٦	٤٠,٠	شارع شلتوت - العمرانية
٢٧,١	٢٥,٨	١٧,٠	١٠,٠	٢٥,٨	١١,٤	٤٥,٠	شارع السنترال - العمرانية
١٦,٨	٣٨,١	١٧,٠	١٠,٠	٤٥,٨	٧,١	١٧,٥	شارع الثلاثيني الجديد - العمرانية
٣٠,٩	٤٢,٩	٥٨,٢	١٠,٠	٥١,٤	١٧,٩	٤٠,٠	ش الشيخ حمد آل ثاني
٢٢,٥	٢٩,٥	١٧,٠	١٠,٠	٣٢,٤	٢٠,٠	٣٠,٠	ش عبد الرازق خطاب - ناھيا
١٩,٨	٢٧,٤	١٩,٠	١٠,٠	٢٧,٤	٢٤,٣	٢٢,٥	الشوربيجي
٢٥,٩	٣٨,٩	١٩,٠	١٠,٠	٣١,٢	٣٠,٧	٣٢,٥	سوق سلام الحضري
٢٦,٣	٣٥,٨	٢٥,٠	١٠,٠	٣٥,٨	١٥,٧	٣٧,٥	شارع ابوزيد - ش العشرين
٢٠,٨	١٩,٥	٢٠,٠	١٠,٠	١٧,٥	١٥,٧	٣٠,٠	شارع المدرسة القديمة
٢٨,٦	٢٩,٥	١٧,٠	١٠,٠	٢٦,٥	٢٠,٠	٤٥,٠	سوق راشد المراغي الحضاري
٢٨,٢	٣٩,٥	٥٥,٥	٣٠,٠	٤٣,٥	٢٥,٧	٢٠,٠	شارع ترعة الزمر - أرض اللواء
٣٠,١	٣٣,٣	٣٣,٠	٣٠,٠	٣٦,٧	٢٥,٧	٣٠,٠	شارع التعمير - الطالبية
٣٠,٢	٥٠,٩	٥٧,٤	١٠,٠	٤٥,٨	٩,٣	٤٠,٠	شارع العريش
٤١,٢	٣٣,٥	٣٧,٥	٣٠,٠	٣٦,٩	٣٦,٤	٥٢,٥	شارع مكة المكرمة - العمرانية
٢٦,٤	٤٣,١	٤٥,٢	١٠,٠	٣٤,٥	١٧,٩	٣٢,٥	شارع ضياء
٤٢,٢	٢٤,٣	٤٨,٣	٣٠,٠	١٩,٥	٢٥,٧	٦٠,٠	كوبري الخشب
٥٢,٠	٣٤,٠	٣٨,٠	٦٠,٠	٣٤,٠	٣٤,٣	٦٠,٠	مترو البحوث
٥١,٧	٣٤,٨	٢٤,٠	٦٠,٠	٤١,٨	٣٦,٤	٦٠,٠	مترو الجيزة
٤٠,١	٢٨,٠	٣٨,٠	٦٠,٠	٢٥,٢	٣٦,٤	٣٢,٥	مترو الدقي
٤٠,٦	٤٢,٣	٥٣,٢	٣٠,٠	٥٠,٧	٣٠,٠	٤٧,٥	مترو جامعة القاهرة
٢٦,٨	٣٢,١	٤٤,٨	٣٠,٠	٢٥,٧	٤٥,٠	١٥,٠	مترو فيصل
٤٤,٢	٢٩,٤	٢٤,١	٦٠,٠	٢٩,٤	٤٩,٣	٤٠,٠	ميدان الجيزة

مصدر البيانات: من حساب الباحثة.

وقد اعتمدت الدراسة في إجراء تحليل وتقييم الملاءمة المكانية لعدد من المواقع المحتملة بناءً على معايير تخطيطية على استخدام دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات التجارية والذي من المفترض استخدام معاييره ولأستفادة منها في تقييم استخدامات الأرض في المدينة ومدى ملاءمتها وتقييم عمليات التخطيط الحضري، واتبعت المعايير التخطيطية الاسترشادية فيما يخص معايير إقامة الأسواق التقليدية لصياغة عدد من معايير التقييم، وتمثلت المعايير التخطيطية الاسترشادية في أنه يفضل إقامة الأسواق خارج

الكتلة العمرانية وأن تكون مرتبطة بشبكة الطرق الرئيسية وفي حال إقامتها داخل الكتلة يشترط أن تكون مرتبطة بشبكة الطرق الرئيسية، كما يشترط لحمايتها من التلوث ألا يقل البعد بينها وبين أماكن تجميع المخلفات أو معالجة الصرف الصحي عن ٣ كم (وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، ٢٠١٤، ٥٠) وانتهت الدراسة بعد مراجعة العديد من المعايير التخطيطية في الدراسات السابقة المناظرة إلى اختيار سبعة معايير وهي الموقع و إمكاناته الجاذبة Attractive Environment، إمكانية الوصول Accessibility، توافر المساحة للتخصيص Space Availability، المرافق والخدمات العامة Public Facility، القرب من خدمات النقل Distance to Transit، القرب من المناطق السكنية Distance to Residential area، البعد عن مناطق الاستخدام غير الرسمي Slum Area.

جدول (١٠) توصيف المعايير التخطيطية المقترحة لمواقع توطين الباعة الجائلين المحتملة ومصادر تقييمها

المعيار	طريقة التقييم
الموقع (Attractive Environment)	تم احتساب درجة جاذبية الموقع بناءً على الاستخدامات المحيطة بكل مربع اعتماداً على حساب Intersection مع استخدامات الأرض، إذا كانت استخدامات سياحية وتجارية يتم رصد ٦٠ درجة، ويتم رصد ٣٠ درجة إذا كانت استخدامات إدارية أو صحية أو تعليمية، ويتم رصد ١٠ درجات إذا كانت استخدامات أخرى.
إمكانية الوصول Accessibility	تم احتساب رتبة أقرب طريق ضمن نطاق ٥٠ متراً من كل مربع بحيث يرصد ٦٠ درجة للمحاور الرئيسية و ٣٠ درجة للمحاور الفرعية والطرق الرئيسية و ١٠ درجات للطرق الفرعية والمحلية.
توافر المساحة للتخصيص Space Availability	تم احتساب درجة توافر المساحة لكل مربع اعتماداً على حساب Intersection مع استخدامات الأرض (الاستخدام القائم/الفضاء)، إذا كانت المساحة بالكامل غير مستخدمة يتم رصد ٦٠ درجة، ويتم رصد ٣٠ درجة إذا توافر جزء منها غير مستخدم، ويتم رصد ١٠ درجات إذا كانت مستخدمة بالكامل.
المرافق والخدمات العامة Public Facility	تم احتساب مناطق الخدمة حول كل مربع، يتم رصد ٦٠ درجة إذا توافرت المرافق والخدمات داخل نطاق ٥٠ متراً، ويتم رصد ٣٠ درجة إذا توافرت في النطاق من ٥٠ - ١٠٠ متراً، أما إذا توافرت في نطاق أكبر من ١٠٠ متراً يتم رصد ١٠ درجات.
القرب من خدمات النقل Distance to Transit	تم احتساب مناطق الخدمة حول كل مربع، يتم رصد ٦٠ درجة إذا توافرت استخدامات النقل داخل نطاق ٥٠ متراً، ويتم رصد ٣٠ درجة إذا توافرت في النطاق من ٥٠ - ١٠٠ متراً، أما إذا توافرت في نطاق أكبر من ١٠٠ متراً يتم رصد ١٠ درجات.
القرب من المناطق السكنية Distance to Residential area	تم احتساب مناطق الخدمة حول كل مربع، يتم رصد ٦٠ درجة إذا توافرت الاستخدامات السكنية داخل نطاق ٥٠٠ متراً، ويتم رصد ٣٠ درجة إذا توافرت في النطاق من ٥٠٠ - ١٠٠٠ متراً، أما إذا توافرت في نطاق أكبر من ١٠٠٠ متراً يتم رصد ١٠ درجات.
البعد عن مناطق الاستخدام غير الرسمي Slum Area	تم عمل نطاق الخدمة ٥٠٠ متراً حول كل مربع، إذا تواجد المربع نفسه داخل منطقة استخدام غير رسمي يتم رصد ١٠ درجات، وإذا تواجدت تلك المناطق في نطاق ٥٠٠ متراً يتم رصد ٣٠ درجة، ويتم رصد ٦٠ درجة في حال عدم تواجد تلك المناطق العشوائية بالقرب من المربع.

مصدر البيانات: من اعداد الباحثة.

تم عمل مقارنات ثنائية بين كل من المعايير التخطيطية المقترحة الجاذبة لاختيار المواقع المذكورة في الجدول لترتيب المعايير طبقاً للأكثر الأهمية والحصول على نسبة مئوية لكل معيار كما في الجدول رقم (١١).

حيث تم تكوين المصفوفة بالشكل الموضح بالجدول، بحيث تم احتساب قيمة المقارنة تساوى (١) في حالة تساوى تأثير كلا المعيارين، واحتساب القيمة تساوى (٩) للمعيار الأكثر تأثيراً في حالة أن يكون تأثيره طاغياً على المعيار الآخر، وتم احتساب قيم ودرجات متفاوتة بين (١) و(٩) في حال تفاوت الأهمية حسب تأثير المعيار الأقوى، ورصد للمعيار الأقل تأثيراً مقلوب القيمة التي تم رصدها للمعيار الأقوى، كما تم استخدام الموقع "<https://comcastsamples.github.io/ahp-tool>" لحساب الأهمية النسبية لكل معيار طبقاً لمصفوفة المقارنة الثنائية كما هو موضح بالعمود الأخير في الجدول.

جدول (١١) مصفوفة المقارنة الثنائية للمعايير التخطيطية المقترحة لاختيار مواقع توطين بديلة للباة الجائلين

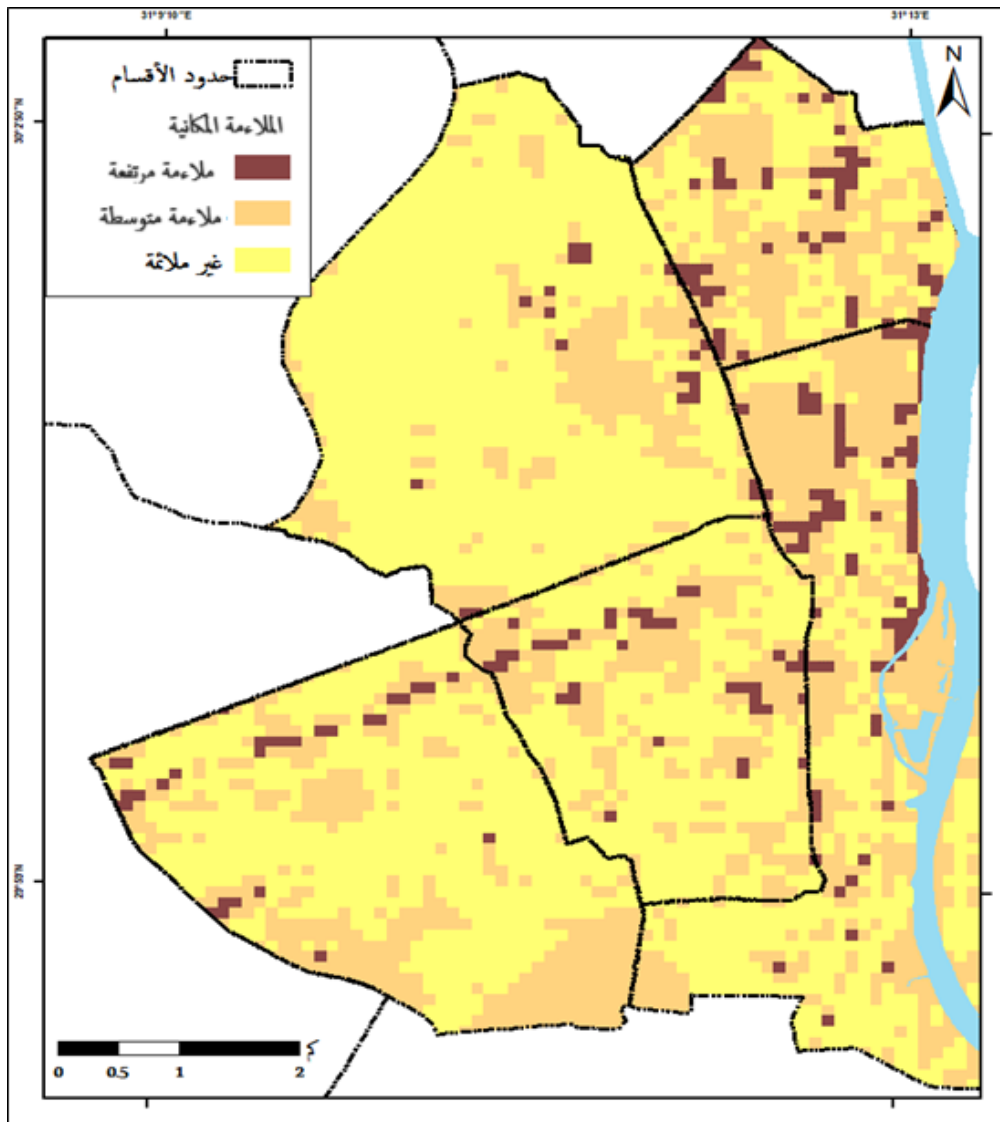
المعيار	الموقع	امكانية الوصول	توافر المساحة للتخصيص	المرافق والخدمات العامة	القرب من خدمات النقل	القرب من المناطق السكنية	البعد عن مناطق الاستخدام غير الرسمي	الأهمية النسبية
الموقع Attractive Environment	١,٠٠	٢,٠٠	٠,٥٠	٣,٠٠	٢,٠٠	٥,٠٠	٦,٠٠	٠,٢٥
امكانية الوصول Accessibility	٠,٥٠	١,٠٠	٠,٥٠	٠,٣٣	١,٠٠	٣,٠٠	٣,٠٠	٠,١١
توافر المساحة للتخصيص Space Availability	٢,٠٠	٢,٠٠	١,٠٠	٣,٠٠	٢,٠٠	٤,٠٠	٥,٠٠	٠,٢٩
المرافق والخدمات العامة Public Facility	٠,٣٣	٣,٠٠	٠,٣٣	١,٠٠	٢,٠٠	٢,٠٠	٤,٠٠	٠,١٦
القرب من خدمات النقل Distance to Transit	٠,٥٠	١,٠٠	٠,٥٠	٠,٥٠	١,٠٠	٢,٠٠	٣,٠٠	٠,١١
القرب من المناطق السكنية Distance to Residential area	٠,٢٠	٠,٣٣	٠,٢٥	٠,٥٠	٠,٥٠	١,٠٠	٢,٠٠	٠,٠٦
البعد عن مناطق الاستخدام غير الرسمي Slum Area	٠,١٧	٠,٣٣	٠,٢٠	٠,٢٥	٠,٣٣	٠,٥٠	١,٠٠	٠,٠٤

مصدر البيانات: من حساب الباحثة.

ولحساب تقييم المعايير تم تقسيم المنطقة محل الدراسة إلى مربعات (١٠٠ متر × ١٠٠ متر) باستخدام Fishnet in ArcGIS 10.8، كما يتضح من الشكل (٥)، حيث تم عمل تحليل الشبكة لتحديد نطاقات الخدمة حول المربعات في منطقة الدراسة اعتماداً على خرائط المدينة الرقمية والتي تضم شبكات الطرق بتصنيفاتها (المحاور الرئيسية - المحاور الفرعية - الطرق الرئيسية - الطرق الفرعية - الطرق

(المحلية) وكذا استخدامات الأرض، وتم استخراج Intersections بين نطاقات الخدمة وشبكة الطرق وكذا بين استخدامات الأرض القائمة/على حسب متطلبات كل معيار.

ثم تم حساب التقييم الإجمالي لكل مربع يمثل (موقع بديل محتمل) بأسلوب التطابق الموزون من خلال تقييم إجمالي للمعايير موزوناً بالأهمية النسبية لكل معيار weighted overlay كالتالي: معج+ (درجة تقييم الموقع في كل معيار × الأهمية النسبية للمعيار) لكل مربع اعتماداً على نتائج الأهمية النسبية للمعايير باستخدام AHP وتحديد النقاط الأنسب من الناحية التخطيطية لتوطين الباعة الجائلين وتصنيفها بحسب درجة ملاءمتها المكانية.



مصدر البيانات: اعتماداً على بيانات جدول (١١).

شكل (٥) درجات الملاءمة المكانية للأسواق التقليدية المقترحة لتوطين الباعة الجائلين في إطار المعايير التخطيطية

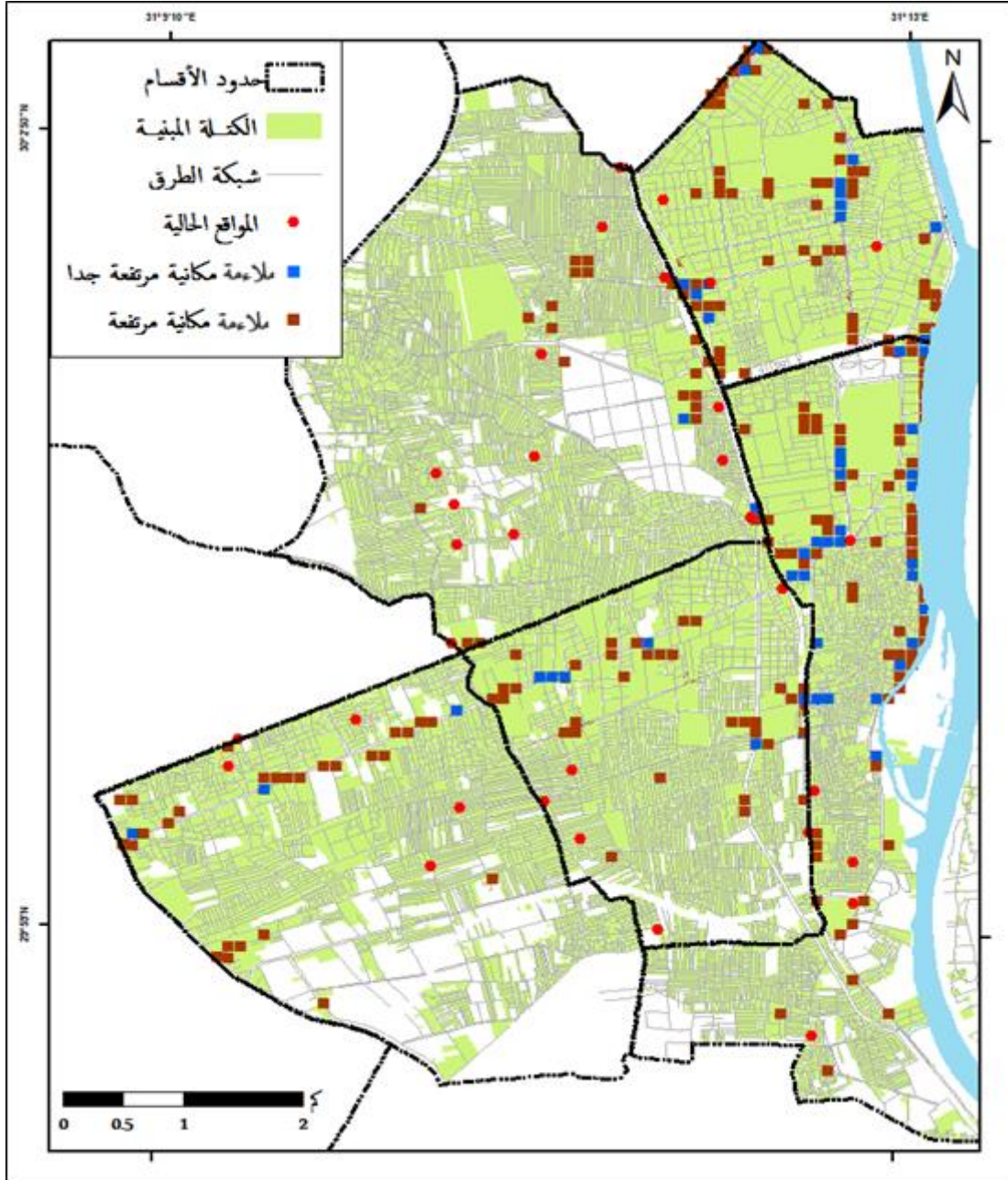
وكما يتضح من تحليل بيانات شكل (٥) تتباين درجات الملاءمة المكانية على مستوى منطقة الدراسة بين فئة المناطق ترتفع درجات ملاءمتها لأكثر من ٧٥٪ وتمثل ٥٪ من إجمالي مساحة منطقة الدراسة والتي تركزت في القطاع الشمالي والشرقي من منطقة الدراسة بنسبة بلغت ٣٧٪ في قسم الجيزة الذي احتل المرتبة الأولى، يليه قسم الدقي بنسبة بلغت ٢٥٪، بينما تركزت النقاط الملاءمة بشكل أقل نسبياً في محور شرقي غربي يمتد على طول شارع الهرم ضمن قسم العمرانية والذي جاء في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت ١٧٪ من إجمالي درجات الملاءمة المرتفعة على مستوى منطقة الدراسة، وتمثلت الفئة الثانية في درجات الملاءمة المتوسطة وهي المناطق التي حققت درجات ملاءمة أقل من ٧٥٪ حتى ٥٠٪ وبلغت نسبتها ٤٠٪ من إجمالي مساحة منطقة الدراسة، وتركزت على طول امتداد الجانب الشرقي من الشمال للجنوب، وسجل قسم الجيزة أعلى نسبة لتركز هذه الفئة بنسبة بلغت ٤٠٪ يليه في اتجاه الجنوب قسم الطالبية بنسبة ١٩٪، واحتل قسم الدقي المرتبة الثالثة بنسبة ١٤٪ من إجمالي مساحة فئة درجات الملاءمة المتوسطة على مستوى منطقة الدراسة، وسجلت بقية أجزاء منطقة الدراسة والتي بلغت نسبتها ٥٥٪ درجات ملاءمة أقل من ٥٠٪.

تم تحليل فئة مناطق درجات الملاءمة المكانية المرتفعة فوق ٧٥٪ طبقاً لمدى تحقق المعايير التخطيطية المقترحة للوصول لمقترح المواقع الأكثر ملائمة ضمن فئة الملاءمة المكانية المرتفعة وحصره في عدد مقبول وتبين تصنيفها إلى فئتين تفصيليتين كما يتضح من شكل (٦).

تمثلت الفئة الأولى في مناطق درجات ملائمة مرتفعة جداً فوق ٨٥٪ والتي أمكن حصرها في ٥٥ موقعاً على مستوى منطقة الدراسة من بينهم ثمان وعشرين موقعاً في قسم الجيزة أغلبها في مجموعات متجاورة مكانياً لوقوعها في ذات البيئة بمميزاتها مما يفسر ارتفاع عدد المواقع في قسم الجيزة، وأربعة عشر موقعاً في قسم الدقي وسبعة مواقع في قسم العمرانية وثلاثة مواقع في كل من قسمي بولاق الدكرور والطالبية.

وتمثلت الفئة الثانية من درجات الملاءمة المكانية في درجات الملاءمة المرتفعة وهي التي تنحصر درجات ملاءمتها من ٨٥٪ الى ٧٥٪، وأمکن حصر ٢٦٦ موقعاً من تلك الفئة،

جاء ٧٥ موقعاً منها في قسم الجيزة و٥٧ موقعاً في الدقي و٤٠ موقعاً في قسم العمرانية و٢٦ موقعاً في قسم بولاق الدكرور و٢٨ موقعاً في قسم الطالبية.

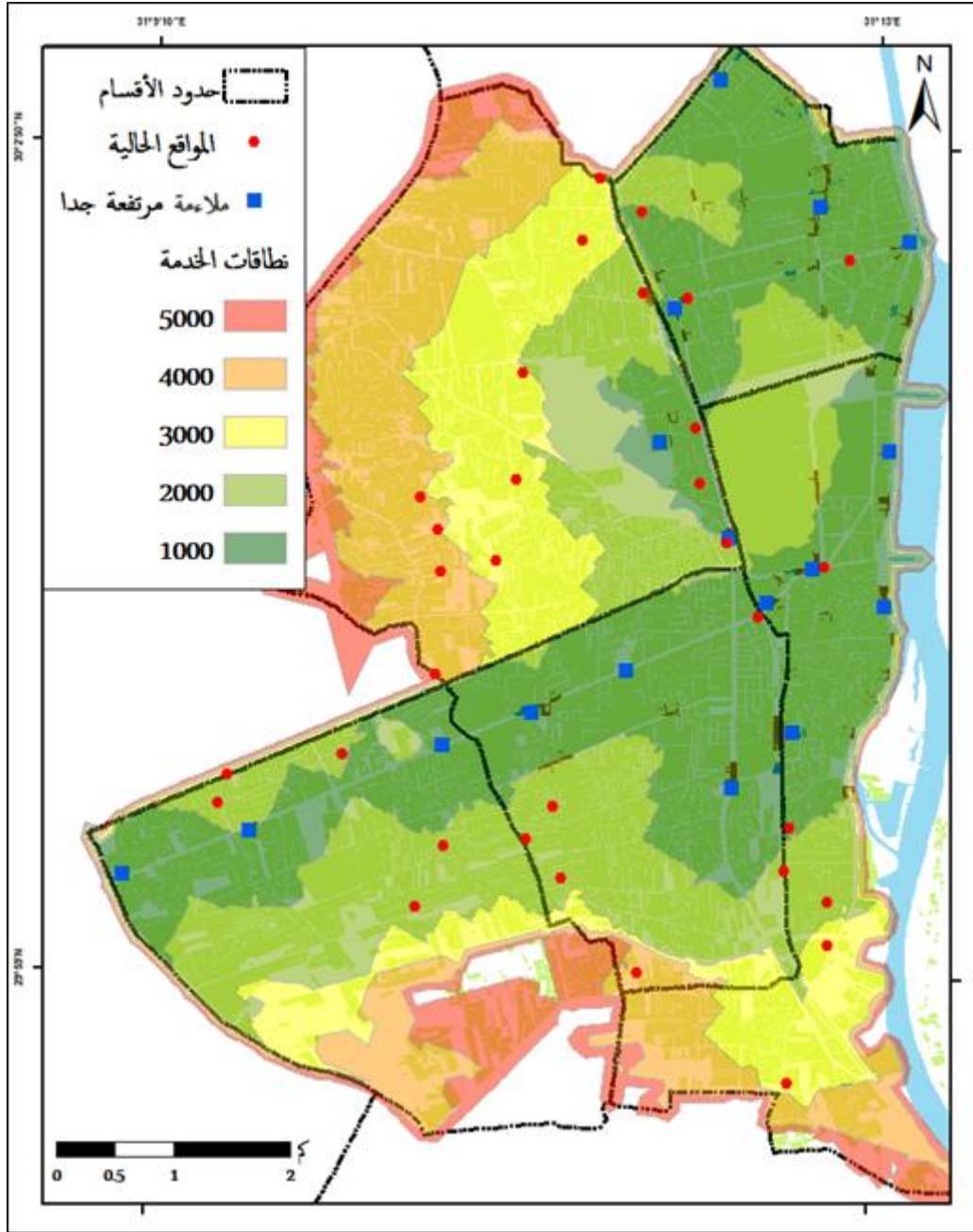


مصدر البيانات: اعتماداً على شكل (٥).

شكل (٦) تصنيف درجات الملاءمة المكانية المرتفعة للأسواق التقليدية المقترحة لتوطين الباعة الجائلين في إطار المعايير التخطيطية

وقد تم انتخاب ١٧ موقعاً جاءت على قمة مواقع الملاءمة المرتفعة جداً، واحتساب نطاقات الخدمة

لها كما يتضح من شكل (٧).



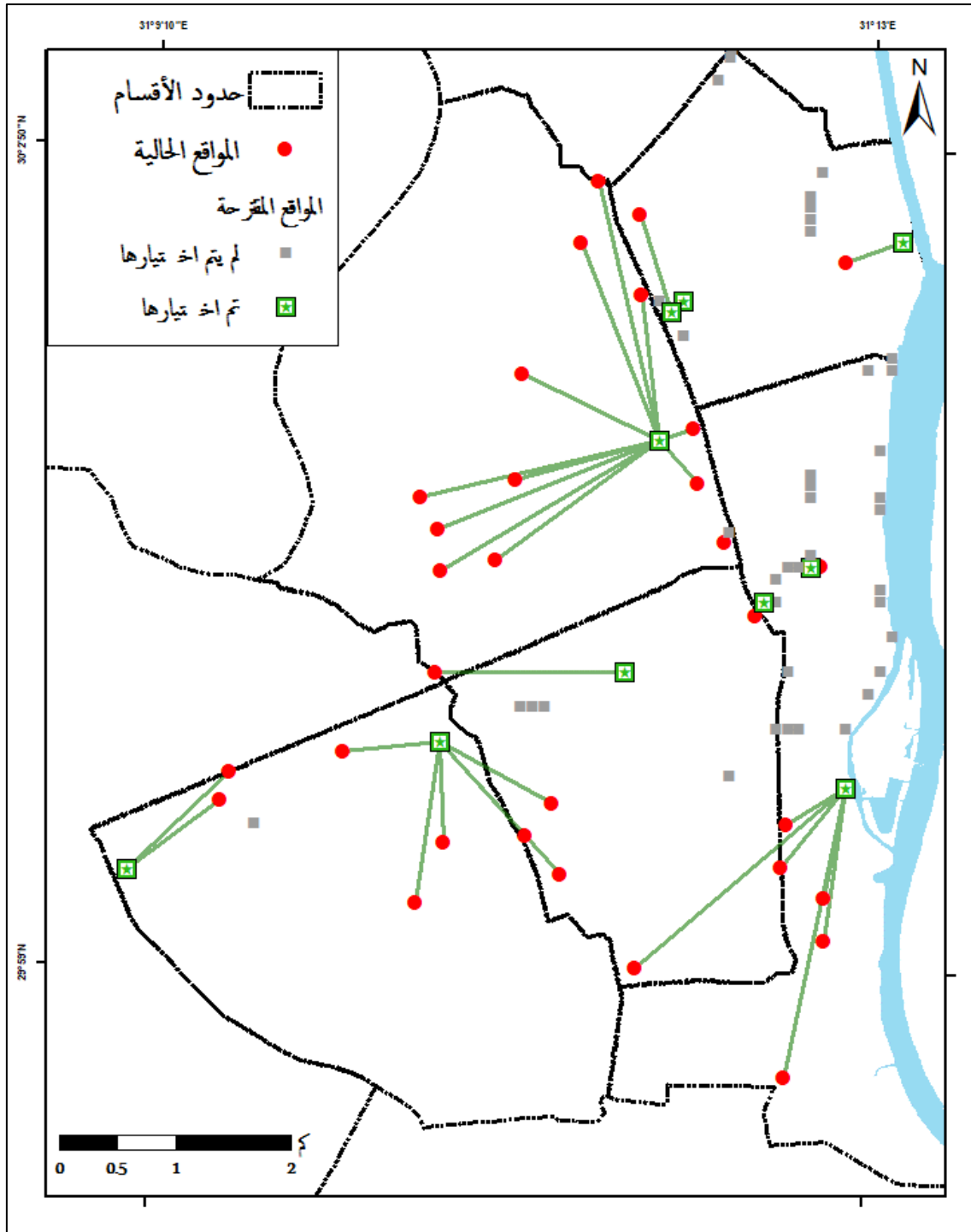
مصدر البيانات: اعتماداً على شكل (٦).

شكل (٧) التحليل المكاني لنطاقات الخدمة للمواقع المحتملة ذات الملاءمة المكانية المرتفعة

أوضحت نتائج التحليل المكاني لنطاقات منطقة الخدمة للمواقع المقترحة ذات درجات الملاءمة المرتفعة أن مساحة منطقة الخدمة الأقل من ١٠٠٠ مترًا قد غطت ٣٤٪ من إجمالي منطقة الدراسة، وقد تركز التوزيع الجغرافي لها في قسمي العمرانية والدقي على التوالي نظراً لصغر مساحة الأقسام وتعدد فرص المواقع المقترحة لتوافر المرافق والخدمات وتركز شبكات ومحاور الطرق الرئيسية كما هو الحال في قسم الدقي، بينما غطت مساحة منطقة الخدمة من ١٠٠٠ مترًا لأقل من ٢٠٠٠ مترًا نسبة ٢٧٪ من

إجمالي المنطقة الدراسة بنسبة بلغت ٢٩٪ في الطالبية و ٢٢٪ في بولاق الذكور و ٢١٪ العمرانية، بينما يشير تحليل النتائج إلى ارتفاع نسبة منطقة الخدمة للنطاقين من ١٠٠٠ لأقل من ٢٠٠٠ متراً ومن ٢٠٠٠ لأقل من ٣٠٠٠٠ وحتى ٥٠٠٠٠ متراً في قسم بولاق الذكور، وهو ما يفسره اتساع مساحة القسم وتناقص مساحات الفضاء المتاحة لإقامة مواقع توطين للباعة وارتفاع الكثافات الحضرية، كذا ارتفاع التأثير السلبي لمعيار البعد عن المناطق غير الرسمية حيث تتركز بالقسم النسبة الأكبر منها بالإضافة إلى تركيز النسبة الأكبر من شبكة الطرق بها ضمن مستويات شبكة الطرق الثانوية والمحلية وليس الرئيسية كما تفترض المعايير التخطيطية، وهو ما يتطلب مراعاة المعايير التخطيطية المطروحة في دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات التجارية فيما يخص إقامة الأسواق التقليدية لمثل هذه الحالات من حيث البعد المحلي والخصائص الذاتية المحلية لكل منطقة.

وحيث أن المسافة تعد أهم عناصر التنظيم المكاني، فهي أساس الحراك المتدفق في المنظومة المكانية، لكونها خاصية أساسية من خواص التفاعل المكاني القائمة على الحساب الاقتصادي للحركة والذي يبدأ بوجود علاقة احتمالية بين التكلفة المادية والجهد (Redento B. et al, 2019, 769)، لذا فإن انتخاب نقاط بعينها بغية التغلب على مقاومة المسافة كعامل يوجه سلوكيات المستهلك وفي ذات الوقت مراعاة معايير التوزيع المكاني، هو بعد لم يتحقق من خلال نتائج التحليل الهرمي المتسلسل للمواقع المحتملة طبقاً للمعايير التخطيطية إذا تأثرت النتائج بطبيعة المعايير المكانية والعلاقة بين الأنماط التوزيعية للمواقع المحتملة وتبايناتها على مستوى الأقسام بدون الأخذ في الاعتبار للمحددات الاجتماعية لانتقاء المواقع في هذا النوع من الأنشطة طبقاً لما أظهره تحليل الخصائص الاجتماعية في الدراسة وهو ما قد يحد من إمكانية تنفيذها فعلياً أو حتى كفاءتها في مجابهة القضاء على الظاهرة، لذا يمكن أن يتقرر انتقاء مواقع ملائمة مكانياً وفق المحددات المكانية والسلوكية التي تحكم العلاقة بين الباعة والمترددين من المستهلكين من الاستفادة من نتائج تحليل التسلسل الهرمي ومعالجتها بتطبيق تخصيص المواقع location allocation، وقد أسفر تطبيق التحليل اعتماداً على المسافة بين المواقع الفعلية القائمة للباعة الجائلين في منطقة الدراسة والمواقع التخطيطية ذات الملاءمة المكانية الأعلى عن تحديد وانتقاء عشرة نقاط، كما يتضح من الشكل (٨)، مرتبطة بالمواقع الحالية للباعة الجائلين لتكون مناسبة بذات المعايير المكانية التخطيطية وفي إطار المسافة بالنسبة لمواقع ونقاط التركيز الحالية للباعة الجائلين لإقامة أسواق تقليدية لتوطينهم.



مصدر البيانات: اعتماداً على شكل (٧).

شكل (٨) مواقع الأسواق التقليدية المقترحة لتوطين الباعة الجائلين طبقاً لتحليل تخصيص المواقع

ويشير تحليل نتائج تخصيص المواقع إلى انتقاء عشرة مواقع من بينها ثلاثة مواقع في قسم الدقي ناصية شارع المد العالي مع شارع التحرير ونهاية شارع التحرير - ناصية الشارع المؤدى لكوبرى الخشب، وجزيرة شارع التحرير مع ناصية شارع الأنصار، وثلاثة مواقع في قسم الجزيرة أسفل كوبرى

الجيزة - نهاية شارع مراد في اتجاه ميدان الجيزة، وموقع أرض فضاء بجوار مترو الجيزة من ناحية شارع الهرم وناصية شارع القصبجي - مع طريق أسوان الزراعي - تحت كوبرى طريق القاهرة أسيوط، وموقعين في قسم الطالبية موقع منحصر بين نهاية شارع حسين متولى وشارع فريد السباعي في اتجاه شارع الهرم وتقاطع شارع الهرم مع محور المربوطية، وموقعاً واحداً لكل من أقسام العمرانية في موقع تقاطع شارع عمارات أبو الفتوح مع شارع الهرم بجوار مدرسة السادات، وموقع بقسم بولاق الدكرور في موقع ناصية شارع السلام مع شارع التعمير - منطقة أبو قتادة.

ثالثاً: سياسات وآليات الحوكمة والإدارة الحضرية المكانية المستدامة:

ترتبط العديد من الأخطار البيئية في المدن بالأنشطة الاقتصادية غير الرسمية للباعة الجائلين والتي تتضمن التعدي على المساحات المفتوحة ونتاج النفايات والمخلفات وانتشار أنواع التلوث (الضوضائي، تلوث الهواء والأرض، والمياه) إلخ، كما يصاحب انتشار هذه الأنشطة تداعيات و نتائج عديدة مزدوجة التأثير، فمن ناحية تمثل تلك التجمعات داخل المدينة تجمعات تستهلك التجهيزات الرسمية لتلبية احتياجات مستخدميها وسكانها سواء باستخدام ما هو متاح من الأرصفة، أو توفير مساحات في مواقف السيارات، أو استغلال الواجهات الخارجية للمباني أو تعديل تصميم الشارع نفسه، مما ينجم عنه العديد من المشكلات المرتبطة بعشوائية التنظيم ويضر بالمصلحة الجماعية للسكان في المدينة من الناحية الوظيفية والجمالية للشوارع والطرق الداخلية.

وعلى جانب آخر قد يساهم القطاع غير الرسمي في استدامة البيئة الحضرية إذا ما أحسن إدارته و توجيهه، و قد بدأ اتجاه دراسة مساهمة القطاع غير الرسمي في الإدارة البيئية الحضرية واستدامتها في مصر منذ عام ١٩٩٦ من خلال تطبيق مشروع تجربة الوكالة الألمانية في بعض أحياء القاهرة بالاعتماد على القطاع غير الرسمي في التخلص من النفايات وإعادة تدويرها في بعض الأحيان (GTZ Egypt, 2009, 60)، وتشير هذه التجارب ونتائجها الإيجابية إلى إمكانية الاعتماد على أنشطة الاقتصاد الحضري غير الرسمي للباعة الجائلين كآليات لدعم الاستدامة الحضرية في المدن، حيث يرتفع مستوى المسؤولية المجتمعية لدى الأفراد الفاعلين والمستخدمين للنشاط خاصة في الشوارع الثانوية والضيقة، فكما اتضح من خلال الدراسة الميدانية يستفيد الباعة الجائلين من الخدمات العامة و يحافظون عليها بل ويقومون بصيانتها في ذات الوقت (تنظيف الشوارع، إنارتها، زخرفتها وتزينها بشكل جاذب المستهلكين) وهو جانب من الجوانب الإيجابية التي ينبغي للإدارة الحضرية المحلية استثماره وتوجيهه بما ينعكس على الاستدامة

الحضرية، إذ يغيب مثل هذا النوع من المسؤولية في ذات الوقت عن المستوى الأعلى من الشوارع الرئيسية والتي تترك غالباً المسؤولية الكاملة لإدارتها وصيانتها للجهات الحكومية بما يسبب تداعيات سلبية كثيرة على البيئة الحضرية (تراكم النفايات - تكسير الأرصفة - تهدم الشوارع).

وتجدر الإشارة بعد اختبار نتائج التحليل الموقعي لانتخاب مواقع أسواق تقليدية لتوطين الباعة الجائلين وما أسفرت عنه نتائج المقابلات الشخصية خلال الدراسة الميدانية واستيضاح آراء الباعة الجائلين في الأسواق التقليدية الحضرية التي خصصتها المحافظة لمجابهة المشكلات المكانية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بهم في منطقة الدراسة، راجع ملحقي (٦، ٧)، (سوق أحمد إبراهيم الكائن بشارع الملكة - فيصل-قسم بولاق الدكرور، وسوق المراغي الكائن بكفر طهرمس، وسوق المنيب الحضاري قسم الجيزة) عن عجز هذه الآلية عن حل مشكلة الباعة الجائلين بمفردها لما تعانيه من قصور في كفاءة وكفاية هذه الأسواق التقليدية لارتفاع تكلفة سعر إيجار الباكيات داخل الأسواق مما يضطر بعض الباعة عن العجز عن سداد الأقساط وعرض الجهات الرسمية المسؤولة للوحدة للبيع مرة أخرى، راجع ملحقي (٦، ٧)، فضلاً عن قلة أعداد الباكيات في الأسواق عن تلبية احتياجات أعداد الباعة الجائلين لتحكمية مواضع بعضها، لذا في ظل هذه الأبعاد ربما لا تقدم إقامة وتخصيص أسواق جديدة حلاً كاملاً، خاصة مع استمرار ظهور مواقع جديدة محتملة لتركز الباعة في ظل استمرار سيادة العوامل العديدة المحفزة والموجهة لنشأتها.

ويحتم بذلك فتح المجال أمام حلول تخطيطية بديلة مرنة ومستدامة في ذات الوقت، وقد يتمثل الحل في استغلال مساحات الفضاء وإعادة استغلال الشوارع وفق منظومة أكثر استدامة متعددة الوظائف تحقق الاستفادة من المصادر الطبيعية بشكل أكثر فاعليه بما يعزز البيئة الحضرية، ويدعم فرص النمو الاقتصادي بها ويعزز التماسك الاجتماعي والاندماج لدى قاطنيها، حيث أن الآليات التي تبنتها الدولة خلال الربع الأخير من القرن العشرين من خلال نهج تخصيص مناطق خالية من السيارات وتحويلها للمشاة فقط إما مؤقتاً أو وفق شروط دائمة في بعض الطرق والشوارع الضيقة في بعض قطاعات قليلة من القاهرة لم تحقق نجاحاً ملموساً، نتيجة تأثر انتظام الحركة في الشوارع بالمزايا الاقتصادية والوظائف الموجهة وطبيعة الاستخدام السكني بالأساس (Abdel-Hadi, A. , 2009, 112).

بينما يمثل تطوير خطط مرنة التصميم في استخدام الأراضي تحقق التوازن الوظيفي بين استخدام الأرض التجاري غير المقيد للأماكن العامة والنقل الحضري والوصول إلى المساحات المرغوبة والتحكم

فيها آليه جيدة للحد من تعديات أنشطة البيع في الشوارع خاصة الشوارع الرئيسية التي تجتذب فيها عقد النقل وأنظمتها المتعددة فضلا عن الأنشطة التجارية وغيرها هذا النوع من الأنشطة غير الرسمية، وقد بدأت الدولة في تبني نهج جديد لتجربة طرق مبتكرة لجعل المساحات الحضرية قابلة للتكيف مع الاستخدامات المتعددة تطلب القيام به تحولاً في التخطيط الحضري السابق وتبني التصميم الحضري لرؤية جديدة تتعامل مع المساحات الحضرية مثل الشوارع كمساحات قابلة للتكيف يمكن توظيفها في استخدامات متعددة بدلاً من كونها تخدم غرضاً واحداً كما هو منصوص عليه في أكواد تقسيم المناطق، لخلق مساحات للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وتوطينها في إطار رسمي من خلال توفير وحدات صغيرة وأكشاك أسفل الكباري وعلى طول امتدادات المحاور والطرق والشوارع الرئيسية في الميادين العامة وساحات ومداخل محطات المترو وكباري المشاة وخلق ممرات خدمية تتضمن أنشطة خدمية وترفيهية وتجارية مثل المطاعم والأكشاك والكافتریات المرخصة لتقديم بضائع يقدمها الباعة الجائلين في الأغلب المشروبات والوجبات السريعة وبيع المستلزمات المختلفة (إكسسوارات منزلية وهدايا، مستلزمات هواتف المحمول، ورود، عطور. الخ) كما اتضح من الزيارات الميدانية، راجع ملحق (٨)، في مناطق الدقي (ممر Mid Street شارع الزراعة وممر Shill Out Fast Pass أمام مطلع كوبرى الدقي) وما تم تنفيذه أسفل كوبرى ثروت ومحطات مترو الجيزة وجامعة القاهرة وفيصل، كذا وتطوير مواقف كوبرى ناهيا ومداخل كوبرى أرض اللواء وكوبرى مشاه بولاق الدكرور في اتجاه شارع السودان وإضافة استخدامات لوحات تجارية لبيع التجزئة لمنتجات وسلع خفيفة ووجبات غذائية سريعة مع مراعاة كل التصاميم السابقة دمج مساحات الأنشطة التجارية والخدمية مع مسارات حركة المرور والمشاة، ولا تزال عمليات الدمج مستمرة في قطاعات أخرى تحت التنفيذ في منطقة الدراسة أسفل كوبرى ترسا ومحور المربوطية كما اتضح خلال الزيارة الميدانية.

وقد لا تتمكن حلول مرونة التصميم الحضري في تخطيط استخدامات الأرض وحدها من أن تقضى على الظاهرة بالرغم من أن هذه المواءمات من آليات التكيف تغطي العديد من جوانب التوازن الوظيفي بين الاستخدامات وتراعى جوانب الاستدامة الحضرية، إلا أنها لم تمنع بشكل قاطع تواجد الباعة الجائلين حيث لا تزال هذه المواءمات بعيدة عن قدراتهم المحدودة في امتلاك أو إيجار وحدة، كما أنه في ظل خصائص وحجم حركة أنشطة البيع غير الرسمية الحالية للباعة الجائلين، ووتيرة معدلات التحضر السريع وتداعياتها من تغيرات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية مما يوسع فجوة التباين الهيكلي في

القطاعات الاقتصادية والسكنية الرسمية وغير الرسمية يحفز تقاوم التفاوتات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناطق الحضرية، لذا يجب العمل على المزيد من تحليل الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمثل هذه الفئات من سكان المدينة وصياغة آليات توائم حالتهم لتفعيل نتائج أكثر إيجابية.

كما يتطلب الوضع المركب لهذه القضية تعزيز تطبيق النهج التشاركي من خلال التشاور بين الطرفين المجتمعي والحكومي للتوصل إلى آليات تقبل التنفيذ أحد أهم آليات التخطيط الحضري لضبط شكل الحيز المكاني في بؤر تركيز الباعة الجائلين، حيث يعول على السياسات الحكومية دوراً أساسياً في إدارة المشكلة والتخلص منها، من خلال القوانين و اللوائح الحكومية المحلية الموجهة إلى دعم الاستثمارات الصغيرة ومساعدتها في النمو والتطور لتتحول إلى شركات صغيرة ومتوسطة الحجم رسمية مستقلة، بينما يتمثل الجانب الآخر في القوى المشاركة على المستوى المحلي والمدني المجتمعي في عملية إدارة الباعة الجائلين مثل إدارات الأسواق على مستوى الأحياء والوحدات الإدارية والأمنية الأصغر في المدينة والوحدات المجتمعية الشعبية من المجتمع المحلي.

وتعد تجربة التنمية العمرانية بالنهج التشاركي لحي بولاق الدكرور خلال الفترة من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٧ أحد تجارب النهج الفعالة، حيث تم إعادة توجيه عملية التنمية بعد أن أوضحت آراء السكان تركيز اهتمامهم بالتنمية الاقتصادية وتوليد الدخل، فحاول المشروع تعزيز التركيز على تدابير واستراتيجيات التنمية في مجالات التمويل الصغير من أجل تحسين الظروف المعيشية وتطوير الأعمال وتحقيق الاستدامة الملائمة لظروف المناطق العشوائية، وشمل إجراء التطوير العمراني تحسين الأماكن العامة في شارعين رئيسيين في بولاق الدكرور شارع زينين وشارع الناحية (قسم بولاق الدكرور)، وانتهت استشارات التنمية الاقتصادية المحلية والمشاركة المجتمعية منذ ٢٠٠٧ لتطوير منطقة بولاق الدكرور بأكملها إلى ضرورة تطوير منتجات الخدمة التي يحركها الطلب بالنسبة للعديد من السكان كتجارة الملابس والتي تتطلب من السكان رحلة تسوق إلى وسط المدينة ودعم مجالات العمل في صيانة وإصلاح الكمبيوتر وهي خدمة يقل توافرها في المنطقة ويمكن أن تصبح سوقاً متخصصة لسلسلة كاملة من الشركات ومجالات الأعمال (GTZ Egypt, 2009, 76,82).

ولا يمكن للمشاركة المجتمعية النشطة أن يكون لها تأثيراً إلا إذا تم تنفيذها مصحوبة بإجراءات سريعة ومرئية تتوافق مع الاحتياجات والأولويات المادية التي تحقق أثراً إيجابية سريعة كالتنمية الاقتصادية المحلية وتحسين مستويات الدخل ومن ثم مستويات المعيشة من أجل تحقيق حلول حقيقية

على أرض الواقع ونجاح النهج التشاركي في مشروعات الإدارة الحضرية والتنمية العمرانية، وتمثل القضية عبئاً كبيراً على السلطات الحكومية لا يمكنها التغلب عليه بمفردها مما يطرح ويشجع على تبني آليات النهج التشاركي التي تستهدف فعالية وكفاءة تقديم الخدمات وتوفير الاحتياجات في كافة القطاعات بمشاركة المجتمع والشراكات متعددة الجهات لتتمكن من إحداث تغيير لمجابهة المشكلة وتداعيتها، من خلال توفير (فرص العمل والإسكان والخدمات تحسين مستويات المعيشة والرفاه.. الخ) وتفعيل التنظيم والتعاون الفعال بين الجهات الحكومية وجهات القطاع الخاص فضلاً عن المجتمع المدني المستهدف، وهو أمر نجح بالفعل تنفيذه منذ خمسينيات القرن الماضي في قطاع التنمية الريفية وتأخر في أنشطة التنمية الحضرية باعتبار المستخدمين مستهلكين للخدمة فقط (Afify, A. M. N, 2011, 29).

وأخيراً تصنف كثير من الأدبيات العلمية في العديد من التخصصات (الاقتصاد والاجتماع وجغرافيا المدن، والتخطيط العمراني.. الخ) فئات وأنشطة البيع غير الرسمي بالشوارع وإشغالات الباعة الجائلين في الحيز المكاني وما يترتب عليه من تنظيمات مكانية، على أن جميعها أنواعاً وأشكالاً من نمط العمل والسلوك غير المقبول، لذا تخلص الدراسة إلى أن ضرورة دمج احتياجات الطابع غير الرسمي للبايعين في مشهد التخطيط الحضري بإنشاء أسواق حضرية لتوطين الباعة وتبني نهج التصميم الحضري المرن المتوازن، بما يحقق التوازن الوظيفي للاستخدامات الأرض، وفي ذات الوقت السعي نحو تقليل الآثار السلبية لهذه الأنشطة غير الرسمية من خلال إدارة تشريعية وتنسيقية وتنظيمية بضوابط تضمن حق الباعة الجائلين في العمل في الأماكن العامة من خلال تراخيص ممنوحة في المواقع الملائمة مكانياً مع إدارة أفضل للمساحات الحضرية وإتاحتها للمشاة والحركة المرورية والتدخل حال مخالفة أي من القواعد التنظيمية.

نتائج الدراسة:

- أظهرت نتائج الدراسة أن التفضيل المكاني وانتقاء وتوزيع مواقع أنشطة الباعة الجائلين كأنشطة اقتصاد غير رسمي صغيرة لا يتوافق مع المبادئ المكانية للأنشطة الاقتصادية الكبيرة، وما يحكمها من نظريات مكانية، حيث تخضع بشكل كبير إلى التفسيرات السلوكية لاعتمادها على القرارات والعوامل الذاتية للأفراد، لذا لا ينبغي قصر معايير اختيار مواقع إعادة توطينها على المعايير التخطيطية المكانية فقط.

- أوضحت النتائج ارتباط الحيز المكاني لمواقع الباعة الجائلين بخصائص ديموغرافية واجتماعية وأخرى اقتصادية تؤكد دلالتها وانعكاساتها على التخطيط والتصميم الحضري لمنطقة الدراسة، بينما أظهرت الخصائص العمرانية تأثير البيئة المبنية على توجيه وتنظيم وتوطين مواقع أماكن العمل غير الرسمي، حيث أفرزت طبيعة العلاقة التفاعلية بين أنواع استخدامات الأرض (الاستخدام التجاري - السكني - النقل) وطبيعة هيراركية شبكة الطرق وامكانيات الوصول (خاصة ذات القيم المرتفعة) أنماطا من المواقع (المشتتة/المجمعة) أمكن تمييزها.
- أوضحت نتائج تقييم الملاءمة المكانية للمواقع الحالية للباعة الجائلين خضوع معايير اختيارها مكانياً بشكل مطلق من قبل الفاعلين الاقتصاديين من الباعة الجائلين ومن وجهة نظر المستهلكين المترددين في إطار تحكمه العلاقة الوثيقة بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والمسافة المقطوعة لكل منهما، فيميل الباعة الجائلون إلى العيش بالقرب من أماكن عملهم ومراكز نشاطهم من أجل تقليل تكلفة التنقل ببضائعهم والحركة داخل المدينة، ويعتمد المستهلكون على مواقع الباعة الجائلين في استيفاء الاحتياجات خلال رحلة التنقل بين أماكن العمل ومسكن الإقامة.
- توصلت نتائج تقييم الملاءمة المكانية للمواقع المحتملة وفق معايير تخطيطية إلى عدم مراعاة المعايير التخطيطية المطروحة في دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات التجارية فيما يخص إقامة الأسواق التقليدية للبعد المحلي والخصائص الذاتية المحلية لكل منطقة كما اتضح من خلال ارتفاع التأثير السلبي لمعيار البعد عن المناطق غير الرسمية، كذلك تركز ارتباط النسبة الأكبر من المواقع المحتملة وفق المعايير التخطيطية حول مستويات شبكة الطرق الثانوية والمحلية وليس الرئيسية كما تفترض المعايير التخطيطية.
- أكدت نتائج الدراسة على فاعلية الاعتماد على دمج أساليب وتطبيقات التحليل المكاني ونماذج اتخاذ القرار متعدد المعايير في بيئة نظم المعلومات الجغرافية للوصول إلى قرارات تخطيطية إجرائية مرنة تقبل التنفيذ، وأوضحت أهمية تبني النهج التشاركي في صنع وصياغة القرار متعدد المعايير من خلال ما توصلت إليه الدراسة بتحديد مواقع تراعى البعدين (التخطيطي طبقاً لمعايير مكانية والذاتي لمجتمع الظاهرة متمثلاً في مواقعهم الحالية بقرارات التفضيل المكاني لهم).
- توصلت الدراسة إلى أن تحقيق التوازن الوظيفي لاستخدامات الأرض الرسمية وغير الرسمية هو أمر مرهون بإعادة تقييم الأنشطة غير الرسمية كأحد أشكال الاقتصاد السائدة ومدى وطبيعة تداخلها مع

سبل عيش سكان المدينة بأسرها وليس فقط سكان الأحياء الفقيرة غير الرسمية، وتقديم حلول وتدخلات موائمة لحالاتهم تضمن تحسين سبل العيش ونوعية الحياة وتمنع تدهور مزيد من المساحات في المدينة.

توصيات الدراسة:

- تبنى آليات لتحسين إدارة البيئة الحضرية وتنظيم استخدامات الأراضي المتعددة المتعلقة بشبكة النقل الحضري كشبكة لتحقيق منافع اجتماعية واقتصادية في ظل الوضع القائم لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي المدرة للدخل كقطاع هام أساسي في اقتصاد المدينة، وتفعيل آليات لمراقبة تطبيق النهج المتوازن لترتيب الفضاء الحضري في التجارب التي تم تنفيذها (على طول محور المريوطية وترسا ومحور شارع وزارة الزراعة ومداخل مواقف النقل وكباري المشاة في بولاق الدكرور وشارع السودان) وفق ضوابط ومعايير الإدارة الحضرية بما يضمن الحفاظ على المجالات والمساحات المناسبة لكل من استخدامات الأرض سواء المتخصصة أو المختلطة، وفق ضوابط محددة توفر تباعد مكاني يسمح بالتوازن الوظيفي دون إخلال أو تعدي.
- تفعيل آليات ضبط الحركة في الحيز المكاني خاصة في مناطق الاستخدامات التجارية من خلال توفير ساحات مفتوحة للتنزه أو الانتظار أثناء عملية التسوق لتحقيق التوازن بين استخدامات الأرض وضبط حركة مرور المركبات والمشاة دون تعارض وإتاحة الوصول للخدمات المختصة بالحالات الطارئة (الاسعاف - المطافئ - النجدة)، ويمكن في هذا الإطار توسيع نطاق التنفيذ لتجارب جيدة كتجربة تخصيص شوارع مشاه فقط في القاهرة القديمة، مما يساهم بشكل فعال في تحقيق الاستدامة في البيئة الحضرية.
- إجراء مزيد من التطوير لنظام التخطيط المكاني المرن وإعادة النظر في سياسات تقسيم استخدام الأراضي بتوفير احتياجات المساحات لأنشطة اقتصادية غير الرسمية وضبطها، من خلال معايير التخطيط بإنشاء مناطق ومساحات مفتوحة محددة برسوم ضئيلة وإنشاءات تنظيمية وتجهيزات أساسية منخفضة التكاليف بمعايير الاستدامة البيئية تحت مسمى مقترح "منطقة الأعمال غير الرسمية"، بأنشطتها التي تمثل محور النشاط اليومي في مواقع مناسبة لحركة المشاة والمركبات، وبضوابط لا تخل بالاشتراطات البيئية المهددة للبيئة الحضرية (تشجير المناطق المستخدمة بالمياه المعاد تدويرها/استخدام المخلفات المعاد تدويرها "الأخشاب الصفيح البلاستيك" في إعداد تجهيزات

المنطقة/الاعتماد على الطاقة النظيفة في الإنارة كما يمكن تحديد مواعيد العمل في فترات النهار فقط بشكل مبدئي).

- تعزيز آليات استيعاب أشكال الاقتصاد غير الرسمي ضمن سياسات التخطيط والتنمية الحضرية، من خلال تحسين الدعم التمويلي للعاملين بالأنشطة ورفع القدرات التشغيلية لمنشأتهم، ومراعاة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لفئات العاملين فيما يطرح من حلول وآليات لضمان تنفيذها وفعاليتها، والاستفادة من نتائج تجارب الأسواق التقليدية الحضرية التي تم تنفيذها فعلياً لتوطين الباعة الجائلين، كما اتضح من الدراسة في تجربة السوق الحضاري في المنيب، ومراعاة جوانب التصميم الحضري للبعد المحلي لكل منطقة وفقاً لاحتياجات الفرد وخصائص المكان.
- التوسع في تطبيق استراتيجيات التخطيط الحضري القائم على النهج التشاركي بين سكان القطاعات التي تعاني من الظاهرة والفاعلين الاقتصاديين في أنشطة غير رسمية والجهات الحكومية لتقليل التداعيات السلبية على أصحاب المصلحة الأكثر ضعفاً من السياسات المقترحة وتبعاتها، أسوة بما حدث في تجربة تنمية حي بولاق الدكرور وفق هذا النهج، وتحسين ما يتعلق بظروف العمل والحماية الاجتماعية، بدلاً من تقويض سبل العيش الحالية، وهو ما سينعكس مباشرة على تخطيط البيئة الحضرية وحماية مساحاتها من التعدي والتدهور وتحقيق استدامتها.

قائمة المراجع

١. المراجع العربية:

- إبراهيم، عصام صباح (٢٠٢٢)، المكان وأثره التنظيمي في القوى الاجتماعية والاقتصادية لمحافظة النجف الأشرف، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار، النجف الأشرف.
- إبراهيم، هاجر عزت عرفة (٢٠٢٢)، الحراك السكني في مدينة الجيزة دراسة في جغرافية العمران ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- أبو العلاء، هاني سامي (٢٠١٧)، الاستخدام السكني في المدينة المنورة بعد التوسعة السعودية الثالثة للمسجد النبوي: نموذج كارتوجرافي مقترح، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد ٧٠، ص ٣١٥-٣٧٢.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحويل عالمننا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تقرير الدورة السبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة، سبتمبر ٢٠١٥.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧)، التعداد العام للسكان والمنشآت، النتائج النهائية، تعداد ٢٠١٧، مدينة الجيزة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٨)، النتائج النهائية للتعداد الاقتصادي وفقا للنشاط، القطاع غير الرسمي، تعداد ٢٠١٧/٢٠١٨.
- حسن، أمل حسن محمد (٢٠١٨)، رأس المال الاجتماعي لدى الجماعات الهامشية دراسة ميدانية على عينة من الباعة الجائلين في مدينة سوهاج، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، ص ٢٥٥-٢٧٨.
- شتية، ضرغام عبد اللطيف وبرهم، نسيم فارس (٢٠١٨)، البسطات والباعة المتجولين في وسط مدينة عمان- دراسة في الاقتصاد غير الرسمي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، جامعة الزرقاء - عمادة البحث العلمي، الأردن، ص ٢٦١-٢٧٣.
- طاحون، عمرو (٢٠٢٣)، التوزيع المكاني لمحال بيع المواد الغذائية بالتجزئة في مدينة الجيزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد دراسة في جغرافية المدن، قسم الجغرافيا، كلية التربية للبنات جامعة عين شمس.

- عبد الرازق، إيمان محمود رمزي (٢٠٢١)، بائعو البسطات في نطاق الخرج بالمدينة المنورة "دراسة للعمالة النسائية المبسطة حول الحرم"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة قناة السويس - كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
 - عبد الصمد، فاطمة محمد أحمد (٢٠١٤)، منطقة الأعمال المركزية في مدينة الجيزة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد، ٣٨ الجزء الثاني، كلية الآداب، جامعة حلوان.
 - عبد الكريم، أشرف (٢٠٢٠)، تحسين التخطيط المكاني لمحطات الوقود ومراكز الخدمة على طريقي مكة المكرمة - المدينة المنورة، استنادًا إلى نظم المعلومات الجغرافية متعددة المعايير GIS-MCA، مجلة مركز البحوث الجغرافية الكارتوجرافية بكلية الآداب - جامعة المنوفية، مجلة علمية مُحَكَّمَة - العدد ٣٠.
 - عبده، أشرف علي (٢٠٠١)، المناطق المتدهورة في مدينة الجيزة، دراسة في جغرافية العمران، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
 - غبور، إيناس فؤاد (٢٠٢١)، الاتجاهات الحديثة لأساليب التحليل المكاني في دراسات التخطيط الحضري والتنمية الحضرية المستدامة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١م)، مجلة المجمع العلمي المصري، المجلد ٩٦، العدد ٩٦.
 - فرج، محمد ربيع (٢٠٢١)، تحليل الارتباط المكاني للأنشطة التجارية والخدمية على جانبي شارع فيصل، بمدينة الجيزة "دراسة في الجغرافيا الاقتصادية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية"، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، مجلد ٨١، العدد ٣.
 - فهمي، هاجر صبحي (٢٠٢٠)، الأسواق الرئيسية في مدينة الجيزة "دراسة تطبيقية"، ماجستير غير منشورة - قسم الجغرافيا، كلية الآداب - جامعة حلوان.
 - كمال، محمد محمود (٢٠١٢)، مشكلة الباعة الجائلين المنتشرين بجميع أنحاء المدن المصرية كجزء من الاقتصاد غير المنظم بالتطبيق على ميدان التحرير وبحث إمكانية الحل، مؤتمر دعم وتنمية المشروعات الصغيرة، كلية التجارة جامعة عين شمس.
 - وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية (٢٠١٢)، المخطط الاستراتيجي لمحافظة الجيزة - ٢٠٣٠.
٢. المراجع غير العربية:

- Abdel-Hadi, A. (2009). Pedestrian Street Life in Historic Cairo, Authenticity and Counterfeit [Conference, International IAPS-CSBE & HOUSING 1 Network].

- Afify, A. M. N. (2011). Challenges and Advantages of Community Participation as an Approach for Sustainable Urban Development in Egypt. *Journal of Sustainable Development*, 4(1), 23-36.
- Akil, A., Yudono, A., et al. (2023). Suitable Potential Locations for Street Vendors in Makassar City, Indonesi, *International review for spatial planning and sustainable development*, C: Planning and Design Implantation, Vol.11 No.3 ١٧٧-١٥٢ ,]. ISSN: 2187-3666 (online) DOI: http://dx.doi.org/10.14246/irspsd.11.3_152
- Akiyode, A. H. (2017). Spaces of the Informal Economy: Reimagining Street Trading through Accessibility Distribution Analyses in Lagos [Unpublished Ph.D thesis, School of Geography and Planning, Cardiff University].
- Banai-Kashani, R. (1989). A new method for site suitability analysis: The analytic hierarchy process. *Environmental Management*, 13(6), 685–693. doi:10.1007/bf01868308.
- Bhowmik, K., & Sharit. (2005). Street vendors in Asia: A review. *Economic and Political Weekly*, May 28-June 4, 2256-2264.
- Chen, M. A. (2012). The Informal Economy: Definitions, Theories and Policies. In *Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing (WIEGO)*. Harvard Kennedy School.
- Delaney, D. (2010). *The Spatial, the Legal and the Pragmatics of World-Making: Nomospheric Investigations*. New York: Routledge-Cavendish.
- Eldefrawi, S. (2013). Impact of physical structure of informal settlements on the social integration of residents. Paper presented at the International RC21 Conference 2013, Session 01.2, Cluster, neighborhood, social mix, and network.
- GTZ Egypt. (2009). *Cairo's Informal Areas Between Urban Challenges and Hidden Potentials Facts. Voices. Visions*, June.
- ILO. (2014). *World of Work Developing with jobs*. International Labor Office, Geneva.
- Jabareen, Y. (2014). "Do it yourself" as an informal mode of space production: conceptualizing informality. *Journal of Urbanism: International Research on Placemaking and Urban Sustainability*, 7(4), 414–428.
- Meneses, R., & Caballero, J. A. (2014). The right to work on the street: Public space and constitutional rights. *Planning Theory*, 13(4), 370-386.
- Mitullah, W. (2003). *Street Vending in Cities African A synthesis of Empirical Findings from Kenya Uganda, Zimbabwe, Ghana Cote, Ivoire' and South Africa*. University of Nairobi Institute for development.
- Onyenechere, E. C., Areola, A. A., Asikogu, L. O., & Chikwendu, L. (2022). Spatial ordering of informal sector activities in African cities: perspectives and lessons from the development of informal sector in Nigeria. *South African Geographical Journal*, 105(3), 306-328. DOI: 10.1080/03736245.2022.2113558.
- Rahayu, M. J., Putri, R. A., & Rin, E. F. (2018). Sustainable Street Vendors Spatial Zoning Models in Surakarta. *IOP Conference Series: Earth and Environmental Science*, 123(1), 012044.

- Redento, B., et al. (2019). Mobility nodes and economic spaces. *Journal of Transport and Land Use*, 12(1), 765-783.
- Roever, S., & Skinner, C. (2016). Street Vendors and Cities. *Environment & Urbanization*, 28(2), 359-374. DOI 10.1177/09562478166653.
- Tunas, D. (2008). The spatial economy in the urban informal settlement. *International Forum on Urbanism*, ISBN 978-90-78658-12-2, Netherlands.
- Widjajanti, R. (2016). The Space Utilization by Street Vendors Based on the Location Characteristics in the Education Area of Tembalang, Semarang. *Social and Behavioral Sciences*, 227, 186-193.
- Widjajanti, R., & Wahyono, H. (2018). Space Livability of Street Vendors in Simpang Lima Public Space, Semarang. *IOP Conference Series: Earth and Environmental Science*.

Spatial Evaluation of Street Vendors' Locations in some of Giza City Divisions: An Integrated Approach using AHP and Location Allocation Techniques

Abstract:

This research explores the complex relationship between Urban built environment and informal economies, with a focus on street vendors in some of Giza city divisions. It examines how urban characteristics, including spatial structure, land use types, and transportation networks, influence the distribution and concentration of street vendor locations.

The study employs a multi-criteria decision analysis (GIS-MCDA) framework, utilizing the Analytical Hierarchy Process (AHP) to evaluate the suitability of existing, planned, and potential vendor sites. It considers spatial, behavioral, and economic factors to determine the most appropriate areas for street vending activities. Location allocation techniques are further applied to optimize vendor placement based on their interactions with consumers and spatial determinants.

Key findings reveal discrepancies between the spatial characteristics of current vendor sites and actual land-use needs within the city. To address this, the study proposes optimized locations for establishing traditional markets, guided by spatial and behavioral criteria. Recommendations include integrating these findings into flexible urban design systems for internal road networks, ensuring functional balance and potential expansion.

The study emphasizes the importance of participatory approaches, advocating for active engagement of local communities in urban management and sustainable development initiatives. The research ultimately aims to contribute to the formulation of effective governance mechanisms for sustainable urban spatial management, particularly in relation to street vendor activities. By promoting collaboration and inclusion, it supports the development of more equitable and resilient urban environments.

Keywords: Spatial planning, Analytical hierarchical Process - Location allocation - spatial suitability - street vendor locations - informal economy

ملحق (١)



نماذج من تعديت الباعة الجائلين على الرصيف واشغال الشوارع أمام حركة السيارات
(محطة مترو البحوث، الدقي، شارع الموسيقى علي إسماعيل، متفرع من شارع التحرير)

المصدر: الباحثة - الدراسة الميدانية خلال الفترة (١٥-٧-٢٠٢٣ : ٣٠-٩-٢٠٢٣).

ملحق (٢)



المناطق المتفرعة من شارع الملك فيصل: الطوابق - شارع ضياء - الطالبية

المصدر: الباحثة - الدراسة الميدانية خلال الفترة (١٥-٧-٢٠٢٣ : ٣٠-٩-٢٠٢٣).

ملحق (٣)



نماذج من الباعة الجائلين حول محطة مترو جامعة القاهرة ومداخل الجامعة

وسلم شارع السودان وكوبري المشاة ببولاق الدكرور

المصدر: الباحثة - الدراسة الميدانية خلال الفترة (١٥-٧-٢٠٢٣ : ٣٠-٩-٢٠٢٣).

ملحق (٤أ)



اشغالات الباعة الجائلين والتزامهم حول محطة مترو فيصل والشوارع الجانبية القريبة منها

المصدر: الباحثة - الدراسة الميدانية خلال الفترة (١٥-٧-٢٠٢٣ : ٣٠-٩-٢٠٢٣).

ملحق (٤-ب)



محطة مترو الجزيرة: نماذج من الباعة الجائلين في الشارع المؤدي للمحطة والتداخل

بين استخدامات الباعة ومواقف سيارات الأجرة

المصدر: الباحثة - الدراسة الميدانية خلال الفترة (١٥-٧-٢٠٢٣ : ٣٠-٩-٢٠٢٣).

ملحق (٥)



نماذج من الباعة الجائلين في ساقية مكي-مدخل شارع عرب سعيد تقاطع شارع ربيع الجيزي-المنيب-الجزيرة

المصدر: الباحثة - الدراسة الميدانية خلال الفترة (١٥-٧-٢٠٢٣ : ٣٠-٩-٢٠٢٣).

ملحق (٦)



شارع الملكة ناظلي: سوق عشوائي في شارع الملكة بجوار مدرسة الشهيد عمرو عبد المجيد، يحتل الباعة الجائلين مدخل الشارع بكثافة تمنع حركة المشاة والمركبات (على اليسار)، سوق نموذجي لتسكين الباعة الجائلين (على اليمين) شارع أحمد إبراهيم امتداد الملكة

المصدر: الباحثة - الدراسة الميدانية خلال الفترة (١٥-٧-٢٠٢٣ : ٣٠-٩-٢٠٢٣).

ملحق (٧)



سوق السمك الحضاري بالمنيب

المصدر: الباحثة - الدراسة الميدانية خلال الفترة (١٥-٧-٢٠٢٣ : ٣٠-٩-٢٠٢٣).

ملحق (٨)



نماذج التصميم الحضري المرن لتحقيق التوازن الوظيفي لاستخدامات الأرض

المصدر: الباحثة - الدراسة الميدانية خلال الفترة (١٥-٧-٢٠٢٣ : ٣٠-٩-٢٠٢٣).

ملحق (٩-٣)

مؤارة الموقع_الحالي	مؤارة الموقع_الحالي		مؤارة الموقع_الحالي		عدد العمارة				مؤارة الموقع_الحالي		مؤارة الموقع_الحالي		مؤارة الموقع_الحالي		مؤارة الموقع_الحالي		مؤارة الموقع_الحالي		مؤارة الموقع_الحالي		الموقع	إجمالي الاستبيانات		
	مؤارة الموقع_الحالي	مؤارة الموقع_الحالي	مؤارة الموقع_الحالي	مؤارة الموقع_الحالي	٧	٦	٤	٣	٢	١	مؤارة الموقع_الحالي	مؤارة الموقع_الحالي	مؤارة الموقع_الحالي	مؤارة الموقع_الحالي	مؤارة الموقع_الحالي	مؤارة الموقع_الحالي	مؤارة الموقع_الحالي	مؤارة الموقع_الحالي	مؤارة الموقع_الحالي	مؤارة الموقع_الحالي			مؤارة الموقع_الحالي	مؤارة الموقع_الحالي
٢١	١٩	١٠	١٥	١٥	٠	٠	٠	٠	٠	٤٠	١٠	١٢	١٨	٠	٤٠	٠	٤٠	٠	٤٠	٠	٤٠	٤٠	ش القالبية فيصل	
٣٣	١١	٧	٢٨	١٧	٠	٣	٣	١٠	٧	٢٨	١٢	٢٥	١٤	٥	٢٠	٠	٢٠	٠	٢٠	٠	٢٦	٥١	الطوايق	
٤	٦	٠	٢	٦	٠	٠	٠	٠	٠	١٠	٤	٦	٠	٠	١٠	٠	١٠	٠	١٠	٠	٠	١٠	شارع عرب سعيد - ساقية مكي	
٩	١٠	٠	٥	٨	٠	٠	٠	٠	٠	٩	٥	٤	١٠	٧	٠	٧	٠	٧	٠	٧	٦	١٩	سوق أحمد إبراهيم الحضاري - النككة	
٧	١٢	٠	٧	٩	٠	٠	٠	٠	٠	٦	٨	٥	٦	٧	٠	٧	٠	٧	٠	٧	٦	١٩	شارع المحزون الألى	
١٠	٩	٠	٨	٦	٠	٠	٠	٠	٠	٨	٧	٦	١١	٩	٠	٩	٠	٩	٠	٩	٤	١٩	البحر الأعظم تحت الدارى	
٨	١١	٠	٣	١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦	٩	٤	٨	٦	٠	٦	٠	٦	٠	٦	٧	١٩	شارع المدرسة - الجزيرة	
٩	١٠	٠	٦	٧	٠	٠	٠	٠	٠	٧	٦	٤	١٣	٤	١١	٤	١١	٤	١١	٤	٤	١٩	شارع مدكور - ش السوان الدقى	
٩	٣	٠	٦	٤	٠	٠	٠	٠	٠	١٢	٦	١	٥	٠	١٢	٠	١٢	٠	١٢	٠	٠	١٢	سوق السمك الحضاري - المتعب	
٧	١٢	٠	٥	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٧	٥	٣	١٢	٣	٥	١١	٥	١١	٥	١١	٥	١٩	شارع حسين أبو عسل - القالبية	
٧	١٥	٠	٩	٧	٠	٠	٠	٠	٠	٩	٤	٥	١٤	٨	٥	١٤	٨	٥	١٤	٥	٥	٢٢	شارع شلتوت - المعرائية	
٨	١١	٠	٧	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٦	١٠	٣	٨	٦	٠	٦	٠	٦	٠	٦	٧	١٩	شارع السنترال - المعرائية	
٧	٩	٠	٤	٧	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٧	٤	٩	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٦	١٦	شارع الثلاثين الجديد - المعرائية	
٩	١٠	٠	٨	٥	٠	٠	٠	٠	٠	٤	٨	٤	١١	٨	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٧	١٩	شارع الشيخ حمد آل فالى	
١٤	٥	٠	٧	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٧	٥	٣	١٢	١١	٤	١٢	١١	٤	٤	٤	٤	١٩	ش عبد الرزاق حطاب - ناهيا	
٨	١١	٠	٥	٩	٠	٠	٠	٠	٠	٦	٩	٥	٨	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	١١	١٩	سوق سلام الحضري	
٨	١١	٠	٥	٧	٠	٠	٠	٠	٠	٣	١١	٦	١٠	٦	٤	٦	٤	٤	٤	٤	٩	١٩	شارع أبو زيد - ش العشرين	
٨	١١	٠	١٣	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٥	٦	٨	٩	٥	١١	٥	١١	٥	١١	٥	٣	١٩	شارع المدرسة القديمة	
٨	١١	٠	٨	٥	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٧	٦	٦	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٣	١٩	سوق راشد المرغى الحضاري	
١٢	٨	٠	٤	٩	٠	٠	٠	٠	٠	٢٠	٥	٩	٩	٠	٢٠	٠	٢٠	٠	٢٠	٠	٠	٢٠	شارع ترعة البر - أرض اللواء	
١٨	٩	٠	٩	٩	٠	٠	٠	٠	٠	١٢	٩	٧	١٤	٨	١١	٨	١١	٨	١١	٨	٨	٢٧	شارع التعمير - القالبية	
٣٤	١٢	٠	٦	٣٦	٤	٠	١٢	٤	١٦	١٤	١٦	١٨	١٢	٤	١٠	٣٢	٤	١٠	٣٢	٤	٤٦	٤٦	شارع العرش	
٧	١٣	٠	٤	٥	١١	٠	٠	٠	٠	٤	٧	٥	١١	٥	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٨	٢٠	شارع مكة المكرمة - المعرائية	
٣٤	١١	٣	٦	٢٥	١٧	٠	٣	٣	١٠	٧	٢٥	٢٢	١٤	٧	١٩	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٤٨	٤٨	شارع ضياء	
١٥	٨	٠	١٤	٥	٤	٠	٠	٠	٠	١٣	٨	٦	٩	٠	٢٣	٠	٢٣	٠	٢٣	٠	٢٣	٢٣	كوبرى الخشب	
٨	٧	٠	٣	٤	٨	٠	٠	٠	٠	١٥	١	٤	١٠	٠	١٥	٠	١٥	٠	١٥	٠	١٥	١٥	مترو الجورت	
١١	١٤	٠	٦	٨	١١	٠	٠	٠	٠	٢٥	٨	٤	١٣	٠	٢٥	٠	٢٥	٠	٢٥	٠	٢٥	٢٥	مترو الجزيرة	
١٣	٧	٠	٨	٤	٨	٠	٠	٠	٠	٢٠	٣	٦	١١	٠	٢٠	٠	٢٠	٠	٢٠	٠	٢٠	٢٠	مترو السقى	
١٢	١٠	٠	٣	١١	٨	٠	٠	٠	٠	٢٢	١٠	٦	٦	٠	٢٢	٠	٢٢	٠	٢٢	٠	٢٢	٢٢	مترو جامعة القاهرة	
١٦	١٧	٠	١٠	٩	١٤	٠	٠	٠	٠	٣٣	٩	٩	١٥	٠	٣٣	٠	٣٣	٠	٣٣	٠	٣٣	٣٣	مترو فيصل	
١٠	٧	٠	٥	٣	٩	٠	٠	٠	٠	١٧	٣	٤	١٠	٠	١٧	٠	١٧	٠	١٧	٠	١٧	١٧	ميدان الجزيرة	
٤٤	٣٢٨	١٩	٢٨٩	٢٧٢	٨	٨	١٨	١٢	١١٢	٤٥٥	٢٠٠	٢٢٢	٣٢٩	١٢٨	٤١٩	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٧٧١	الاجمالي	
%٥٥	%٤٢,٥	%٠,٢٥	%٢٧,٢	%٣٧,٥	%٣٥,٣	%٠,١	%٠,٢٣	%١٥,٦	%٢١	%٥٩	%٢٥,٩	%٣٠,١	%٤٤	%١٦,٦	%٥٤,٣	%٢٩,١	%٢٩,١	%٢٩,١	%٢٩,١	%٢٩,١	%٢٩,١	%٢٩,١	%١٠٠	التوزيع النسبي

نتائج تحليل الاستبيان

المصدر: الباحثة - الدراسة الميدانية خلال الفترة (١٥-٧-٢٠٢٣ : ٣٠-٩-٢٠٢٣).

ملحق (٩-٤)

الموقع	إجمالي الاستبيانات	طبيعة النشاط					حالة العمل		مشكلات الموقع			المسافة بين السكن والعمل																
		خدمات أخرى	منتجات غذائية	ملابس وأحذية	مطاعم وصالونات	سج وستهلاكية	موسم	متقطع	دمم	إجمالي	التهديد بالأمراض الفيروسية	القصور والأزمات الصحية	النظافة والبيئية	المسافة بين السكن والعمل														
														١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨							
ش. الطالبة فيصل	٤٠	.	١١	٩	٢٠	.	.	٤٠	.	١٤	١١	.	١٥	١٠	١٢	١٠	٣	.	١٠	١٢	١٠	١٢	١٠	١٢	١٠	١٢	١٠	
الطرابق	٥١	٤	٢٥	١٦	٦	٨	.	٤٣	.	٢٠	٤	.	٢٣	٧	١٤	٧	٣	٢	١٣	١٤	١٣	١٤	١٣	١٤	١٣	١٤	١٣	١٤
شارع عرب سعيد - ساقية مكي	١٠	.	٣	٤	٣	.	.	١٠	.	٣	٢	.	٥	٣	١	٣
سوق أحمد إبراهيم الحضاري - المذكرة	١٩	.	٦	٥	٨	.	.	١٩	.	٤	٦	.	٩
شارع المجر الأعظم تحت الناري	١٩	.	٧	٩	٣	.	.	١٧	.	٣	٨	.	٨
شارع المدرسة - الجزيرة	١٩	.	٣	٩	٧	.	.	١٩	.	٤	٦	.	٤
شارع المذكور - ش. السودان الدقي	١٢	.	١٠	٦	٣	.	.	١٧	.	٦	٩	.	٤
سوق السمك الحضاري - الطنبيه	١٢	.	٣	٥	٤	.	.	١٢	.	١	٧	.	١
شارع حسين أبو عسل - الطالبة	١٩	.	٦	٧	٦	.	.	١٩	.	٣	٦	.	١٠
شارع شلتوت - المعرانية	٢٢	.	٦	٧	٩	.	.	٢١	.	١	٥	.	٨
شارع السندرق - المعرانية	١٩	.	٨	٣	٨	.	.	١٩	.	٤	٧	.	٤
شارع اللاتيفي الجديد - المعرانية	١٦	.	٥	٧	٤	.	.	١٥	.	٣	٥	.	٨
شارع الشيخ محمد آل نافي	٤٩	.	٤٦	٤٩	.	١٢	٨	.	١٢	١١	١٩	١١
ش. عبدالرزاق خنابس - ناهايا	١٩	.	٩	٧	٣	.	.	١٨	.	٨	٤	.	٨
السوريي	١٩	.	٧	٤	٩	.	.	١٨	.	٤	٧	.	٤
سوق سلام الحضري	١٩	.	٨	٩	٢	.	.	١٩	.	٧	٩	.	٣
شارع أبو زيد - ش. العشرين	١٩	.	٩	٦	٤	.	.	١٩	.	٦	٩	.	٦
شارع المدرسة القديمة	١٩	.	٥	٧	٧	.	.	١٨	.	٧	٦	.	٧
سوق راشد المراني الحضاري	١٩	.	٧	٥	٧	.	.	١٩	.	٦	٧	.	٦
شارع زوجه الزهر - أرضي الطواب	٢٠	.	٨	٦	٦	.	.	٢٠	.	٥	٦	.	٥
شارع التعمير - الطالبة	٢٧	.	٨	١١	٨	.	.	١٠	.	١١	١٠	.	٦
شارع العرش	٤٦	.	١٦	١٠	٤	.	.	٤٠	.	١٧	٨	.	١٦	٥	١٦	١٢
شارع مكة المكرمة - المعرانية	٢٠	.	٧	٧	٦	.	.	١٠	.	٨	٣	.	٩
شارع ضياء	٤٨	.	٢٤	١٦	٤	.	.	٣٨	.	٨	٤	.	٢٠	٨	١٧	٦	٨	٤	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
كوبري الخشب	٢٣	.	٩	٧	٧	.	.	٢٣	.	٤	١٠	.	٩
مترو الجوز	١٥	.	٢	٨	٥	.	.	١٥	.	٤	٧	.	٤
مترو الجزيرة	٢٥	.	٧	١٤	٤	.	.	٢٥	.	٨	٩	.	٨
مترو الدقي	٢٠	.	٥	٧	٨	.	.	٢٠	.	٥	١١	.	٤
مترو جامعة القاهرة	٢٢	.	٨	٧	٧	.	.	٢٢	.	٣	١٠	.	٩
مترو فيصل	٢٣	.	٤	١١	١٤	.	.	٢٣	.	١١	٧	.	١٦	٨	١١	٨	٧	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
ميدان الجزيرة	١٧	.	٤	٦	٧	.	.	١٧	.	٣	٧	.	٦
الإجمالي	٧٧١	٢٧	٢٩٩	٢٤٥	٢٠٠	٤٢	٢٣	٧٠٦	٤٢	٢١٩	٢٥٠	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦
النسبة المئوية النسبي	% ١٠٠	% ٣.٥	% ٣١.٨	% ٣١.٨	% ٢٥.٩	% ٥.٤	% ٣	% ٩١.٦	% ٥٤	% ٢٨.٤	% ٣٢.٤	% ٤٧	% ٣٤.٥	% ٤٧	% ٣٤.٥	% ٣٤.٥	% ٤.٩	% ٤.٩	% ٤.٩	% ٤.٩	% ٤.٩	% ٤.٩	% ٤.٩	% ٤.٩	% ٤.٩	% ٤.٩	% ٤.٩	% ٤.٩

نتائج تحليل الاستبيان

المصدر: الباحثة - الدراسة الميدانية خلال الفترة (٢٠٢٣-٧-١٥) : (٢٠٢٣-٩-٣٠).

ملحق (١٠)

التقييم المكاني لمواقع الباعة الجائلين في بعض أقسام مدينة الحيزة باستخدام أسلوب تحليل التسلسل الهرمي وأسلوب تخصيص المواقع

هذا الاستبيان لغرض البحث العلمي فقط

البيانات الشخصية (عامة):

المستهدف بالاستبيان بائع ساكن مستهلك

السن: >15 15-65 <65

النوع: ذكر أنثى

المستوى التعليمي: ابتدائي اعدادي متوسط فوق متوسط جامعي فوق جامعي

محل الإقامة: الحى/القسم من الخارج

الحالة الزوجية: أعزب متزوج مطلق أرمل

عدد أفراد الأسرة: الأب الأم أخرى

تحميد رب الأسرة: التعليم الصحة السكن المعيشة محل العمل أخرى

بنود الانفاق: 100% غير كافي كافي بنسبة

وسيلة النقل المستخدمة للوصول: سيارة خاصة أجرة تاكسى نقل عام أخرى

بيانات موقع العمل: طبيعة اشغال موقع العمل: مساحة مفتوحة عامة أرض قضاء خاصة مبنى مستأجر

مدة تأسيس العمل: قيمة الإيجار

عدد العمالة: صاحب عمل يعمل لحسابه ولا يستخدم احد يعمل بأجر متجول غير ثابت متجول ثابت مسكن قريب القرب من مكان الإقامة طبيعة الموقع الحالى

الحالة العملية: متجول غير ثابت متجول ثابت مسكن قريب القرب من مكان الإقامة

طبيعة مكان العمل: مسكن قريب القرب من مكان الإقامة

مكان تخزين البضائع: إدارى سكنى

ميزة الموقع الحالى: سلع ومستلزمات استهلاكية منتجات غذائية

طبيعة استخدام الارض السائد في الموقع: سلع ومستلزمات استهلاكية منتجات غذائية

طبيعة النشاط لبيع التجزئة غير الرسمى: طوال الاسبوع دائم

عدد أيام التواجد في العمل: دائم

حالة العمل: البناء الأساسية والمرافق التهديد بالإخلاء القسرى و الإزالة

مشكلات موقع العمل: نعم لا

البعد البيئي للمواطنين: هل تعتبر بيع التجزئة غير الرسمى مصدر للضجيج نعم لا

هل توجد روائح غير مرغوب فيها: نعم لا

حدد مصدر الروائح الغير مرغوبة: المنتجات سيارات حرق قمامة القاء مخلفات أخرى

هل تعتبر بيع التجزئة غير الرسمى مصدر غياب الأمن و كثرة الشغب: نعم لا

المستهلكين: القرب من السكن القرب من محل العمل

مميزات الموقع للحصول على الخدمات: القرب من وسائل النقل القرب من اماكن التزهة

دور الادارة الحضريّة: ازالة الاشغالات و المخالفات تحصيل الرسوم و الغرامات

مكان الاستبيان: متابعة اعمال الصيانة و الاصلاحات لا يوجد دور مطلقا

بيانات تملأ بمعرفة الباحث:

المصدر: من إعداد الباحثة.